

فهرس العظام من الضمايم لميز العراحم من الذناحم

ترتيب عدد صفحات بها الضميمة	عدد صفحاتها	ترتيب عدد صفحات بها الضميمة	عدد صفحاتها	ترتيب عدد صفحات بها الضميمة	عدد صفحاتها	ترتيب عدد صفحات بها الضميمة	عدد صفحاتها
٢	١ - صفح	٢٣	١ - صفح	٢	١ - صفح	٩٠	٢ - صفح
٣	١ - مكره	٢٤	١ - صفح	٣	١ - صفح	٩١	١ - صفح
٤	١ - صفح	٢٥	١ - صفح	٤	١ - صفح	٩٢	١ - صفح
٥	١ - صفح	٢٦	١ - صفح	٥	١ - صفح	٩٣	١ - صفح
٦	١ - صفح	٢٧	١ - صفح	٦	١ - صفح	٩٤	١ - صفح
٧	١ - صفح	٢٨	١ - صفح	٧	١ - صفح	٩٥	١ - صفح
٨	١ - صفح	٢٩	١ - صفح	٨	١ - صفح	٩٦	١ - صفح
٩	١ - صفح	٣٠	١ - صفح	٩	١ - صفح	٩٧	١ - صفح
١٠	١ - صفح	٣١	١ - صفح	١٠	١ - صفح	٩٨	١ - صفح
١١	١ - صفح	٣٢	١ - صفح	١١	١ - صفح	٩٩	١ - صفح
١٢	١ - صفح	٣٣	١ - صفح	١٢	١ - صفح	١٠٠	١ - صفح
١٣	١ - صفح	٣٤	١ - صفح	١٣	١ - صفح	١٠١	١ - صفح
١٤	١ - صفح	٣٥	١ - صفح	١٤	١ - صفح	١٠٢	١ - صفح
١٥	١ - صفح	٣٦	١ - صفح	١٥	١ - صفح	١٠٣	١ - صفح
١٦	١ - صفح	٣٧	١ - صفح	١٦	١ - صفح	١٠٤	١ - صفح
١٧	١ - صفح	٣٨	١ - صفح	١٧	١ - صفح	١٠٥	١ - صفح
١٨	١ - صفح	٣٩	١ - صفح	١٨	١ - صفح	١٠٦	١ - صفح
١٩	١ - صفح	٤٠	١ - صفح	١٩	١ - صفح	١٠٧	١ - صفح
٢٠	١ - صفح	٤١	١ - صفح	٢٠	١ - صفح	١٠٨	١ - صفح
٢١	١ - صفح	٤٢	١ - صفح	٢١	١ - صفح	١٠٩	١ - صفح
٢٢	١ - صفح	٤٣	١ - صفح	٢٢	١ - صفح	١١٠	١ - صفح

مثل کل طیبۃ جریطیۃ یصلہا ثابث فی عہد فی سماء

قد استقیب التفتار السلطانی والاہتمام البالغ واسمی الجلیل والیقین الجلیل الطباع المتقن
المتین فی اصول الدین الموسوم بالتحفین للعلامة نظام الدین واشہیر

باصول الشاشی
مع تعلیقہ المسمی بحصول الحوائج
عالمی صول الشاشی

لہند الانام بیہقی الاجار العظمیٰ متول لاصول الکلام متول المذہب الاسلامی مدقق الفہم المتقن
اعلم المتقن مولانا الحاج فاضل المولوی محمد حسن الشیشی مولانا اداہم المظاہر علی رؤس الازمن

فی طبع المطبعۃ المشہورہ بکراچی لاہور لکھنؤ افغانیہ و ہند
فی طبع المطبعۃ المشہورہ بکراچی لاہور لکھنؤ افغانیہ و ہند

سنة قوله في الصلوة الم انشا او اشالا لقوله تعالى صلوا عليه الآية
وقد اجمعوا على وجوب مرة انما الخلفاء في تكرار وجوبه بذكره في وجوبه
في الصلوة وانما ظهر في موضع الخلاف انما هو وجوبه او اقرب منه حتى
وراءه انما يظهر بانما هو وجوبه وكذا في الصلوة كما في حديث خنساء
بن عبد ربه قال لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم الا ما خرج من ارجل
اشات وصح الترتي و ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي حديث
ابن مسعود الانصارى اذ صلى على النبي صلى الله عليه وسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي والترمذي وفي حديثه من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم اخرج ابن ماجه والحاكم والبيهقي
والطبراني وفي حديثه ابى مسعود ربه من صلى صلوة لم يصل على فبها
ولا على اهل بيتي لم يقبل منه اخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والترمذي وفي حديثه من صلى صلوة لم يصل على فبها
فمن في باب شعوبات الصلوة والصلوة في الايام في تركها والحديث على فعلها
تأكد الامر فيها في الترتي بها في الصلاة والحوادث كما في مطالع الكتب
اتت كثيرة واخبار كثيرة قد صنعت فيها الكتب وتطافت بها الخطب
سنة قوله على ابى حنيفة الم ذكره لبراهمة الاستئصال واراد في هذا
اشارة الى ان من التابعين وهو الاشبه بالحق لما لم يختلفوا في رؤيته
ابن مالك وقد اختاره ابن جراح في الترتي والسيوطي وابن حجر المكي
والحاكم والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان والترمذي والبيهقي والحاكم والبيهقي
واكرم السنن في حجة السعي واليا في الجزري والترمذي والبيهقي والحاكم والبيهقي
وغيرهم وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ الحديث فقال في حقه في الامام الم
فتية الحواشي الشان بن ثابت موزع في الترتي الكوفي مولد سنة ثمانين
راى النسب بن مالك في حقه كما قدم عليهم الكوفة مرواه ابن مسعود عن عبيد
بن عامر عن ابى حنيفة ان كان يقول انه قد صنعت الشافعية في منتهى
كتبا كتبت في الصلوة للبيروني والنجاشي الحسن بن جبر والبيهقي والترمذي
والصفي بن يوسف بن عمار واثني عليه الذهبي في التذكرة والكاظمي
واقر في سنة قبله رسالة ابن حبان في الترتي في صلاة الجنازة في سنة ثمانين
في تسانيه والنسب في تزيين الاسماء واللغات والنظر في الاجاد
والحافظ ابن عبد البر المكي وغيرهم ما نقله الذهبي في ميزانه انه ضعفه
النسب في سنة ثمانين عن ابن خزيمة واخرون ونقله في تزيين السجدة
عن ابن خزيمة سنة ثمانين عن ابن خزيمة وقال صاحب المستدرج

عن ابن الديلمي انه ضعفه جدا وعن ابى خص عمر بن علي انه ليس بها خط
مفهوم في الحديث وقال ابو بكر بن ابى داود جميع الروى ابو حنيفة من الحديث
ماية ونحوه من اخطا وقال غلط في بعضها حكما عن شامل وعصبية
وكذا ما نقله تميم عن الدراهمي وابن خزيمة كيت والامام في المخرج
والتعديل يحيى بن معين قد وثقه كما في تزيين التزيين والبيهقي
كلام الفريسيين والمخرج لا يقدم على التعديل مطلقا وقد وثقه كثير من
وابن العام وقال المكي في النجاشي نقلا عن ابن الديلمي روى عنه النجاشي
وابن المبارك وحماد بن زيد وشمام وكيع وعبد بن العوام وحماد بن
موسى وثقه ابن حبان وكان شعبة حسن الراى فيه سنة ثمانين قوله اخطا
الفقه اى اذ احكامه ومبانيه مما تعرفت وثبتت منه والفقه هو العلم
والاستدلال بالافرع العلية والمروء بالكتاب والقرآن بقدر فهمه في
ما يتعلق بالاحكام وكذا بالاستدلال بقدر فهمه في الفقه وبالاجماع اجمع
المراد في العقل والقياس ما هو مستنبط من الكتاب والقياس من حيث انما
امرأة في دبرها على حوت القران جارة المحض والجماع هو الذي في قوله
قل هو الذي الاية ثم ثبت بالاجماع وبالاخبار في الكثرة في الصحيح
ايضا بقدر ما توهم من حيث امرهم الله والمأمور به هو الايمان
في الفروع لا الدبر بقوله فاقترنكم الآية وموضع الحديث هو الفروع لا الدبر
اذ هو موضع الفروع والاصل في الفروع هو المحرك كما تقرر ثم لا يضر في جبر
القياس في موضع النص اذ هو من التتابع والمصادفة والمصادفة لا لا يضر
وكثير ما يفتى في التقوية وان القياس هو الجبري مجرى عبارة النفس اذ هو
بالعلم والتعريف فيقول ولا لا النفس ولو سلم فلا انزل منها ولو سلم فلا
ادون من الاخبار المشهورة ولو سلم فلا قل ابن ان يساوى اخبار الآحاد
سنة قوله لفظ الم اى لفظ اذ ما يجري مجراه كاستناد موضع وضع
شخصيا اذ له علم التواتر والجماعات والفتوحات المسمى معلوم اى قائم
بغير ادسنى ذهني او لمسمى معلوم اى عين قائمة بذاتها او مرارعي
على الافراد اى موزع في شمول الافراد بحسب مفهومه الوضعي وان شذبا
بحسب المقتضى معنى انه لا تكون الافراد موزعة في مفهومه المعلوم فخرج المقتضى
اول علم معنى منه على التحسين فحسن ملاحظة وضعه ولو علم بالخارج واقر
والافراد خرج العام ١٢

سلف قولان

الضمان لان القطع جزء جميع ما اكتسب به السارق فان كلمة ما
عامة يتناول جميع ما وجد من السارق بتقدير الجائز الضمان يكون
الجزء هو المجموع فلا يترك العمل به بالقياس على الغضب والدليل على
ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد بن الله تعالى اذا قال المولى بجارية
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
لا تعتق وبمثله تقول في قوله تعالى فاقرا واما ليس من القرآن فانه عام
في جميع ما ليس من القرآن ومن ضووده عدم توقف الجواز على قرآن
التمية وجاء في الخبر انه لا صاوة الا بفتح الكتاب فعلمنا بما على
وحيده لا يتغير به حكم الكتاب بان نحل الخبر على نفي الكمال حتى يكون
مطلق القراءة فرضا بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر
وقلنا ان لك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه
يوجب حمة متروكة التسمية عاما وجاء في الخبر انه عليه السلام
سئل عن متروكة التسمية عامدا فقال كلوة فان تسمية الله تعالى
في قلب كل امرئ عامدا فلا يكون التوفيق ههنا لانه لو ثبت ان كل من تركها
عامدا الميث بالكل يتوكلها فاسب او حصة شئ من تقسم حكم الكتاب سب فتتركها

الضمان لان القطع جزء جميع ما اكتسب به السارق فان كلمة ما
عامة يتناول جميع ما وجد من السارق بتقدير الجائز الضمان يكون
الجزء هو المجموع فلا يترك العمل به بالقياس على الغضب والدليل على
ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد بن الله تعالى اذا قال المولى بجارية
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
لا تعتق وبمثله تقول في قوله تعالى فاقرا واما ليس من القرآن فانه عام
في جميع ما ليس من القرآن ومن ضووده عدم توقف الجواز على قرآن
التمية وجاء في الخبر انه لا صاوة الا بفتح الكتاب فعلمنا بما على
وحيده لا يتغير به حكم الكتاب بان نحل الخبر على نفي الكمال حتى يكون
مطلق القراءة فرضا بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر
وقلنا ان لك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه
يوجب حمة متروكة التسمية عاما وجاء في الخبر انه عليه السلام
سئل عن متروكة التسمية عامدا فقال كلوة فان تسمية الله تعالى
في قلب كل امرئ عامدا فلا يكون التوفيق ههنا لانه لو ثبت ان كل من تركها
عامدا الميث بالكل يتوكلها فاسب او حصة شئ من تقسم حكم الكتاب سب فتتركها

الضمان لان القطع جزء جميع ما اكتسب به السارق فان كلمة ما
عامة يتناول جميع ما وجد من السارق بتقدير الجائز الضمان يكون
الجزء هو المجموع فلا يترك العمل به بالقياس على الغضب والدليل على
ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد بن الله تعالى اذا قال المولى بجارية
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
لا تعتق وبمثله تقول في قوله تعالى فاقرا واما ليس من القرآن فانه عام
في جميع ما ليس من القرآن ومن ضووده عدم توقف الجواز على قرآن
التمية وجاء في الخبر انه لا صاوة الا بفتح الكتاب فعلمنا بما على
وحيده لا يتغير به حكم الكتاب بان نحل الخبر على نفي الكمال حتى يكون
مطلق القراءة فرضا بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر
وقلنا ان لك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه
يوجب حمة متروكة التسمية عاما وجاء في الخبر انه عليه السلام
سئل عن متروكة التسمية عامدا فقال كلوة فان تسمية الله تعالى
في قلب كل امرئ عامدا فلا يكون التوفيق ههنا لانه لو ثبت ان كل من تركها
عامدا الميث بالكل يتوكلها فاسب او حصة شئ من تقسم حكم الكتاب سب فتتركها

الضمان لان القطع جزء جميع ما اكتسب به السارق فان كلمة ما
عامة يتناول جميع ما وجد من السارق بتقدير الجائز الضمان يكون
الجزء هو المجموع فلا يترك العمل به بالقياس على الغضب والدليل على
ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد بن الله تعالى اذا قال المولى بجارية
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية
لا تعتق وبمثله تقول في قوله تعالى فاقرا واما ليس من القرآن فانه عام
في جميع ما ليس من القرآن ومن ضووده عدم توقف الجواز على قرآن
التمية وجاء في الخبر انه لا صاوة الا بفتح الكتاب فعلمنا بما على
وحيده لا يتغير به حكم الكتاب بان نحل الخبر على نفي الكمال حتى يكون
مطلق القراءة فرضا بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر
وقلنا ان لك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه
يوجب حمة متروكة التسمية عاما وجاء في الخبر انه عليه السلام
سئل عن متروكة التسمية عامدا فقال كلوة فان تسمية الله تعالى
في قلب كل امرئ عامدا فلا يكون التوفيق ههنا لانه لو ثبت ان كل من تركها
عامدا الميث بالكل يتوكلها فاسب او حصة شئ من تقسم حكم الكتاب سب فتتركها

سنة قوله لا صلوة الخ رواد الامنة المستنة وغيرهم من الجماعة و
بظاهره قال مالك والشافعي والحنابلة والشافعي والشافعي والشافعي
تفسد بغيرنا الصلوة وقال ابو حنيفة والشافعي والشافعي والشافعي
حاشا وقرا غيرنا اجزاء على اختلاف عن الادراعي وقال الطبري يقرأ
في كل ركعة والامير لا يقرأ الا بلسان القرآن عند آياتها وحروفها كما في الامانة
وحققنا النظام في تبيين النظام شرح سند الامانة سنة قوله سئل الخ
غريب بهذا اللفظ لكن اخرج الدارقطني ثم التفتي عن ابن عباس مرفوعا
المسلم كيفية اسمه فان لم يسمي ابن عيسى حين يزوج فليس وليه كاسم الله
ياكل في اسناده محمد بن يزيد بن سنان عن ابن جبير الجوزي قال
ابن القطن كان صدوقا صالحا لكنه كان شديدا وقال غيره يغفل
عن ابن جبير انه وان كان من رجال مسلم لكنه اشطأ في رفع يده
كما رواه سعيد بن منصور وجميد الدين بن الزبير الجعدي عن ابن عثينة
عن عمرو بن دينار عن ابني الشاذلي عن حكرمة عن ابن عباس قوله لا تقرأ
وغيره فزاد في اسناده ابنا الشاذلي ووثقه ومثله بن جبير بن محمد
كما قال ابن الجوزي في التفتي ووثقه في التفتي بانه مشهور بهما بن جبير
الجوزي اخرج في مسلم في صحيحه واثبت في قول ابن معين فمرة وثقة
ومرة ضعفه وذكره ابن الجوزي في التفتي فقال يروي عن عمرو بن
ديار وقال يحيى ضعيف ومحمد بن يزيد بن سنان الجوزي هو ابن ابني
الرباعي قال ابو داود ليس بشي وقال النسائي ليس بالقوي وقال
الدارقطني ضعيف وذكره ابن حبان في الثقات واثبت في موقوف
لامر فمرو كما رواه سفیان واما اخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما قال
قلت في التفتي محمد بن يزيد بن سنان الجوزي ابو جبير بن
ابن فروة الرباعي ليس بالقوي من الساسة واعلم عليه بغيره انما
له في مسند علي ومثله بن جبير الجوزي ابو جبير الجعدي بالموحدة
في الامانة صدوق بخلي من ائمة اعلم عليه بغيره مسلم وابي داود

والنسائي لكنه يروي الدارقطني عن ابني هريرة مرفوعا في سوال جابر
في الاصحاح نسيان التسمية اسم الله على كل مسلم وفي التفتي في كل مسلم
وفي مسند مروان بن سالم ضعيف واخبره ابن القطن ابي جبير ورواه
ابن عدي في كتابه في التفتي عن احمد والنسائي واثبت وقال في
ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات قلت هو الغفاري ابو جبير الجوزي
متروك ورواه الساجي وغيره بالوضع كما في التفتي واخرج ابو داود
في التفتي من طريق الصلت مرفوعا في التفتي حاشا في ذكر اسم الله
اولم يذكره ابن القطن بالارسال مع ان اصابته الله وسعي
لا يثبت له حال ولا يثبت بغيره في الرواية عن غير ثور وابن جبير
قال ابن جبير بن سنان بن ابي الحسن بن ابي جبير بن ابي جبير بن ابي جبير
ان جبير مروي عن ابن عباس وطائفة واثبت في التفتي واثبت في التفتي
واسحق وعبد الرحمن بن ابي جبير واثبت في التفتي في التفتي في التفتي
وقال الدارقطني في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي
فقال علي وابن عباس اكل وقال ابن عمر لا ياكل واثبت في التفتي
في الاحكام عن علي وابن عباس ومجاهد وعطاء بن ابي سفيان
والزهري وطائفة وقال الشافعي ياكل في التفتي جابر بن ابي سفيان
وقال مالك في التفتي واثبت في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي
كسب في التفتي ما ذكره ابن قدامة في التفتي في التفتي في التفتي
وذكره ابن الجلاب في التفتي واثبت في التفتي في التفتي في التفتي
بين الصبيد فلا ياكل واليزيد في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي
شخص في الامانة ذكر اسم غيره عليه كالا حنيفة وهو قوله نعم ولا تاكل
اسم الله عليه وانه نفس في التفتي واثبت في التفتي في التفتي في التفتي
ان جبير بن سنان بن ابي جبير في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي
في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي
والنسائي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي في التفتي

حاشیة متعلقة بصفحة

سنة قوله البكر بالبكر انما هي حققة ذنا البكر بالبكر اي الذكر بالذكور
لم يتزوج بعد بالانثى التي لم تتزوج والمراد بالبكر غير المحسن فالمحسن
الرجم وقيد البكر في كل منها ليس استرازا بل هو احد بابا بكر اجدادهم
والآخر محسنات بالبكر بجلد والمحسن بجم كما ورد في حققة المحسن في كتب
ان خلايا بكر انثى من كان عينا عند اي امير فانما ليس انثى
ان اقرنت وجلد الاطام جلد مائة ثم حديث المتن رواد مسلم عن جادة بن
سرفح بالبكر جلد مائة ونفي سنة دأشب بالشيب جلد مائة والرجم والنجار
عن خالد بن الوليد سرفح انه امر بن زني ولم يحسن بجلد مائة وتغريب
عام ذروني الترمذي عن ابن عمر سرفح حارب وغرب وان ابابكر ضرب
وان عمر ضرب وغرب قال وفي الباب عن ابى هريرة وزيد بن خالد
جادة بن الصامت ثم قال حديث ابن عمر حديث غريب واثبت فيه
الوقف عن الحنفية لا الثقات ثم ثبت صحة التغريب عن حققة الرسالة قال
واصل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر
وعمر وعلي وابى بن كعب وجدة بن مسعود وابو ذر وغيرهم وكذا كان
عن غيره من قديم السلفين وهو قول سفیان الثوري وناكس بن
وهبة بن النضر بالبكر والبكر انثى واحد وآخى او شبهته والتغريب اي
من حديث ابى هريرة وزيد بن خالد الجعفي في حديث الحسين بن علي رواه
مسلم سرفح عالة ليدية والضم رد عليك وعلي ابناك جلد مائة وتغريب عام
وتم شبهته في حاشية الاحاديث وثبتت كان بطاير عالة بولق الا ان
قضى ان هذا كل الحقبة والا كان بجيلة فالتوفيق ان يكل ذلك على
لاستقوا المحر وقد روى محمد بن الحسن في الآثار وجه الزنا عن ابى حنيفة
عن جادة بن النضر عن ابن مسعود في نفي سنة وقال قال علي بن
فضل القنينة ان نفيها على ان حديث جادة بن مسعود بشرط اي الجمع بين

الرجم والجلد وان نقل عن علي بن الحسن وآخى بن راهويه وداد وسيل
الشافعية ثم علم انه قال يقول الشافعي احمد والثوري والادوية
والحسن بن صالح وابن المبارك وآخى ونقل النودى عن الحسن انه
لا يجب وقال مالك والشافعي وآخى لافى على الشافعية عن علي بن
قريش لها القنينة وفي البعد واللائحة لثقة اقرال لشافعي احمد بن حنبل
وه قال الثوري والبرق ورواه ابن جرير والشافعية في نصف سنة قوله
نصف مائة من المحسنات من العذاب وهو صحيح قوله عندهم بتفصيل ان لا يسنن
والشافعية لا يغربوه قال الحسن بن حماد مالك واحد وآخى بكما ذكره
سنة قوله بالنحر الخ وهو حديث رواه ابن حبان في صحيحه عن ابن جابر
سرفح الطوائف بالبيت صلوة الا ان احد ثقات اهل فيه المنطق من الحق
فانطق الاخير واخره الحاكم يعلم في مستدركه وسكت عنه والمطهر
والبيهقي عنه واخره الترمذي اليهم بلفظ الطوائف حل البيت مثل
قال وقد روى هذا من قديمه اياه فاحتمل في رفته ووقفه واخره
في الاوسط من حديث ابن عمر ورواه الحديث لمسلم كونه سرفح لا يدر
على شرطية الطمارة لان الغشبية لا يستلزم الشكر في جميع الادوار
ولان الغشبية اقوى فكذلك الطمارة فيه فرضا وفي الطوائف داخ
ولانه ليس فيه اركان الصلوة كلها ولا جهته شرطا كالاستقبال ولها
والطمارة الحقيقية والاشارة فانقصت الكليية المستدل بها على
فان الاتساع ولانه صلوة كما لا حقيقة فهو اقتضاء ولا عموم للمقتضى
وقد اتبع فيه الشافعية والاصحاب مع ان ابن معين ضعف الحديث
شذويع ولو سلم كل ذلك فهو معارض باطلاق الكتاب وانه مطلق
قيد الطمارة فلا يرد عليه خبر الواحد بل يرد بنينا بانها فرض فيها

قوله تعالى **وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ** مطلق في مسير الركوع فلا يبرأ
عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يحمل بالخبر على وجه لا يتغير به
حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضاً بحكم الكتاب والتعديل
واجباً بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجوز الوضوء بماء الزرع عرفان وبكل ماء
خالطه شيء طاهر صغيراً أو صافياً لأن شرط المصير إلى التيمم عدم
مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطهر فان قيد الاضافه ما زال عنه
اسم الماء بل قرره فيمن جعل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط بقائه
على صفة المنزول من السماء قبل هذا المطلق وبه يخرج حكم ماء
الزعران والصابون والاشنان وامثاله وخارج عن هذه القضية
الماء النجس بقوله تعالى **وَلَكِنْ يَرِيْهِ لِيُطَهِّرَكُمْ وَالتَّحْسِينَ لِقَبْلِ الطَّهَارَةِ**
وبهذه الاشارة علم ان الحد ث شرط لوجوب الوضوء فالحصول
الطهارة بدون وجود الحد محال قال ابو حنيفة المظاهر
اذا جامع امرؤ في خلل اطعام لا يستأنف الاطعام لان الكتاب
مطلق في حق الاطعام فلا يبرأ عليه شرط عدم الميسيس بالقياس
على الصوم بل المطلق يجري على الطهارة والمقيد على تقييدها وكان لا بد
من ان يكون المطلق في حق الاطعام لا يبرأ عليه شرط عدم الميسيس بالقياس
على الصوم بل المطلق يجري على الطهارة والمقيد على تقييدها وكان لا بد

عنه قوله حمل الحمل لانه على هذا الحمل يكون الكلام على التامسين وكل
على التامس يكون تأكيد في لفظ الزوج انكش حوان يقيم معنى تنكح غيره والحمل
على التامسيس والافادة اولى من التأكيد والافادة ولان التأكيد حقيقة
في اللفظي مماز في لفظه وهي اولى منه مما يمكن ولذا حمل عليه قوله تنكح
او كمن النساء حتى حرم عليه منية زوج وامتة الموطوءة لانه على هذا يلزم
كون المرأة فاعلة واطمئنت مع هذا موطوءة لانه يقول او لا يجوز انما فاعلة
الوطئ ايها ولا استي رتبة قال تم الزانية والزاني وفي حديث عائشة
فعلت انما الخ وله نظائر كثيرة في المنصوص وكلام العرب وقاينا ان لما ابر
فعلا بالانجس والترك وقد يمكن ان تعلق فاعله وتترك بنفسها وتعمل
وهو ساكن وتعمل هو الحركة لا يجوز الدخول واللام لا يبدل بغيره فاعله
فاولا فاعله لا ذكره فعل منها لكن العادة لم تجز ولم يشترط تمامه لانه
فهم بالشارحة النفس من لفظ الزوج او لا يطلق عرفا وشعر على طائفة الزواني
ولذا لا يطلق على الزاني ومولى الامة ١٢ اشبه قوله المشتركة الخ
الاول قسم من المشتركة بحسب اللفظ او هو المشتركة المصروفة الى احد جهتي
الزوج اراثة بنحو من التاويل وضرب من الاجتهاد ولعل التحقيق انه قسم له
والفرق في على النظر بحسب الاعتبار فاللفظ الواحد قبل الترتيب مشتركة واما
ما ولي او من حيث الاشتراك وتساويها ومنها مشتركة ومن حيث سرية
وتأويله الى احد ما دل عليه في زمان ايتم كما اجتمعا على الاول في
اللفظ وحمل واحد في دقيق النظر بحسب الزاوية اذا لم يشترك اكر كل واحد
مفهوم عام لغيره من الالفاظ التي اجتمعت وكذا الاول وفيه انما المشركان
تباينان طبعا وثبوتية اذ طبيعة احد جهتي فاعلة بالزانية طبيعة الآخر

انهم يكونا تباينين بالذات كالعرضيات مع المعروفيات اذ مع التباين
الاخر كالضامات والكاتب والالسان ثم تعريفه باوضح الخ ليس على
ظاهره بل مراده ما اطلق اود سقيل في عرف به التماثل في معنى غير
اي مراد به من منه سواء كان احتملا لثبات شي من تعدد وضعه او كانا
متحدين في مفهوم هو الموضوع لمختلفين في عدم اجتماعهما في الارادة
او كانا مختلفين باختلاف الاحتمالين في ملو له المقصود منه وان كان
مفاهمه واحدا كما في كتابات الطلاق بائن وبتة ومنه ما ينظر وليس
مشتركة الاصولي ما هو المشهور في العرف واللغة والصفات الاخر
المتشعبة لعدد الوضع الاصولي وقد يستبين من ان الامثلة الآتية ايها
كشال التمثل والدرهم والكنيا والدين واللفظ التمثل في التثنية كما يلز
من التمثيل بالقران الخاص والمشتركة ليسا متقابليين فاما بل اعتبارها
وحيثية كما هو على والمشتركة والعلم والمنقول وعلى هذا فلا حاجة الى قيام
بشرط من تعريف الخاص ١٢ اشبه قوله وحمل الخ وذلك لان الامة لها
الخاص بالافاضة وهي مختلفة تباينة فلا تتعدد اعتبار جميعها في لفظ واحد
في قصده واحد وقد تكلم عليه التفاتنا في في التلوين والاولى ان يقراد
غيره اذ يقع بحسب الاستعمال بنا وعلى ان الذين لا يثبت الا الى واحد
وقد مر القصد والملاخطة انما يكون بتعدد الذريعة والوصلة وهي اللفظ
فتمتد توجهه مع توجه الزمان لا تختلف الارادة ولا تتكاثر الملاخطة واللفظ
من الحكماء المتوقفت الى تبين المراد تصريحا او تأييدا بالقرينة والاجتهاد
ومما اظن بكمه ابتدائيا ويلكن الحكم لثبات ايها الى التاويل كما في
حكم الملل بعد البيان غير ان الحكم وان اضيق الى التاويل فبعضه

قوله في الرقبة في كفارة الظهار واليمين مطلق فلا يرد عليه بشرط
الايان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في مسهم الراس
يوجب مسهم مطلق البعض قيد تموه بمقدار الناصية بالجبر والكتاب
مطلق في انتهاء الحرمه الغليظة بالنكاح وقيد تموه بالدخول بجبر
امراة فاعه قلنا ان الكتاب ليس مطلق في باب المسهم فان حكم
المطلق ان يكون الآتي باي فرد كان آتيا بالما موريه والآتي باي بعض
كان ههنا ليس بات بالما موريه فانه لو مسهم على النصف او على الثلثين
لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق المحض واما قيد الدخول فيقيد
قال البعض ان النكاح في النص حمل على الوطئ اذ العقد مستفاد
من لفظ الزوج ويهدى نزول السؤال وقال البعض قيد الدخول
ثبت بالجبر وجعلوه من المشاهير فلا يلهيهم قيد الكتاب بخبر
الواحد فصل في المشترك والمال المشترك ما وضع لهيين
مختلفين او لمعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا جارية فانها تتناول
الامة والسفينة والمشتري يتناول قابل عقد البيع وكوكب السماء
وقولنا باين فانه يحتمل البين والبيان وحكم المشترك انه اذا تعين

قوله في الرقبة في كفارة الظهار واليمين مطلق فلا يرد عليه بشرط
الايان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في مسهم الراس
يوجب مسهم مطلق البعض قيد تموه بمقدار الناصية بالجبر والكتاب
مطلق في انتهاء الحرمه الغليظة بالنكاح وقيد تموه بالدخول بجبر
امراة فاعه قلنا ان الكتاب ليس مطلق في باب المسهم فان حكم
المطلق ان يكون الآتي باي فرد كان آتيا بالما موريه والآتي باي بعض
كان ههنا ليس بات بالما موريه فانه لو مسهم على النصف او على الثلثين
لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق المحض واما قيد الدخول فيقيد
قال البعض ان النكاح في النص حمل على الوطئ اذ العقد مستفاد
من لفظ الزوج ويهدى نزول السؤال وقال البعض قيد الدخول
ثبت بالجبر وجعلوه من المشاهير فلا يلهيهم قيد الكتاب بخبر
الواحد فصل في المشترك والمال المشترك ما وضع لهيين
مختلفين او لمعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا جارية فانها تتناول
الامة والسفينة والمشتري يتناول قابل عقد البيع وكوكب السماء
وقولنا باين فانه يحتمل البين والبيان وحكم المشترك انه اذا تعين

قوله في الرقبة في كفارة الظهار واليمين مطلق فلا يرد عليه بشرط
الايان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في مسهم الراس
يوجب مسهم مطلق البعض قيد تموه بمقدار الناصية بالجبر والكتاب
مطلق في انتهاء الحرمه الغليظة بالنكاح وقيد تموه بالدخول بجبر
امراة فاعه قلنا ان الكتاب ليس مطلق في باب المسهم فان حكم
المطلق ان يكون الآتي باي فرد كان آتيا بالما موريه والآتي باي بعض
كان ههنا ليس بات بالما موريه فانه لو مسهم على النصف او على الثلثين
لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق المحض واما قيد الدخول فيقيد
قال البعض ان النكاح في النص حمل على الوطئ اذ العقد مستفاد
من لفظ الزوج ويهدى نزول السؤال وقال البعض قيد الدخول
ثبت بالجبر وجعلوه من المشاهير فلا يلهيهم قيد الكتاب بخبر
الواحد فصل في المشترك والمال المشترك ما وضع لهيين
مختلفين او لمعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا جارية فانها تتناول
الامة والسفينة والمشتري يتناول قابل عقد البيع وكوكب السماء
وقولنا باين فانه يحتمل البين والبيان وحكم المشترك انه اذا تعين

قوله في الرقبة في كفارة الظهار واليمين مطلق فلا يرد عليه بشرط
الايان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في مسهم الراس
يوجب مسهم مطلق البعض قيد تموه بمقدار الناصية بالجبر والكتاب
مطلق في انتهاء الحرمه الغليظة بالنكاح وقيد تموه بالدخول بجبر
امراة فاعه قلنا ان الكتاب ليس مطلق في باب المسهم فان حكم
المطلق ان يكون الآتي باي فرد كان آتيا بالما موريه والآتي باي بعض
كان ههنا ليس بات بالما موريه فانه لو مسهم على النصف او على الثلثين
لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق المحض واما قيد الدخول فيقيد
قال البعض ان النكاح في النص حمل على الوطئ اذ العقد مستفاد
من لفظ الزوج ويهدى نزول السؤال وقال البعض قيد الدخول
ثبت بالجبر وجعلوه من المشاهير فلا يلهيهم قيد الكتاب بخبر
الواحد فصل في المشترك والمال المشترك ما وضع لهيين
مختلفين او لمعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا جارية فانها تتناول
الامة والسفينة والمشتري يتناول قابل عقد البيع وكوكب السماء
وقولنا باين فانه يحتمل البين والبيان وحكم المشترك انه اذا تعين

الواحد هو ادائه سقطة اعتبارا لاداء غيره ولهذا الجمع العلماء حرم الله
 على ان لفظ القرآن المذكور في كتاب الله تعالى محمول اما على الخيض
 كما هو مذ هنا او على الظاهر كما هو مذ هب الشافعي وقال ابو حنيفة
 ومحمد اذا وصى لوالى بنى فلان ولبنى فلان مولى من اهل ومول من
 اسفل بطلت الوصية في حق الترتيب لا استحالة الجمع بينهما وعدم التحام
 ابو حنيفة ح اذا قال للوجه انت على مثل امي يكون مظاهرا لان
 اللفظ مشترك بين الكرامة والحرمة فلا يخرج جهة الحرمة الابالنية
 وعلى هذا قلنا لا يجب التفسير في جلاء الصيد لقوله تعالى فمما قتل
 من النعم لان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة وقد
 اريد المثل من حيث المعنى بهذا الضم في قتل الحمام والعصفور ونحوها بالاتفاق
 فلا يراد المثل من حيث الصورة اذ لا يحوز للمشارك اصله فيسقط اعتبارا
 الصورة لاستحالة الجمع ثم اذا اخرج بعض وجوه المشترك بفالك الراى
 بصيرا ولا وحكم الماول وجوب العمل بهم احتمال الخطا ومثاله في الحكميات
 ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد وذلك بطريق
 التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل الامر على الخيض

حاشي متعلقه صفحه ١٠

قوله ان الشريعة اخرج اى خاتمة وقد قال ابو جعفر الشافعي وما كان
واحد ولا اقل من العلم والحد من احكامنا وجميعهم وجوه الاول قوله بعد فجزاؤ
مثل ما قتل من انهم والشك حقيقة ما يماثل صورة وانما في انهم يقول
من انهم والقيمة ليست متساوية وانما الشك ما اخرج ما كان في موطنه
عمر قتيلى في الشك كبش رافى الغزال يفتروا في الارنب بناتق وفي
بقره والاربع مارواه الشافعي في مسنده واليه يفتى من طريقه عن
عطاء الخراساني ان عمر وعثمان وعليهما ولدين ثابته وابن عباس
ومعهم في قولوا في المناقضة فيكلمنا المحرم به من الابل كان لال الشافعي
الاشبهت وبنيته اليه يفتى بان عطاء لم يدركه هولاء وبانه شكك فيه قلت
قال ابن حجر رحمه الله وقت يوم كثير او يرسل ويدرس من الخاسنة اخرج كرسلم
والاربعة والاقاسم باخرجه اليه يفتى عن ابن عباس في حاشية المحرم
شاة وفيه يفتى من جسم وفي المناقضة جزو وفي البقرة بقرة وفي النحر
بقرة وانما سدس مارواه الشافعي وعبد الرزاق عن ابن مسعود انه
فتى في اليربوع ببقرة وعبد الرزاق عنه في بقرة الوحش بقرة وانما
مارواه عن ابن مسعود ان عمر امر محمدا فاصاب بلبيا بزرع شاة علفا و
وانتجها ما كان مملوكا ورواه ابن سعد في الطبقات فذكره وانما من مارواه
ابن ابي عمير في غريبه عن ابن عباس في اليربوع على لبنى ولدا وانما
الذكر وانما جميع حديث جابر بن فروعا في الشك انهم يفتى فيه كبش
او اصاده المحرم رواه الاربعة وابن جبان والحاكم وصححه الترمذي
من طريق عبد الرحمن عن جابر ورواه الدارقطني من طريق عطاء وعنه
الشافعي صيد فاذا اصابه المحرم ففيه كبش مسن ياكل مرفوعا وانما جوابنا
فذكر في الكتاب وايضا والقياس على حقوق العباد وايضا فيه التميم وفي
عنده التخصيص وايضا من رواد بالاجماع والخراج عاروي فيه ان المراد

لعنه التقدير به لا ايجاب العين والافلا تامل من الضيق والشاة لا ايجاب
المرامة والشاة لا يفتى مثل مطلق لا مشتركة لانما القول لودل باطلاق
مفهومه على هذا الكمال من المماثلة لوجبت الشاة بالنعامة ومعنى الآية
فجزاؤ قتيلى ما قتل من النعم وانهم فهم الوحش اي كذا انما لا يصح في رواية
قوله بغيره بغيره اي اى الظن الحاصل بالقياس او بغيره
او القرائن الاخرى المنصوص وانما مثال الشك في الحكماء يفتى على ما
من ان اشترك لا يوجب فيه تعدد الوضع بل يكفي احتمال اختلافه فيكون
في معنى واحد من جهة اختلافه المعاديق او كثر الموار او غيرهما ولما
بغيره بغيره اي بغيره بغيره اي بغيره بغيره اي بغيره بغيره اي بغيره بغيره
على غيره من الاثبات بالتعارف ومزيد الاستعمال وهو احدى قرائن الاول
واما انما يكون كالتقاسم والخبر في ايراث الظن وقوله مختلفة اي مختلفة
والرأى به ان يكون اكل سواد في المروج كما في الهداية قال لان الهامة
منضية الى المناقضة الا ان ترتفع الهامة بالبيان او يكون احد بها غلب
وارواح في يديك اليه تنجر بالجواز والاصل القول على الجحش في قوله تمثله
تروى محل الشك على الوطوء في قوله حتى تنكح زوجا وقوله ما كبح آباءكم فقد
عرفت وجوبها قياسا وبها وحل الشك على الوطني كثير في النصوص كما
في حديثه رابعت رجلا يملك غلاما بالمراد قوله كذا يات الطلاق الذي يرد بهما
سابقا في حد المشترك وانما في حد الاول حتى يشك الظن القرائن فالمراد
قضية ارادة الطلاق فيترجح فيفتى به ولا يصح قوله بعدم اليقنة والارادة و
قوله ليس للمالين اي اعم الاموال وجودا واسما بتيسر وصولها ونفعا
عموما لعموم التوسل به الى غايتها لخراج كالتقدير من فتحة الوجه مرهنة له
على غيره من النصب عند نزولها في الاشتغال وما لا يصح من قبيل انما
الاحتمالات لا من جف من كثر لها في الموضوع كالتقدير والوضع ١٢

مسألة قوله لا يدخل الخ لا نه لم يرد آيا حقيقة بل مجازا جوسه كونه كذا
 لا آيا فاذ اراد به الآيا الحقيقة لا تزداد الاجداد لا تفتلح الخ وانما دخل آيا
 الانباء في ان الانباء لا لان الانباء تفتلح مجازا لان طابع الاسم شيئا
 عرفنا كما في بني ادم وبني اسرائيل وبني ناسم فاشبهت بشيئ من طاهر الاسم
 عرفنا كذا في حقن الدم وحفظه فيا خلون شيئا وهو بالفروع الميق
 او الاصل لا يتبع الفرع وهو نتيجة فلا يدخل الاصل ولا نه لم يرد آيا
 وفيه نظر لان الاصلية حادثة للشيء في الفرعية باعتبار آخر كما في الارادة
 من اللفظ الاتري انهم غروخ الآيا في الارث وفي الجملة لا نه لم يرد آيا
 ايهم من جهة الآيا ولان احدا لا يرثي بقتل جده ووجهه كما في اسره ليه
 فخرية جليلة على ارادتهم ولان اللفظ يشبه شيئا من طاهر الاسم كما في قوله
 وادع ابناك ابراهيم واسماعيل واسحق وهو في النصوص كلام العرب كثر من
 ان يعنى فاشبهت شيئا من طاهر الاسم ان كفي الحقن الدم ولان الشبهة به
 بطريق الموجب ايضا يمكن بلا قصد على لان صاحب اللفظ صرح في المرحلة
 بان الام حقيقة في مطلق الاصل ولذا اثبتت بحريته الجواب بالآية
 صراحة قال انه باراد الحسن عن ابى جيفة روح انها في الآيا ان الآيا
 والامات ١٢ مسأله قوله على الحقن الدم قلت هذا من السابق مشن
 حصل وكذا على الوطى في قوله تعالى تنكح زوجا غيره ولما قد ناسن
 حملا غايه في قوله تعالى ما نكح آباءكم حتى حرمتنا منهن الآب وامتة الموطوعة
 ايضا ولذا اورد بعض الفضلاء بان المقدم الحقيقة بشرعية مسأله
 البدنية لا العكس ولا ضرورة في الآية الى حملا على الوطوء فقامت
 أو لا وان كان مجازا شرعيا وحقيقة لغوية فهو مجازا شرعيا كذا
 في المنصوص شائع مستفيض كما لا يخفى على الفاحص فيمكن ارادته عند
 جواز ارادة العقد ايضا وانما في لانه انما حصل بينهما على الوطوء
 لغوية صارفة بوجه التأسيس على التاكيد كما سبق وانما ان ههنا ك
 قرينة صارفة اخرى فسرقة الآية هي حديث ابيها راجعا انه اراد المجازية
 لتزج حقيقة اخرى بلفظ الزوج او حقيقة فيما بعد الككاح لاحال الككاح
 فاذ يد الوطوء الذي هو بعد الككاح يستقيم معنى الزوج وخامسا
 ان ههنا ك قرينة اخرى ايضى ان حقيقة الفعل في المبشرة
 والمجازية التوكيد والولاية والعلاب انها لا تباشر ولا توتس
 المعنى بغيرها فخلات الوطوء لانها في اصل المباشرة بل لا يمكن
 لما فيه الانابة اصل ١٢ مسأله قوله هل حصلت الخ هل حصل سوان
 وهو ما يرجع بيننا عندكم في قوله الا انه في حقن وضعه في نفسه
 ونحوها صافيا لا اكسا حقيقة اخذ فيه الدار اسله فلان كونها كذا

وحاصل الجواب انه ليس جنبا بيننا بل هو عموم المجاز لغوية العرف
 القاضى على اللغة لا ليقا جزمته في الككاح فلان لانه لا نه لم يرد آيا
 فيه البكر لسته المرفوعة وهو الحقيقة الشرعية وغير البكر اسه المصاية
 بالزنا اسه المتعقبة الزنا كذا بكارها بالاولى ليست بكار اسه نالانا
 بقول المراد عموم المجاز بل الحقيقة لغوية اي غير الزنا كذا بكارها
 بالوطى ولا يدخل الزنا كذا بكارها بالوطى ولا يحض والجرح والتشيس
 لانها لا يفتلح لما القيس في العرف وفيه انه لا يفتلح لغوية ايضا شيب
 عرفا وان اصبحت فاعل الوصية لم تنفذ لعدم الجرم بدونه لا للجرم
 بعدم بدونه فلم يعمل بالشر وفانهم ١٢ مسأله قوله مسكونة الخ
 قامت يمكن الجواب ايضا بان الاضافة لا يستلزم التاكيد بل مطلقا
 والملازمة وفي امثال الدار والكتاب وغيرهما مطلق الفرض كما
 ليقرب عايشة وغير ذلك كذا كثير ثم حصل جواب المعصية ههنا في الاول
 انه يفتلح في العرف تخطيا وبما لفتة في عدم الدخول عند الفيل فلان
 يراد به عرفا عدم وضع جلد القدم على سطح ارض داره بل مطلق
 عدم الدخول حتى لو وضعها على بابها وبقى بهدنه خارجا عنها لا يفتلح
 وان وجد الحقيقة وفي الثاني ان العرف على انه يراد به اضافة الدار
 يسكنه ملكا او حارة او اجارة علا انه طلع والدار لا يقصد عدوانا
 وبغضه لانه لا يفتلح لساكنها ولذا جرت العادة بالدخول في الدار التي
 تسكنها الا صدقوا ولو موكله فلا بد من الدخول في التي تسكنها الا صدقوا
 ولو موكله الا صدقوا وفي الثالث ان اليوم عندنا
 يراد به جزء من الزمان قليلا او كثيرا من الليل او النهار او
 ضيفت الى فعل لا يعتد بامتداد وقتها بجمع اجزاء النهار
 كالقدوم فانه انى دفعي يقع الاخر اجزاء الحركة لوزمانى قليل يقابل
 مع بعض اجزاء ما قبله فهو عموم المجاز في الكل اعتقاد العرف به ثم في
 عموم المجاز في الاول نظر لان بين الحقيقي والمجازي عموم تاسن وقد
 او لا يفتلح بعض افراد الحقيقة كما عرفت لا عموم مطلقا كما يظهر
 بتفسيرهم مفهوم المجاز بفردي الحقيقة للمجازي وفي الثاني ايضا نظر
 على مختار شمس الائمة انه لا يفتلح لو دخل المملوك في المملوك لانه
 خرج عنه هذا الفرد الحقيقة وقال قاصينان يراد مطلق النسبة
 بالملك اربا كذا فيجوز ويمكن ان يجاب بان المراد عموم المجاز
 مطلقا لعموم ممن وجه او مطلقا لعموم المطلق ولا العموم مطلقا
 والاول يخص والثاني مباهن لاخراد مملوك لست بمقتل ارادة المقتول
 فخره ١٢

قوله لا جنة الا لمن عمل الصالحات... ان الدين كله لله... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين...

وحمل النكاح في الآية على الوطئ وحمل الكتابات حال مذكورة الطلاق
 على المطلق من هذا القيل وعلى هذا قلنا الدين المانع من الزكاة يصرف
 اليسر المالىين قضاء للمدين وقرع محمد على هذا فقال اذا تزوج امرأة على
 نصاب له نصاب من الغنم ونصاب من الدراهم يصرف الدين الى الدراهم
 حتى لو حال عليه الحول يجب الزكاة عند في نصاب الغنم ولا يجب
 في الدراهم ولو تزوج بعض حصة المشترك بدين من قبل المتكلم كان
 مفسرا وحكمه انه يجب العمل به يقينا مثله اذا قال فلان على عشرة
 دراهم من نقد بخار افقوله من نقد بخار تفسيره فلو كان ذلك بكان
 منصوبا الى غالب نقد البلد بطريق التاويل فيترجم المفسر الى
 نقد البلد **فصل في الحقيقة والمجاز كل لفظ وضعه**
 واضع اللغة بازاء شئ فهو حقيقة له ولو استعمل في غير
 يكون مجازا الحقيقة ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان ارادة
 من لفظ واحد في حالة واحدة ولهذا ما اريد ما يدخل في الصاع
 نقوله عليه السلام لا يتبع الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاع
 سقط اعتبار نفس الصاع حتى جازع الوصل منه بلائين ولما اريد الوقاع

قوله لا جنة الا لمن عمل الصالحات... ان الدين كله لله... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين...

أصول الناقش

11

قوله لا جنة الا لمن عمل الصالحات... ان الدين كله لله... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين... من اجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين...

من آية الملامسة سقط اعتبار ارادة السن باليد قال محمد رح
اذا اوصى لمواليه وله موال اعتقهم ولمواليه موال اعتقوهم كما
الوصية لمواليه دون موالى مواليه وفي السير الكبير لو استأمن اهل الحر
على آباءهم كالتدخل الاجداد في الامان ولو استأمنوا على امهاتهم كبيت
الامان في حق الجذات وعلى هذا قلنا اذا اوصى بكبار بني فلان كيدخل
المصابة بالجنور في حكم الوصية ولو اوصى لبني فلان وله بنون
وبنوبنيه كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قال صاحبنا لو حلف
لايكلم فلانة وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو زني بها لا يحث
ولئن قال اذا حلف لا يبيع قد مته في دار فلان يحث لو حلف
حافيا او ركبيا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحث لو كانت
الدار ملكا لفلان او كانت باجرة او عارية وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز
وكذلك لو قال عبدة حر يوم يقدم فلان فقدم فلان ليك او نهارا
يحث قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول بحكم العرف والدخول
لا يتفاوت في الفصلين ودار فلان صار مجازا عن ارميسكونة له
وذلك لا يتفاوت بين ان يكون ملكا او كانت باجرة له واليوم

الملامسة
 من آية الملامسة سقط اعتبار ارادة السن باليد قال محمد رح
 اذا اوصى لمواليه وله موال اعتقهم ولمواليه موال اعتقوهم كما

الملامسة سقط اعتبار ارادة السن باليد قال محمد رح
 اذا اوصى لمواليه وله موال اعتقهم ولمواليه موال اعتقوهم كما
 الوصية لمواليه دون موالى مواليه وفي السير الكبير لو استأمن اهل الحر
 على آباءهم كالتدخل الاجداد في الامان ولو استأمنوا على امهاتهم كبيت
 الامان في حق الجذات وعلى هذا قلنا اذا اوصى بكبار بني فلان كيدخل
 المصابة بالجنور في حكم الوصية ولو اوصى لبني فلان وله بنون
 وبنوبنيه كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قال صاحبنا لو حلف
 لايكلم فلانة وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو زني بها لا يحث
 ولئن قال اذا حلف لا يبيع قد مته في دار فلان يحث لو حلف
 حافيا او ركبيا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحث لو كانت
 الدار ملكا لفلان او كانت باجرة او عارية وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز
 وكذلك لو قال عبدة حر يوم يقدم فلان فقدم فلان ليك او نهارا
 يحث قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول بحكم العرف والدخول
 لا يتفاوت في الفصلين ودار فلان صار مجازا عن ارميسكونة له
 وذلك لا يتفاوت بين ان يكون ملكا او كانت باجرة له واليوم

الملامسة سقط اعتبار ارادة السن باليد قال محمد رح
 اذا اوصى لمواليه وله موال اعتقهم ولمواليه موال اعتقوهم كما
 الوصية لمواليه دون موالى مواليه وفي السير الكبير لو استأمن اهل الحر
 على آباءهم كالتدخل الاجداد في الامان ولو استأمنوا على امهاتهم كبيت
 الامان في حق الجذات وعلى هذا قلنا اذا اوصى بكبار بني فلان كيدخل
 المصابة بالجنور في حكم الوصية ولو اوصى لبني فلان وله بنون
 وبنوبنيه كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قال صاحبنا لو حلف
 لايكلم فلانة وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو زني بها لا يحث
 ولئن قال اذا حلف لا يبيع قد مته في دار فلان يحث لو حلف
 حافيا او ركبيا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحث لو كانت
 الدار ملكا لفلان او كانت باجرة او عارية وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز
 وكذلك لو قال عبدة حر يوم يقدم فلان فقدم فلان ليك او نهارا
 يحث قلنا وضع القدم صار مجازا عن الدخول بحكم العرف والدخول
 لا يتفاوت في الفصلين ودار فلان صار مجازا عن ارميسكونة له
 وذلك لا يتفاوت بين ان يكون ملكا او كانت باجرة له واليوم

[illegible]

لا يصدق في حق القضاء خاصة في هذه القضية لعدم صحة الاستعارة
 ومثال الثاني إذا قال لامرأته حررتك ونوى به الطلاق يصح لأن
 التخييل حقيقة بوجوب زوال ملك البضع ولو استقر زوال ملك
 الرقبة فكان سببا محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار عن
 الطلاق الذي هو مزيل لملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً عن الطلاق
 أوجب أن يكون الطلاق الواقع رجعياً كصريح الطلاق لأننا نقول
 لا تجعله مجازاً عن الطلاق بل عن الزيل لملك المتعة وذلك في البائن
 إذا الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته طلقك ونوى
 به التخييل لا يصح لأن الأصل جازان يثبت به الفرم وأما الفرم فلا يجوز
 أن يثبت به الفرم وعلى هذا فنقول سيفقد النكاح بلفظ الهبة القليلة
 والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الرقبة وملك الرقبة يوجب
 ملك المتعة في الأماة وكانت الهبة سبباً محضاً لثبوت ملك المتعة
 فجاز أن يستعار عن النكاح وكان ذلك لفظ التخييل والبيع ينعكس
 حتى لا يصدق البيع والهبة بلفظ النكاح تفي كل موضع يكون
 المحل متعيناً النوع المجاز لا يحتاج فيه إلى التينة لا يقال ولما كان

في الرجوع إلى التخييل في حق القضاء خاصة في هذه القضية لعدم صحة الاستعارة
 ومثال الثاني إذا قال لامرأته حررتك ونوى به الطلاق يصح لأن
 التخييل حقيقة بوجوب زوال ملك البضع ولو استقر زوال ملك
 الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار عن
 الطلاق الذي هو مزيل لملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً عن الطلاق
 أوجب أن يكون الطلاق الواقع رجعياً كصريح الطلاق لأننا نقول
 لا تجعله مجازاً عن الطلاق بل عن الزيل لملك المتعة وذلك في البائن
 إذا الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته طلقك ونوى
 به التخييل لا يصح لأن الأصل جازان يثبت به الفرم وأما الفرم فلا يجوز
 أن يثبت به الفرم وعلى هذا فنقول سيفقد النكاح بلفظ الهبة القليلة
 والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الرقبة وملك الرقبة يوجب
 ملك المتعة في الأماة وكانت الهبة سبباً محضاً لثبوت ملك المتعة
 فجاز أن يستعار عن النكاح وكان ذلك لفظ التخييل والبيع ينعكس
 حتى لا يصدق البيع والهبة بلفظ النكاح تفي كل موضع يكون
 المحل متعيناً النوع المجاز لا يحتاج فيه إلى التينة لا يقال ولما كان

لا يصدق في حق القضاء خاصة في هذه القضية لعدم صحة الاستعارة
 ومثال الثاني إذا قال لامرأته حررتك ونوى به الطلاق يصح لأن
 التخييل حقيقة بوجوب زوال ملك البضع ولو استقر زوال ملك
 الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار عن
 الطلاق الذي هو مزيل لملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً عن الطلاق
 أوجب أن يكون الطلاق الواقع رجعياً كصريح الطلاق لأننا نقول
 لا تجعله مجازاً عن الطلاق بل عن الزيل لملك المتعة وذلك في البائن
 إذا الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته طلقك ونوى
 به التخييل لا يصح لأن الأصل جازان يثبت به الفرم وأما الفرم فلا يجوز
 أن يثبت به الفرم وعلى هذا فنقول سيفقد النكاح بلفظ الهبة القليلة
 والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الرقبة وملك الرقبة يوجب
 ملك المتعة في الأماة وكانت الهبة سبباً محضاً لثبوت ملك المتعة
 فجاز أن يستعار عن النكاح وكان ذلك لفظ التخييل والبيع ينعكس
 حتى لا يصدق البيع والهبة بلفظ النكاح تفي كل موضع يكون
 المحل متعيناً النوع المجاز لا يحتاج فيه إلى التينة لا يقال ولما كان

حوادث اصول الشاشي متعلقة صفحة ١

مر حيث الوضع وهو هنا الظهور باعتبار المراد من استعمال المراد مع ظهور
معنى اللفظ كان ظاهره او كناية لكن بخبرته اعتبار المراد في معنى الظاهر
وان الخفي بازائه وفيه الخفاء من حيث المراد لا في نفس معنى اللفظ
اولا في المشتري الكشف والاستتار هنا المعنى الاستعالي وفي الظاهر
واخره ومقابلتهما الظهور والخفاء الوضحيان لا الاستتار لبيان فيه
خفاء اللفظ لبيان المعنى المستعمل فيه بيقين كان او جازما يتقار
اليه اذ منه ايقظ المعنى هناك كشف معنى الكلام وخفاء اي المراد في
التمام في الافادة ومنها معنى الكناية وفيه افادة انصته وهو التزم من
كل ما تهم وحما على محل صحيح ثم المشترك والحجاز الغير المتعارف عند عدم
طوره ثورية مما رفته واخلاق في الكناية والمأول والمتعارف وما فيه
قرينة صارفة جارية في الصريح فلا تنافي بين قوله سابقا في النكاح بلفظ
التمتد لا يحتاج الى التنية وقوله الا في والحجاز قبل الخ مع قوله وحكم الكناية
لان المراد بالمتعارف ما اشتهر مراد او ما له قرينة جارية صارفة على النكاح
حما يرد سابقا في الجواب الا في نظر لان الخفاء ومثلا في لفظ السابق
بل يشمل الظاهر والنباش او لا وهو كناية لا الكلام والجواب اوله انه اذا
اعتبر صدقه صار كالا خبرا لا كناية وتبين ان المراد خفاء حكم قوله
والسارق الى قوله فافعلوا الخ في مثوله انما في باب قاتلة الخ لانه
مجرد شمول للفظ وان كان متشابهه ١٢٥ قوله ضرورة الخ اي
مشروع بحجة الضرورة والضرورة لا يتجاوز قدر الضرورة فلا يلزم
في غيره والضرورة ترتفع بغيره وللغرض الاخر ضرورة اخرى ثم
استثنى في التوافل تنوع للفر ابيض ولا ضرورة ايضا قبل الوقت
ولنا اطلاق قوله فافعلوا الخ واما فيتمم الخ ولا يخلف عن الما فيتمم
الخلف حكم الاصل وهو ادعاء بالقوله صلى الله عليه وسلم سيد
الطيبين وصوة المسلم ولو لم يشرع في الما فيتمم الخ في رواية
ابن حبان في صحيحه واعلم ان استثنى وصحة التفسير في الحكم في تركه

ومع عن ابني قدروني رواية لابي داود والترمذي ظهور المسلم وفي الباب
عن ابني هريرة اخرجه البزار والطبراني في معجمه الا وسطه صحيح ابن ابي
وتفصيل الدلائل في حاشيتنا صرح الحماية على شرح الواقية ١٢٥
قوله سائر الخ اي غير مظهر حقيقة بل بسبب لعدم اعتباره بقدر وقت الضرورة
كالوقت في حق المعذور وعندنا مظهر واما عندنا الحديث السابق عند روية
المار بعد عدمه وهو عادة العدو ومما حكمه في الاستتار في الاعتبارات
بعد تسليمنا وقوله واما انه الخ ليس في محله او لا يقول بها محرمنا
اليف بنار على انه خلف عن الضرورة وعندنا الشارب عن المار مقتنا
الامر من في صرح الحماية ١٢٥ قوله وبجوازه الخ اي مساو له بناء او
استدرا او اخاف فتمت ما فتمت بنا يجوز وعنده ما لعدم الضرورة لا ليس
بفرض ١٢٥ قوله لا يجيبه الخ لنا مراده ابن عدي في كانه وابن
شاذية في مصنفه والطحاوي في معاني الآثار عن ابن عباس في قوله اذا عاكبكم
الجنابة وانت على غير وضوء فليستهم قال ابن عدي الصواب في قوله
وعن ابن عمر انه الى سبابة وهو على غير وضوء فليستهم وصل عليه اخرجه
وشذقة تبايعه للامام في حقه الى حكم الرفع ويقرب الى كونه لا شاشي على
كونه ضروريا لا يجوز الاكثر من صلاة كسبت ابن عباس من الستة ان الصلوة
بأبهم اكثر من صلوة واحدة اخرجه الدارقطني باسناد واه فيه الحسن
ابن عماره ضعفه شعيبه وسفيان واحمد ورواه الطبراني في وصال
ابن جرير لم يتركوا في السابقة بحديث ابن عثيم كل صلوة وان لم يحدث
اخرجه البيهقي باسناد صحيح وموقوف وعن علي بن ابي طالب باسناد ضعيف ليخافه
حديث الخدي في الزهريين صلوا بآبهم وبعد وجود المار اما واحدا
لا الا فرقال صلى الله عليه وآله وسلم للذي لم يعبأ بصلب السنة واجزأه
صلواته خير مما لو ادعوا والحمد لله اعلم بالاسانك بوليت عندنا فاعلم ان ليس
ضروريا ولا الخ في الوقت لعدم الضرورة لانه في حديث ابن عباس
مرفوعا صلى الله عليه وآله اخرجه ابن راهويه استشارة الى عدم الضرورة

[illegible]

امكان الحقيقة شرط الصحة المجاز عندها كيف يصار الى المجاز في صورة

النكاح بلفظ الجدة مع ان تملك الحرة بالسر والعدة محال لانفق ذلك

مكن في الجملة بان ارتدت وحققت بدار الحرب ثم سببت وصارت

نظم من السماء واخواته **فصل في الصحيح والكناية الصحيح** لقطيكون

المراية ظاهرة بقوله بعثت لشتريت امثاله وحكمه انه يوجب ثبوت معناها

بای طریق کان میں اہار اونٹ اونداء و من حکیمانہ شستہ عن

النِّية وعلى هذا قلنا إذا قل لا مَرَّة أنت طالق وطلعتك أو بيا طالق

يَعْلَمُ ظُلْمَ قَوْمِكَ وَأَوَّلُهُمْ يُولَدُ الْوَقَالَ عِزُّكَ جَرَّادٌ حُرٌّ نَبِيٌّ وَبِحَارِ

وعلى هذا منان اليوم يهيد لظاهرة كان في له على ولكن يريد ليظهر

صلى على حصين الظهارة سنة وثلثا في شهر ربيع الأول سنة ١٠١٩

تقدیر شد ترا و نیست قبل التوق لا بعد ۱۲
عزیز دلت که است در نفس سپید ازین نوسان رخسار و علی بن شجاع

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

او العوضه بالرضه ووجهه
او العوضه بالرضه ووجهه

هو ما استعمله من قبله في هذا الكتاب

والثوق به ونها ١٢

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء
القلوب ويهدي السبل
والصالحين على طيعته
والقادرين على قدرته
والعالمين بعلومه
والغافرين عن ذنوبهم
والصالحين على طيعته
والقادرين على قدرته
والعالمين بعلومه
والغافرين عن ذنوبهم

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

[illegible]

١٠. حواشي اصول الشاشي متعلقة وصفه ٣٠

وقالوا المشركين كافة وللمحكم بقوله عليه السلام الجهاد ما من الى يوم
 والتحقيق عندي ان هذا التمايز بين المفسر والمحكم بالاحتمال وعدمه
 او باعتبار عدم الاحتمال وعدمه او اعتبار الاحتمال واعتباره عدمه
 هو في الاحكام الفرعية العملية الصالحة للتبديل بتبديل الماديات
 في نفسها لا في الاخبار والقصاص ولا في الاصول الاعتقادية ولا
 العملية النازلة منزلة الاصلية كالكذب اى نجه وقبح اللواط والزنا
 وقتل معصوم الدم فهما في اشتراكهما من غير افتراق فيفسر مفسر
 من حيث عدم قبول التأويل بحكم من حيث انه لا يصلح للتبديل والتغيير
 سلكه قوله فقوله الخ يروى عليه وروى الظاهر ان قوله الى مشركين
 مستقلا حتى يكون مفسرا لان هذا التقسيم للكلام لا للكلية غير المفسر
 بل هو متعلق بقوله تزوجت ويدفع بانه لم يرد بان المفسر وقوله الى
 مشركين الكلام كله كان ظاهرا في النكاح باعتبار اول الزمان
 لكنه ما يفسر في المنع باعتبار آخر اذ الله الذي هو الحق لا يتغير
 مطلق النظر ومخط الحكم والقصد في التفسير وهذا الابهام
 يرجع الى احكام كالوجوب في حديثه لا تبسوا الطعام الا سوا السوا
 والصدقة والتكليف في الاخبار كما تقر في المعاني فكان ارضا بالسوا
 ثم هو لا يتقبل التاميد المعتبر في النكاح ومفسر في التوقيت فما يفسر
 في المنع ومنه القبول انما هو بتغيير ما ذكره في التعليق ان يفسر في المنع
 بيان التفسير من استثناء الوصيف والغاية الحال وغيرها وكذلك كانت
 طالع شيتين وله على الف وروى وقوله والله لا تشرب الماء الا من
 صا ومفسر في المفعول بكان مما يروى ومن قبل تفسيره في المفسر

وهو ما حصل من هذه أقصا حال لا يوقف على المراد لا ببيان من قبل التكلم
ونظرة في الشرعيات قوله تعالى وحرم الربوا فان المفهوم من الربوا هو
الزيادة مطلقه وهي غير محدودة بل المراد الزيادة الحاصية عن العوض في بيع
المقدمات المتجانسة واللفظ لا دلالة له على هذا فلا يقال المراد بالتأصيل ثم
فوق الجمل في الحذف المتشابه فقال المتشابه المحروف المقطعات في أوائل
السور وحكم الجمل والمتشابه باعتقاد حقيقة المراد به حتى يأتي البيان في فصل
فيما تترك به حقائق الالفاظ وما يتوكل به حقيقة اللفظ خمسة الفاع
أحد ها حاك له العرف وذلك لان بثبوت الاحكام بالالفاظ انما كان
لدلالة اللفظ على المعنى المراد المتكلم فاذا كان المعنى متعينا فابين
الخاص كان ذلك المعنى المتعارف دلالة على انه هو المراد به
ظاهرا فيرتب عليه الحكم مثله معناه لا يشترى راسا فهو على ما كان
الخاص فلا يثبت به اسس العصفور والجمام ولو حلف لا ياتى بيضا كان
ذلك على المععارف فلا يثبت بتداول بيض العصفور والحكما
وهذا ظاهر ان تروى الحقيقة كما يجب المصير الى الجواز بل بما كان
به الحقيقة القاصوة ومثاله تقييد العام بالبعض وكن للمكولون

حواشي اصول النشائي متعلقة بمصنفه ٣١

ورواه ابن الجوزي عن ابن عباس وضعف وقال يعني عن الامام الاكبر
 ان ياتوا من البيت بسبعة جهرا وقيل ثلثا بلسان او نهرا وقيل الخفية
 في حقيقة السرقة وليست في الاغتاس وهذا اعلل صاحب الهداية
 على عدم القطع فلهذا فرق بينه وبين الطراز الا ان ياتوا من البيت
 من الخفية في قطع الكيس وقيل الخفية من الغفلة فمد بها
 قوله والنشائي نسخ وقال ابو يوسف والنشائي يقطع به
 قال احمد والكل ومحمد بن عمر وابن مسعود وعائشة ومن العلماء
 ذهب اليه ابو ثور والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وحماد وعمر بن العوف
 وداود وهذا الطرفين لا يقطع به قال الثوري والاوزاعي والزهري
 وكحول وهو ذهب ابن عباس لشك الخالف بحيث من ينشأ قطعا
 رواه البيهقي عن البيهقي كتاب المعرفة وصرح بغيره فيه جليل فغيره
 حازم اخرج عن عائشة قالت سارق امواتك سارق احياها قال
 البخاري في تاريخه عن السدي شهدت ابن الزبير قطع ناسا وروى
 عبد الرزاق ان عمر كتب الي خالد بن ابيس ان يقطع يدي فوجدت
 القبر ووافر ج ابن ابي شيبة عن عطاء ومسيروق والشعبي طائفة
 قالوا يقطع النشائي وروى عن الزهري ضرب مردان المتعدين فغيره
 والصحاب متوفرون ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن ابي شيبة
 عن الزهري سواه الهجاء عنهم فاجمعوا على الضرب وان لطافت
 ونهه لا تثار لو اتقنا في ذرا السحر والاكتفاء بالضرب والطواف النفي
 واثر ابن الزبير ذكره ابن المنذر ورواه عنه البخاري
 في تاريخه بسبيل بن ذكوان المكي قال عطا كذا نتمه بالكذب قلت سئل
 ابن ذكوان كذب ابن معين وقال غير واحد متروك الحديث وقال عباد
 كذا نتمه بالكذب وقال النشائي متروك كذا ذكره النشائي في التلخيص
 حديث ليس علي النشائي قطع رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس في حديث
 وروى محمد بن النشائي عن النخعي يقطع وعن الامام لا يقطع ولكن يوجع ضربا
 ويحبس حتى يحيدت خيل قال محمد بن بلقياس ابن عباس انه انفي مروان
 ابن الحكم ان لا يقطع وهو قولنا واستدل عليه بانه مال غير حرم
 قوله الزانية النشائي هو طاهر في حق الاطراف الذكر في فرج امرأة غير مباح
 له وطهرا كما حاولا كما حقيقة او شبهة وهو الزنا وغير طاهر في حق
 اللواط بالبارد والصبيان والرجال والنساء والازواج
 فغيره الا في الشبهة والصاحبان من الزنا اللواط والجماع على اللواط
 حد لنا الزنا والحد فانما على نه هو الاطراف كمنه كمالا في محل
 حرام على صاحبها من قبل او دبر او خال ذكره لا لا يجب فيه الاطراف كله

ورواه ابن الجوزي عن ابن عباس وضعف وقال يعني عن الامام الاكبر
 ان ياتوا من البيت بسبعة جهرا وقيل ثلثا بلسان او نهرا وقيل الخفية
 في حقيقة السرقة وليست في الاغتاس وهذا اعلل صاحب الهداية
 على عدم القطع فلهذا فرق بينه وبين الطراز الا ان ياتوا من البيت
 من الخفية في قطع الكيس وقيل الخفية من الغفلة فمد بها
 قوله والنشائي نسخ وقال ابو يوسف والنشائي يقطع به
 قال احمد والكل ومحمد بن عمر وابن مسعود وعائشة ومن العلماء
 ذهب اليه ابو ثور والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وحماد وعمر بن العوف
 وداود وهذا الطرفين لا يقطع به قال الثوري والاوزاعي والزهري
 وكحول وهو ذهب ابن عباس لشك الخالف بحيث من ينشأ قطعا
 رواه البيهقي عن البيهقي كتاب المعرفة وصرح بغيره فيه جليل فغيره
 حازم اخرج عن عائشة قالت سارق امواتك سارق احياها قال
 البخاري في تاريخه عن السدي شهدت ابن الزبير قطع ناسا وروى
 عبد الرزاق ان عمر كتب الي خالد بن ابيس ان يقطع يدي فوجدت
 القبر ووافر ج ابن ابي شيبة عن عطاء ومسيروق والشعبي طائفة
 قالوا يقطع النشائي وروى عن الزهري ضرب مردان المتعدين فغيره
 والصحاب متوفرون ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن ابي شيبة
 عن الزهري سواه الهجاء عنهم فاجمعوا على الضرب وان لطافت
 ونهه لا تثار لو اتقنا في ذرا السحر والاكتفاء بالضرب والطواف النفي
 واثر ابن الزبير ذكره ابن المنذر ورواه عنه البخاري
 في تاريخه بسبيل بن ذكوان المكي قال عطا كذا نتمه بالكذب قلت سئل
 ابن ذكوان كذب ابن معين وقال غير واحد متروك الحديث وقال عباد
 كذا نتمه بالكذب وقال النشائي متروك كذا ذكره النشائي في التلخيص
 حديث ليس علي النشائي قطع رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس في حديث
 وروى محمد بن النشائي عن النخعي يقطع وعن الامام لا يقطع ولكن يوجع ضربا
 ويحبس حتى يحيدت خيل قال محمد بن بلقياس ابن عباس انه انفي مروان
 ابن الحكم ان لا يقطع وهو قولنا واستدل عليه بانه مال غير حرم
 قوله الزانية النشائي هو طاهر في حق الاطراف الذكر في فرج امرأة غير مباح
 له وطهرا كما حاولا كما حقيقة او شبهة وهو الزنا وغير طاهر في حق
 اللواط بالبارد والصبيان والرجال والنساء والازواج
 فغيره الا في الشبهة والصاحبان من الزنا اللواط والجماع على اللواط
 حد لنا الزنا والحد فانما على نه هو الاطراف كمنه كمالا في محل
 حرام على صاحبها من قبل او دبر او خال ذكره لا لا يجب فيه الاطراف كله

ورواه ابن الجوزي عن ابن عباس وضعف وقال يعني عن الامام الاكبر
 ان ياتوا من البيت بسبعة جهرا وقيل ثلثا بلسان او نهرا وقيل الخفية
 في حقيقة السرقة وليست في الاغتاس وهذا اعلل صاحب الهداية
 على عدم القطع فلهذا فرق بينه وبين الطراز الا ان ياتوا من البيت
 من الخفية في قطع الكيس وقيل الخفية من الغفلة فمد بها
 قوله والنشائي نسخ وقال ابو يوسف والنشائي يقطع به
 قال احمد والكل ومحمد بن عمر وابن مسعود وعائشة ومن العلماء
 ذهب اليه ابو ثور والحسن والشعبي والنخعي وقتادة وحماد وعمر بن العوف
 وداود وهذا الطرفين لا يقطع به قال الثوري والاوزاعي والزهري
 وكحول وهو ذهب ابن عباس لشك الخالف بحيث من ينشأ قطعا
 رواه البيهقي عن البيهقي كتاب المعرفة وصرح بغيره فيه جليل فغيره
 حازم اخرج عن عائشة قالت سارق امواتك سارق احياها قال
 البخاري في تاريخه عن السدي شهدت ابن الزبير قطع ناسا وروى
 عبد الرزاق ان عمر كتب الي خالد بن ابيس ان يقطع يدي فوجدت
 القبر ووافر ج ابن ابي شيبة عن عطاء ومسيروق والشعبي طائفة
 قالوا يقطع النشائي وروى عن الزهري ضرب مردان المتعدين فغيره
 والصحاب متوفرون ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن ابي شيبة
 عن الزهري سواه الهجاء عنهم فاجمعوا على الضرب وان لطافت
 ونهه لا تثار لو اتقنا في ذرا السحر والاكتفاء بالضرب والطواف النفي
 واثر ابن الزبير ذكره ابن المنذر ورواه عنه البخاري
 في تاريخه بسبيل بن ذكوان المكي قال عطا كذا نتمه بالكذب قلت سئل
 ابن ذكوان كذب ابن معين وقال غير واحد متروك الحديث وقال عباد
 كذا نتمه بالكذب وقال النشائي متروك كذا ذكره النشائي في التلخيص
 حديث ليس علي النشائي قطع رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس في حديث
 وروى محمد بن النشائي عن النخعي يقطع وعن الامام لا يقطع ولكن يوجع ضربا
 ويحبس حتى يحيدت خيل قال محمد بن بلقياس ابن عباس انه انفي مروان
 ابن الحكم ان لا يقطع وهو قولنا واستدل عليه بانه مال غير حرم
 قوله الزانية النشائي هو طاهر في حق الاطراف الذكر في فرج امرأة غير مباح
 له وطهرا كما حاولا كما حقيقة او شبهة وهو الزنا وغير طاهر في حق
 اللواط بالبارد والصبيان والرجال والنساء والازواج
 فغيره الا في الشبهة والصاحبان من الزنا اللواط والجماع على اللواط
 حد لنا الزنا والحد فانما على نه هو الاطراف كمنه كمالا في محل
 حرام على صاحبها من قبل او دبر او خال ذكره لا لا يجب فيه الاطراف كله

اللوحي بنزله الزاقي قال هو قولنا وروى البيهقي ابن التميمي الى بسند في
 لواطنة اربعة محصنة فرضوا بالحجارة وثلاثة غير محصنة فقصروا
 الحمد وابن عمر وابن عباس في المسجد وقال ابو حنيفة لا احد ولا احد
 لا اختلاف الصحابة في وجبه فروي ابن ابي الدنيا عن خالد
 ابن الوليد قصة الملوط في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان اشدهم فيه قولا
 علي قال نرى ان سحره بالانار فاجتمع راي الصحابة عليه ورواه
 ابو ابي حنيفة وفيه عن ابي حنيفة في ذلك البيضة فخره خالد لكنه ضعيف
 وروى ابن ابي شيبة والبيهقي باسناد صحيح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بنظره على بناء في القبة فمرى منه منسكسا ثم نبتج بالحجارة ولو كان في يده
 في وجبه ولانه ليس فيه مناعة الولد واشتبهه الانساب وكذا هو
 انذر وقوا فاحمد الداعي من احد الجانبين اي المفعول والدراسة
 الى ان ناس من الجانبين فلا يكون في معنى الزنا فلهذا لم يرد في الحديث
 في قوله ولو حلف النج والاصل ان الفاكهة اسعد لانه فكه به
 قبل الطعام او بعده اي يتعمد زيادة على المعتاد فاذا اكل ثمين
 او فوا أو سفر حلا او اجا صا او كثرى او تفاحا او جوزا او لوزا
 او شفا يحث بالاجراع رطب او يابس او اكل خيارا او قثا
 او جزرا الا يحث لانها من لبقول ولذا يؤثم بها وكذا الواكل
 المشمش والبطيخ حثث واختلف في العنب والرامان والرتب
 فشد لك والشاقي واهم الى يوسف ومحمد بن يحيى بن ابي
 لانها مما يتفكه بل هي اعز الفواكه والشعر بها يفوق الشعر غير
 وعند ابي حنيفة لا يحث بها لانها مما يتغذى ويتداوى بها فالتغذية
 ظاهر والتداوي لان الرطب نافع للعدة الباردة ويزيد

في النبي والمسلمين مع واحسب ينفع الصدر والرامان وداود صالح
 خصوصا لكسبه فاجب قصور في معنى التفكه لانه جار مما يتقوم به
 قوام البدن ولذا كان ابي ابيس منها من التوابل الاقواس
 في قوله لا ياتهم الخ اي لا ياكل ادا والادام ما اعظمه بالخ
 ليؤكل بها فخلع الزيت والمليح والزرير والاشا لهما عظيم
 به ادا ما عدا البطيخ والعنب والتمر والمثا لهما عظيم جدا فالتا ليس
 ادا ما اتقا واختلف بالجوز والبين في اللحم فقال محمد بن الشافعي انه قد
 روي عن ابي يوسف كل يؤكل مع الخبز غالبا فهو ادا ما لا من
 الملوذ منه وهو الموافقة وهو موافق للخ وكذا الخبز لما روي من
 حديث لعم الا ادا ما في الدنيا والاخرة اللحم ولما عرفت معاوية
 على يد رجل في ملك الروم بعد سوا اياه الا ادا ما في الدنيا
 واحد وجان في وجه ادا ما روي مرفوعا ومعنى العسل الكثرة فقال
 هذا ادا ما كما رواه ابو داود وفي وجه ليس بادا ما وهو البسك
 منها اختار قول محمد بن عذالام وصاحبه الى يوسف الشوارب
 والخبز والمثا لما ليست بادا ما لانه يؤكل تبعا والتبعية في الخلط
 حقيقة ليقوم به في ان يؤكل على الافراد حكما وتام الموافقة
 في الامتزاج اليه والخل وغيره من المانع لا يؤكل وحده بل
 يشر به اللحم لا يؤكل بالفرادة عادة ولانه يذوب فيكون نجا ولحم
 واما كذا يؤكل وحده فلان الا ان يؤويه لما فيه من التشدد
 على نفسه والعنب والبطيخ ليس بادا ما هو الصحيح وقال لشره
 وعند الشافعي لا يقول البصل والفجل والتا ادا ما لانه يؤثم بها
 عادة وكذا في شرح الوجيز ١٢

رواية عن الامام والاروس الطير الان يوبها وقال في الاسلام
القياس ودخل كل راس حتى السمك يجره والاستحسان دخول البشر
وجعله في الصلاة اختلاف عصر قال وفي زمانا لفتي على حسب العادة
احد عنده الشاشي ياد ما يباع منفرد الى روس الابلح البقر والغنم
ويروا روس البصير ايضا في بلد تبارع فيه وعند مالك يروا اس كل
حيوان من الغنم والصيد والطير والحيوان وبق قال احمد بن محمد
الاسم فيه حقيقة وعرفا وعندنا شهاب المالكي لا يثبت الا برؤوس العلم
الاربعين هذا كله اذا لم يولدوا ولا فيس ما لو كان اجسا عا ۱۲
هـ قوله فيما يثبت الخ يرو عليه مسئلة لم يخبره والادعي الكسبان
اذا غير متعارف ولا يباع ولا ياكل ولا يوك كل عرفا وصح ذلك يستعمل
اذا حلف لا ياكل كما قلنا من العرف قاضيا على الحقيقة واجيب بان الراس
الا ياكل جميع اجزائه فحقيقة فيه طبعا وحسنا وعادة قبل التعارف
ثم صير الى التعارف والحم ليوكل باجزائه كلها فافترقا ثم قد يرو
على مسئلة العلم بان المجهول ما كان مجهول عاده وكل لحمه يجره متعارف
فيلزم ان لا يثبت كنهه بالكله ولا يصر الى الممانعة فيجيب عنه بان المجهول
يشترط ما يجره بافراوه كلها لا يدل بشي منها كترك كلامه يجره المجهول
وقد يدفع جواب الاول بانه لا يجره البشر فان الراس يشترط مجموع
اجزائه كلها فليست حقيقة فيه ويجاب بان الراس لا يجره اضافة البشر الى الراس
والادعي الذي يابا في حقيقة كماله بل قاصده في حكم الجواز في الاسلام وعجازه
عنه المجهول فليس ولا يجره الجواب يجره في اللحم اليه لانه لا يشترط جميع اجزائه ليوكل
فيما يجره قبل التعارف فلا يضر في التخصيص العرف بعد التخصيص والتعريف
انما ان اجزاء اللحم لا ياكل الا بالكله لا يجره في ناسه جميع اجزائه فان كان اللحم يجره
بجميع اجزائه لانه لا يجره ترك كلامه صبي كافر ولو اراد به الشخص فلا افراد
الحيوان علماء ان يكون كافر فلا يضر الى هذه الكائنات في الجواب الى

ان يقال مدار الايمان على العرف العام مما يشمل عموم الناس من المؤمنين
والفجار والكفار لا خصوص طائفة واكل لحم الخنزير او الحمار او امثالهما او
شراره وان لم يتعارف من ارباب الشريعة فهو معمول به من الفروع الكفرية و
لو قيل ان ارباب العلم انما ياكلون اللحم في القاربه راس الحمار فانه غير متعارف
عموما مسئلة قوله الحقيقة مع هذا فاشترط في الاسلام والناس يجره له
ونعم المصداق وهو على اذن من قبل الجواز وعليه علماء الدنيا في العقول
ولذا اعتبروا من امارات الجواز استعماله في بعض مساهم كالمراية في وقت
القواكم والفارس وهذا هو الحقيقة القاصرة الى ارادة بعض افراد الحقيقة
واستعمال اللفظ فيه والتحقيق انه ان اراد بفردين من حيث ان المسمى
محمول عليه ومحملة عليه اي من حيث هو هو حقيقة كماله
للااصرة كراوة زيد من لفظ الانسان من حيث انه انسان وان
اريد من حيث الملاحظة خصوصه وهو لا يخطئه كونه غيره اي مخالفة المسمى
من حيث اعتباره لخصوص الزاد فيه وهو اعتبار الخلط في الفرد وعتبار
التعريف عن الخصوص في المسمى فهو جواز كراوة زيد من الانسان ان
حيث انه غير الانسان من حيث خصوصه وتخصفه وتحرية الانسان
الكل وخلوة عن اثنين وثم لا يجره ۱۲ ك قوله بالعرض ان يجره
بروثة تقدير اطلاق بالقياس فالحج وان كان حقيقة في مطلق الغلبة
او القصد لغة فهو في العرف الشاعري صراحة حقيقة كماله بحسب الشرح او
قاصرة بحسب اللغة في القصد المخصوص بافعال معلومة من الوقوف
والطوائف مع شرطية الاحرام وكذا لك من باب كليم شوبه وان كان
لغة في مطلق شرطية باي نحو كان فقد صار في العرف العام معروفا متعارفا
في فعل الحج وكذا كل المشي الى حيث الله مطلق في مثلية الهياكل
ولو بارادة زيارتها والعمرة والتجارة وغيره في العرف جاز استعماله
سنة ارادة الجمع ۱۲

سجده حاشی اصول الشاشی المتعلقه بحکم

مطلقا في كل جارية حرمة وخلقية فتقول حتى لا يخرج من غير ان يخلو عن المطلق
الى قيد صلو على طرية كجسده لا مطلق الوطى فان الاضيق فيه جميع المحرمات
والبنات صالحة للوطى اي مطلق الوطى والخصم على ابنه ابنه وادخله
وابار بنه فيجب له لوجده الحسي والقدرة الظاهرة للنا لا تصلح لوطيه بالقدرة
الشعرية وهو المراء وبه يظهر انه لا يكون عن المولى البقاء بشرطه ان ينفذ
سنتين بالا ولسه عدم القدرة الحسية ١٢ قوله فاذا وقع الخ
رواد الخاري في الطب وبدا الخلق عن ابلي سيرة فاذا وقع الذباب في اناء
احدكم فليغمسه كما لم يطره فان في احد جناحيه غار وفي الاخر دار وعند الناس
واين ما به وجها بن حبان عن ابلي سيرة فاذا وقع الذباب في الطعام وفي
بدر الخلق من الخاري بلطف شراب وعند ابن حبان في صحيح من طريق سيرة
المعجم عن ابلي سيرة فيقدم السم ويؤخر الشفا ورواد ابن حنبل سيرة
والدار في البرق ان احمد بن حنبل في صحيحه والبيهقي والبوداوي وكه
الدار في صحيحه عن سلمان بن عوف عن ابي اسلم ان كل طعام وشراب وقع فيه
راية ليس له ما دم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه وضوءه وضغفه بغيره
عن سيرة الزبير بن جابر واخره ابن حنبل في كامله واعلمه سيرة قال هو جرحيل وحشيه
غيره فاذا جرح بالان الحطيط في سيرة فانفتحت الجمالة وبقية من الوليد
صدوق كثير التمسك حتى يفسد السم والاربعه واخرج له البخاري معلقا
كما قاله ابن جرح والتمسك ليس عندنا جرحا بعد لقته الراوي فالحديث لا يثبت
عن رجة الحسن فلفظ الحديث على ما ذكره المصنف لم اجد له من لابن حنبل
من طريق ابلي سيرة فاذا وقع في الطعام فامقلوه فيه اكله وليس فيه فاقول
والا قوله فان في الخ بل فانه يقدم السم ويؤخر الشفا لانه لم يزل من طريق
ابلي سيرة للكن ولذا وقع الذباب في شرابكم فليغمسه ثم ليطرعه والاطلاق
في هذه المسئلة اي طهارة ما وقع فيه لثا فلي غمسه احد قوله نعم في قوله
الاخر جرحا سيرة وجرحه ورواها في المعجم في المتن لكن الاول صحيح جرحا
وقال النووي قوله الاخر ليس شئ والصواب الطهارة وهو قول جمهور العلماء
و نقضه انقام في صحيح الحاشية ١٢ قوله عقيم كجرحه فاقول في عقمه بغيره
قضية على ان المراء ان المصروف هي هذه الاصناف اعم كان لانك المنفقون
المنفقون في المصروفات فالمراد بيان المصروف في صلوح المصروف لا بيان
الاستحقاق كما بينه الخزانة في تفسيره والسقاية يعني التمام استعمال صاحب
المداية بالاصناف من انما البيان انهم مصروف الاستحقاق وهذا الماعرف
ان الزكوة حق له شئ وبه لا يفرق مصروفه ولا يباي باختلاف جهاته الخ
وقد اخرج البخاري في تفسيره عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح
وعن ابن عباس في تفسيره عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح

دا بن عباس وحاشية ومعاذ به قال سيرة بن جرح الحسن البصري والحاشية
وعمر بن عبد العزيز والمواعظية وعطاء بن رباح عن عطاء بن رباح عن عطاء بن رباح
الرواية والمواعظية والمواعظية والمواعظية والمواعظية والمواعظية
صنف من سيرة قال عكينة وروادوا في سيرة كماله في العلية ١٢
قوله بدلالة اي حاشية حال المتكلم وشأنه مطلقا في حال التكلم مطلقا
او مع معاصرة القارئ الحالية كما في سيرة العكينة وكسيرة النعماني من
وقوع الطلب وادارة المخرج ١٢ قوله فمن يشاء ان يعلم انه
يظهر بالنظر والتمسك في مثال ان مثال ان هذه الاقسام والاتحادات كحقيقة
قد تداخل وتختص بعضها ببعض في كثير من الامثلة كذا المثال فانه يصح
ان يقال انه ترك فيه حقيقة اي الاباحة للمفرد المفردة من الامراء وجوبه وبقية
بدلالة العرفه والاستعمال فان صورة هذا التفسير انما هي في العرف للتفسير اي الى
شماي بكرو لا توجب عدم تعلق غرضنا به وانما نتايج العمل كتمسكنا واما سيرة
او الاباحة باعتبار عدم حقوق الضرر بنا لا بكما كرامة للراي من بغضه اليك لا علم
فانك تنزلنا ولا تنزلنا او سوا ان تنزلنا او لا ونسبنا فليكن من سيرة
خفيف فمذاقنا في مثل هذه التركيبات تتعلا ولا يصح ان يقيم انه تركت
فيه بدلالة السياق وهو قوله انا اعتدنا للظالمين نارا اذ هو قرونه عدم
الاباحة وقوله وقل الحق منكم لئلا يشيعر الى انه وامن عنه وليس كل من يدين
حقا ولا يصح ان يقيم انه تركت بدلالة من قبل التكلم كما قاله المصنف ولا يصح ان يقيم
انه تركت بدلالة من قبل التكلم لان الكذب لا يتعلق في ذاته بالمشية لانه
اعتقاد ولا انه في نفسه صحيح ولا يصح ان يقيم انه تركت بدلالة من قبل التكلم
بان الانسان المودع فيه العقل لا يصح في نفسه ولا ينبغي ان يقع خلاف
لاقتدار الكفر فيج الاعمال لكن لا مضاة في الجمع بين المتباينات
عند اختلاف الحقيقت والاعتبارات فانهم ١٢

فہم ان کتب پر جلد لے

الكلام قال في السبيل الكبير اذا قال المسلم للحربي انزل فذل كان آمنا
 ولو قال انزل كن كيت رجلا فقتل لا يكون آمنا ولو قال الحربي الامان
 الامان فقال المسلم الامان الامان كان آمنا ولو قال الامان ستعلم
 ما تلقى عدا ولا تحل حتى تری فقتل لا يكون آمنا ولو قال اشترى
 جارية للخذ منه فاشترى العمياء او الشلاء لا يجوز ولو قال اشتر
 جارية حتى اطاءها فاشترى اخته من الرضاع لا يكون عن الموكل
 وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم
 فامقلوه ثم اقلوه فان في احدى جناحيه داء وفي الاخرى داء
 وان لم يقدم الداء على الدواء دل سياق الكلام على ان المقل لدفع
 الاذى عنه لا لموت بعد له حقا للشرع فلا يكون الايجاب وقوله
 انما الصدقات للفقراء عقيب قوله تعالى ومنهم من يترك في
 الصدقات يدل على ان ذكر الاصناف لقطع طمعهم من الصدقات
 لبيان المصارف لها فلا يتوقف الخروج عن العدة على الاداء
 الى الكل والرايع قد يترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم مثاله
 قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وذلك لان الله تعالى

في خاص
 الكلام فوالله عارض من عوارض الكلام
 التي قد ادبرها الله في الحقيقة في الكلام
 الطلق لا في مواد الكلمة حيث
 ملاحظة خصوصاً في مادة
 كلمة قولك لا في مادة
 بالشيء عليه على الكلام ومورد
 ما ورد في قوله من الاوصاف والصفات
 او القوتات الشخصية والصفات
 او من حيث ان الحقيقة غير مادة
 او من حيث ان الحقيقة غير مادة
 لا اشتراك في الكلام
 لان برهانه على ان الحقيقة غير مادة
 وفيه برهان على ان الحقيقة غير مادة
 الحقرة الطلق لا في مواد الكلمة حيث
 وهو الحقرة الطلق لا في مواد الكلمة حيث

واقتضاءه فاما عبارة النص فهو ما سيق الكاهن لاجله وايد به
تصل واما اشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص من غير زيادة
وهو غير ظاهر من كل وجه ولا سيق الكلام لاجله مثاله في قوله
تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم لانه سيق
ليساك استحقاق الغنيمة ونصارنا في ذلك وقد ثبت فقرهم
بنظم النص فكان اشارة الى ان استحقاق الكافر على مال المسلم معيب
لثبوت الملك للكاف اذا لو كانت الاموال باقية على ملكهم لا يثبت
فقرهم ويخرج هذه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك
للتاجر بالشراء منهم ونص فانه من البير والهبة والاعتاق وحكم
ثبوت الاستغنام وثبوت الملك للغانزي وعجز المالك عن انزاعه
من يده وتقر بيعاته وكذلك قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث
الى قوله ثم اقوى الصيام الى الليل فالامساك في اول الصيام يحقق
مع الجنابة لان من ضرورة حل المباشرة الى الصيام ان يكون الجزء الاول
من النهار مع وجود الجنابة والامساك في ذلك الجزء صوم امر العبد
باتمامه فكان هذه الشارة الى ان الجنابة لا تنافي الصوم ولو لم يكن لك

بسم الله الرحمن الرحيم

ليست بالاول الجواب عن الثاني وعما رواه البخاري عن ابن عمر عن علي بن
 المسلمون فرده عليه واما لما كان كل ذلك قبل الاحراز وعن الثالث
 يتناول ذوات المؤمنين فيهم لا يحكمون انفسهم عليه واما الاستحواذ بالملك القديم
 فلا يدل على قيام الملك بقاءه كما في الشتر والرجوع في الميتة واخذ الشفع والرد
 بحق الشفعة فانهم لم يثبتوا قوله ونحوه في اي احدى الميتة والاحراز والاول كما عرفت
 وقوله في الميتة يرد به مثل حل الوطء وجواز الاعتاق وعدم المضان عند التام
 وغيره لا لانه لم يملكه ملكة لا لغيره فيكون ما يشا من الملك من التصرفات
 قوله فالملك للملك حاصلا من النسخ الوطني في ميتة ومضان الى اول الصبح في قوله
 حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الغرابان يتغلغل الغاية بكل من قوله
 وكذا رواه غيره وقوله لكم الاية ايقاس وبيت الوطء بالاكل وشبهه بدل النص
 كما في الكفاة وبالعلم والاول في ذلك فلهذا لم يترسخ ذكره عن فرجه قبل العجز
 واما نفي اقول ان الصبح يوجب جينا لا محالة فلا يمكن ان يكون الجنابة سائفة للصوم
 والابطال الاباغي الى اكمال الجنابة وكذا حال الاحلام بدلالة النفس بل فيه المضرورة
 الشد بسبب النوم وتدرج في الصبح ايغفر مرفوعا انه كان يصير جنبا في الصوم
 وبه ظهر عدم منع المصنفه والاستنشاق في الصوم لانه بالضرورة وثبت
 غسل الجنابة في الصوم وهو متقوم بما عندنا وله وجه آخر من النظر في تنبيهنا
 الوضوء للمساوات وقد ثبت انه لم يفيض الوضوء في الصوم مرفوعا فهم
 شئ قوله مع وجود الجنابة النسخ لان كل خبر من اجزاء الليل ثبتت اباة
 الوقت وحل الجماع وانفسك لا يمكن الا بعد الفلح عنه والى اللاتق بفرأنة
 لكي لا يغسل الا انه امر بتدريج راني لا آتي بل لم يستدعات تتدرج من تركه عليه
 وعدة فذلك لان آت من الصبح ومن بان الصوم ويكون فيه جنبا لا محالة فنبهت
 الضرورة فثبتت عدم شافاة الجنابة للصوم وقد روى الترمذي عن عبد الرحمن بن يزيد
 عن اسمعيل بن ابيع عن عطاء بن سيار عن النجدي مرفوعا ثلاث لا يفتقرن الصائم اليها
 واعاود الاضلال وقال غير محفوظ وكذا في كعب التدرج في يدك ثم عبد العزيز بن
 محبوبه ومن يدين مسلم مسلا وعبد الرحمن لعنيت في الحديث نقله عن النجدي عن
 علي بن عبد الله قال سمعت النجدي قال لا ارجى عنه شيئا قلت لكن لم يسل
 حتى عندنا وعند الجمهور عبد الرحمن بن عوف عن ابن عمر عن روى ان ابن عمر
 يجرى انه صيفت قال لا ارجى عنه شيئا فالاخران فحقان نقله الترمذي وقد اخرج
 الطبراني في الاوسط عن ثوبان مرفوعا لا يفتقر من قاده لامن تلم ولا من جنود
 المناسك لجنبا المقام بارواه الترمذي ومجهر عاتية فراجع مسلم مرفوعا كان يدير كعبه
 وجنبه من لم يفتل فيصوم قال ولعل على هذا عند الشرايع العلم من صحاح
 الترمذي على التعليل وآدم وسلم وغيرهم وهو قول سفيان والشافعي وهو قول قتال
 من ابن ابي عمير في ارجع جنبا لعن في ذلك اليوم والقول الاول صحيح اوردناه
 مسكاة

[illegible]

مسألة حاشي اصول الشاشي متعلقه بضعه ٢٨

وروي ابن ابي مريم قال سالت ابي عن حديث حفصه مرفوعا لا يصح من
 النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت لابي بصير قال لا ادرى لان عبد الله بن ابي
 ابي بصير سألني عن حديثه فلا ادرى هذا الحديث منه او من غيره من اهل البيت
 والاشاعره انما هذا الحديث الاول لفقد الكنية في روايته عليه ولا يلتزم
 بخلات الدليل لانه متروكه عنده ولا يصح انه غير متروكه وكذا لا يصح وجهان
 الاول قال مارواه الشيخان عن سليمان بن الكون مرفوعا امر جلا من سليمان
 ابو الحسن قال قلت لابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وبسطة اليمين وقصته شرا ذلة الاعرابي اخرجهما الاربعة عن ابن عباس في
 قال يابلل اذن في اناس فليصوموا وصححه ابن حبان واخرجه الدر المنثور
 فيه ان اعرابيا جاء اليه فبشره بموت وانشأ في القياس على من لم يمتلحظ
 الكل يوم صوم وقاد في القرآن النية بالكثرة والنجاب من حديثه انه مرفوع
 في النية وبها يتبين انه لم يمتلحظ فيه كما عرفت ١٢ قوله واما قوله ان
 في حكم الثابت بدلالة النص وهو الحكم الذي لا يدل عليه النص بغير عبارة ولا اشارة
 وانما يقوله اليه بمناظرته وعنده كفاية عند كل عالم بالنية واللسان في
 ذلك الحكم المقصود يوم علمه ولا يفتقر فيه الى اجتهاد وسننطاط وتعليل فاعرف
 اليه بغير معنى لجهادى وهذا الفرق الذي لا يفرق بين النية واللسان بقوله لا يتبادر
 ولا استنباطا لانه لا يفتقر الى ما يثبت ولا تميزا لانه لا يفتقر الى حق الابوين
 وكل من علم باللسان ومحاراة الحادرة ولا يستلزم قطعان حرية التافيف
 الغرض منه انما هو انما دعما ليقضي في السامات قلبا وبها فقيها وحريته ثم
 والضرب والقتل وعدم الجحود والامتنان والاستحقاق وغيره او اليه
 يشير بقوله ولا تميز ما قلنا في قوله لا يميز ولا تميز القصاص منها يقتل الابوين
 وبهذا يبين الشاشي مناقضات في مواضع من النص في وجودها وعدمها في
 عيب جواكون كل من الاماين عالما باللسان والمحاذرة وكذا عامته ابتداء

مسألة حاشي اصول الشاشي متعلقه بضعه ٢٩

حيث قلنا التكفير بالانطاد وهو من جنس صميم قد احتج به ابن الجوزي في المحققين
 له به وهو من جنسها ويصح به ما رواه الدر المنثور عن محمد بن حبيب عن ابي بصير
 بن فضال عن رجل اكل في رمضان فاحرقه الله في رقبته وفيه ابو مشر شريف قال
 ان من لم يمسك يمينه كان اسيا حتى من عيشة السنة وتلك السنة كان اسيرا في النار
 قال ابن ابي عمير في حديثه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لكنه قال ان حديث محمد بن ابي بصير عن محمد بن حبيب باعاديث صالحة فقلنا ان
 ليس جري قالوا بكتب حديثه عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 علما ان التكفير ليس بشاها او مؤيد اسسه قوله ولو فرضنا ان حاكمه ان

اهل المذاهب من اهل اوافنا القفرية وفي جري انما له وحده يثوق وتطالع
 من مذهبهم اصرح ويقدم عليه وجوده وانما اصل مسوق له الكلام وان
 له يكن مذهبنا بصريح النص ومنطوقه فلو فرضنا ان من اختلف في محاورهم ومجاري
 استعمالهم لا يجرى وان تحرك اختلفا كايتمحور في جريه يستعملونه في الاستعظام والكل
 على خلافه جريه اعادة الحاشية لا يثبت من كلامه في حق الابوين لانه قد فاق في علم
 اصل صحيح النظر المسوق له في الكلام اي في اثنائه وهو الزجر والاستفهام و
 كذلك اذا عرفت ان المقصود الاسلي بالذات من قوله وادركه ليس بغير
 ترك اليمين بل عدم كبح في النسي ودفع ما يثبته وشع ما يقه حكما بان الملحق في
 عن النسي هو المنوع عنه فاوكان اليمين ما نعتناه وان لم يكن انما كان في صفة
 المستعينة او لم يكن الاخر وتبين انما يشير الى الطريق من غير ما جري في النسي
 ولو كان ههنا مانع آخر كعتقوا او كركابته والاجارة والوصية واشتغال بغيره
 فقلنا في اصل المقصود وكذا في حاشية عدم ضرب امرته المقصود عدم ايلانها
 انها عاقلها وهذا الضرب اي صورته مع وجود اصل المقصود وهو ايلانها
 ولو وجد الضرب به دون قصد الايلان كما عند الملازمة لا يثبت ولو وجد الايلان من
 غير ضرب كما في رد الشعر والنقص واشتق من الغضب حيث تقدمت في المقصود
 على ظاهره فمفهوم اللفظ نعم ان من المقصود وظاهر المقصود في امثالها وما من
 وجه لا يقال في التكفير لانه لا يفتقر الى عبارة النقص لان التكفير في عبارة
 النص ان يكون هو قاله الكلام وهذا المقصود الظاهر من النص ليس ما سبق الكلام
 نظري المقصود واذا المقصود ههنا غير ما تقدم من ظاهر اللفظ ١٣ قوله لعدم
 الالفهام المقصود من قوله لا يميز ذلك لان بني الامان على الشعارات
 والمتعارف عند العامة ان الميت لا يميز ولا يميز وان كان الشرع قد ثبت
 كونه مولا بالعباد ومن قبل افعال العباد ولا يشرع عليه بغيره بالعبادة و
 خشونة كونه قاتلا وساميا بكمالات تنفصل بها العباد والذين يميزه ولذا وسادته
 شفق العامة من ههنا ثبتت المحققون سماع الموتى وبني الفقهاء لا سيما
 الامان على الشواهد على الحقيقة ولا يميزون ولا يميزون بآكل لحم السكك والنجار والاي
 محال لانه لا يميز في العرف لم اوان ورد في التنزيل في كل كلمة في قوله في حق السكك
 بناء على حقيقة اوطاهر الصادرة والافعال المرفوعة من ادم ولا دم في السكك
 كما احتجنا صرح المحقق والدموي لا يمكن الماروج وجه الظاهر في بعض النسخ لانه
 يسود كما هو مشاكلة ولذا لا يميز لها في اللحم اجماعا ثم لم يميز في اللحم
 المنزوع من حقيقة وعرفا ان لا يميز في اللحم اكله فاشا لانه كما يقوله اكل اللحم
 وان كان حراما فهو اكله في قوله واما ما يقتضي اي اكله في اكله في اكله في اكله
 ما لم يكن مرفوعا لانه لا يميز في اللحم اكله في اكله في اكله في اكله في اكله في اكله
 على اي على تقدير وجوده مفهوم النص ومراوده فوفقا من حيث العقل والشرع

٥٥ قوله وحكم المقتضى انما علم انه قد يشبه العرق بين المقتضى والمخوض المقدس في تمام الكلام فالاسم فيه ما يقال ان دلالة النظم على مقتضى دلالة التسمية واختار بعدد اشهر لية انه لا يلزم التنازع المتقدم على المعلوم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يصح بدونه فيوقف مقتضى عليه وقد يطلق به قصد الحكم وقد لا يقتضيه اليه فلا يخطئ به الى شئ والتوقف توقف واقعي لا توقف علمي لما على كما ان توقف وجود زيد على ابيي في الواقع لا في تصور واحد راكم ولما لا بد المقتضى ليس بلفظ بل حتى تميل الى خطه حين الحكم وقد لا يلزم ذلك والمخوض توقف لفظ مقدس في نظم الكلام يدل على معناه ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على تقديره ولا على معناه النظم الموجود كما يدل على المقتضى الذي هو معنى من المعاني ثم لا يدل على تقدير المخوض في القرينة او يدل على ذلك المقدس لتقييد ذلك بالمقدس كما لفظوا في جميع احكام اللفظ كالتقييد والاطلاق العموم والمخصوص والاشتراك والتأويل والصراحة والكنائية والحقيقة والجاز بخلاف المقتضى فانه مدلول التراضي انما هو الجاز في الحقيقة وقد قيل ان المقتضى لا يتغير بذكره المذكور من الكلام والمخوض لا يتغير بذكره الكلام وجوده وبذا يظهر وكما في حذف الفاعل والفعل والمبتدأ والخبر غير انما لا يتغير بذكرها الكلام وما يقال انك في المقتضى وليس كذلك في المخوض ليس لانه على ان لا يشترك بين الماد والاسمي فيما افرق بينهما التوقيف عندنا

۱- حواشی اصول الشاشی متعلقہ صفحہ ۳۰

س قول فیقدر راجح ای متبر وایضاً فرض کالمنه کور ای کالعبارة وایضاً
فی نفس الواحد من الطلاق ای یا خطاً کانه ذکر الطلاق او احد صیر کالایة
الوعدة مقنن وانه علی قدر ضرورة اذ هی لا تدعو الا الی اعتبار مطلق
الطلاق وقوعاً لا نقول انهما من اوزار من یثبت المطلق فاشیانه علی شایئنا
اولاً انه لا نسأل انما یثبت المطلق ولو فی من یثبت المقدر وکن الی اوجدة الاخری
القاعدة الی التعذیر لانه فلا یثبت الا لایة المازم مطلق الواحدة الواحدة
المجردة فلا یسانی التعلیل کالقول التجه وضموم عدی لیس شیعین علی عدم شیء ای متبر
بل عدم والمقارن مع وحدة اخرى مشهور وجودی فیکون مراداً فلا یعتبر
خروج من قدر الضرورة لایة المازم الیه لا یثبت فی المقضی کالقبض
لایة شرط لما کما سبق لانا نقول المراد بها المازم الواقعی للوجود وشیء
للاوجود الشرحی والاعتبار الصناعی اولهما وکماله وانما اولنا یثبت
لایة متبر وایضاً فی نفس الان المقضی لایکون محضاً واما مقدر کما عرفت فلو کانه کالایة
لان لایفرض ناکور ابل الاستعداد وانما فی نفس کالمنه کور فی افادة حکم فان

قلت المقتضى غير المذكور صراحة فهو كناية ليعمل فيها البنية قلنا المقتضى قطعي
كالماثل بالعبارة والاشارة والدلالة واللفظي لا يعتبر ولا يؤثر فيه البنية
كما المنطوق الصحيح فان قلت المقتضى معنى اللفظ المذكور ولا مستقر فيكون
من اثبات بالنظم لعدم دلالة عليه قلنا المقتضى حكم ثابت بالنظم يستدل به
ودلوه له ولو بسطة التوقف دلالة التثنية كما في دلالة التثنية بسطة اجلته
والخاتمة كجاية ١٢٨ قوله المقتضى لا يدرى كسلة اختلافة بيننا وبين الشافعي
فصده بوجه خصيصه بالبينة ويانية كافتقارها على ان الاكل فعل متعد لا بد له من
افعل ملحوظا ومقدر فيقدر ومنها شيء او طعام وهو علم جازم فيخصيصه بالبينة
لا يصحده القاضى التخفيف عندنا لا يجوز اصلنا على انه ليس بقدر بل
مقتضى لان الاكل معتبر لازما وان كان متعديا كما في قوله نعم ان كنت تعلم
وقوله لا يعلمونهم الا شهود وغير ذلك كثير وله باب واسع في المعاني
فيقدر كما قال لا يقع معنى الاكل فتوقف الفعل المتعدي على وجود الفعل
باعتبار الواقع مسلم كنه باعتبار التصور والعدم والارادة غير مسلم في الشر
مشتركة المآثر كما يتوقف على انظر في الزمان والمكان وغيرهما وجودا
لما لا حظا وانما ما فاما الميكانيك المعام مقصود او مراد من اللفظ ولا سقوطا
منه لزوما بل مما يتوقف عليه وجودهم كمن من قبيل عام مقصود حتى
يجوز تخصيصه فانهم ١٢٨ قوله الابرار لفظ الامر من قسم الخاص
الان يدخل عليه لام الاستفراق فيكون عاماد الظاهر ان وضع عام
والموضوع له خاص لا نه موضوع لتلك المصنع الغير المتناهية التي هي
في المقصود الكلي ولا يصح ان يقع انه موضوع لهذا العدم الكلي وعادة يقع
في الجزئيات وقد قيل فيه ايضا كما في الامر بكونه كذا في منسبه وطبعة
لقولهم الامر لا يقتضى التكملة وقولهم الامر في اللغة الخ ثم الامر لم يبين ان معنى
اسمى فزاده المصنع ومعنى صدرى اى قول صيغة فعل فزاده حصص لتلفظ
بتلك الصيغة ومصدق الامر اى صيغة فعل يكون مشتركا بشتى المرات
والصيغة وتارة ما لا واخرى ظاهر واضحا ومحملا وحقيقه وحجرا وغير ذلك يمكن
اخذ من المفرد فحينئذ فيهم الكلمة ومن الكلام لانه جملة بالاسناد فتقدم
تقسيم الكلام كالظاهر عبارة النص وغيرهما وقول المصنف قول القائل تعجب
المعنى لفظ الامر مصدرى وحمله على تعريب الاسم معنى الصيغة لا على التباين
وقوله انفصل ما به صيغة دالة على طلب الفعل باتساع
وزن ومادة كان نعم يخرج اسماء الافعال اذ لا تدل على المطالبية كقوله
واختلافه حكما بمراد فالتما وقوله تصرف الزام الخ لا يصح على امر الآ
والدب ولا يصح هذا التعريف عند القائل بل مع جملة الابطاحة والندبة لا اختلاف
انما يكون على الاتفاق على مضموم واحد والآل النطق على اللفظ واليدوي

لغة قوله وعلم من
الخبر الا انما هو ما في الخبر
قد عرفت ان الخبر لا يثبت
فيما يختص به من الامور
ولا يثبت في الامور العامة
لأن الخبر لا يثبت في الامور العامة
لأن الخبر لا يثبت في الامور العامة

ان المضمة والاستثاق لا ينافيان في بقاء الصوم ويفرق منه

ان من ذاق شتا بقاءه لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالحا لم يفسد

طعمه عند المضمة ولا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام

والاحتلام والادهان لان الكتاب لما سمي الامساك الا انما هو

الانتفاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح صوما علم ان

ركن الصوم يتم بالانتفاء عن الاشياء الثلاثة وعلى هذا انهم الحكم

في مسألة التثبيت فان قصد الاثبات بالما موربه انما يلزمه

عند توجه الامر والامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى

ثم اتموا الصيام الى الليل واما دلالة النص فمضى ما علم علة الحكم

المنصوص عليه لغة لا اجتihad او لا استنساخا مثله في قوله تعالى

ولا تقبل لهما اف ولا تنههما فاعلم بالوضع اللغة يفهم باول

السمع ان تحريم التافيف لا دفع الاذى عنهما وحكم هذا النوع عموم

الحكم المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى قلنا بتجريم الضرب

والشتم والاستخدام عن الالب بسبب الاجادة والحبس بسبب

الدين والنقل قصاصا ثم دلالة النص بمنزلة النص حتى صم

ان المضمة والاستثاق لا ينافيان في بقاء الصوم ويفرق منه
ان من ذاق شتا بقاءه لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالحا لم يفسد
طعمه عند المضمة ولا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام
والاحتلام والادهان لان الكتاب لما سمي الامساك الا انما هو
الانتفاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح صوما علم ان
ركن الصوم يتم بالانتفاء عن الاشياء الثلاثة وعلى هذا انهم الحكم
في مسألة التثبيت فان قصد الاثبات بالما موربه انما يلزمه
عند توجه الامر والامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى
ثم اتموا الصيام الى الليل واما دلالة النص فمضى ما علم علة الحكم
المنصوص عليه لغة لا اجتihad او لا استنساخا مثله في قوله تعالى
ولا تقبل لهما اف ولا تنههما فاعلم بالوضع اللغة يفهم باول
السمع ان تحريم التافيف لا دفع الاذى عنهما وحكم هذا النوع عموم
الحكم المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى قلنا بتجريم الضرب
والشتم والاستخدام عن الالب بسبب الاجادة والحبس بسبب
الدين والنقل قصاصا ثم دلالة النص بمنزلة النص حتى صم

في قوله تعالى ولا تقبل لهما اف ولا تنههما فاعلم بالوضع اللغة يفهم باول

في قوله تعالى ولا تقبل لهما اف ولا تنههما فاعلم بالوضع اللغة يفهم باول

المض لا به كان النص اقتضاه ليضم في نفسه معناه مثاله في
الشرعيات قوله انت طالق فان هذا لغت المرأة الا ان النعت
يقض المصدر كان المصدر موجودا بطريق الاقتضاء واذا قال عتق
عبدك عني باللف درهم فقال اعتقت بقم العتق من الامر فيجيب عليه
الالف ولو كان الامر نوى به الكفارة بقم عتاقه وذلك لان قوله
اعتقه عني باللف درهم يقتضي معنى قوله بضمه مني باللف ثم كن
وكيلي بالاعتاق فاعتقه عني فثبت البيع بطريق الاقتضاء فيثبت
القبول كذلك لانه ركن في باب البيع ولهذا قال ابو يوسف اذا قال
اعتق عبدك عني بغير شيء فقال اعتقت بقم العتق عني الامر
يكون هذا مقتضيا للهبة والتكيل ولا يحتاج فيه الى القبض
لان غزلة القبول في باب البيع ولكنها نقول القبول ركن في باب
البيع فاذا اثبتنا البيع اقتضاء اثبتنا القبول ضرورة بخلاف القبض
في باب الهبة فانه ليس بركن في الهبة ليكون الحكم بالهبة بطريق
الاقتضاء حكما بالقبض وحكم المقتضى انه يثبت بطريق الضرورة
فيقدر بقدر الضرورة ولهذا اذا قال انت طالق ونوى به الثالث

[illegible]

ساجو اشئ اصول الشاشئ متعلقة صفحة ١٣٠

يصدق على العقول الالهية كالبشر والاعاجرة والوحوش
وعلى دوحى الشفة لانه تصف الزام على الغير بالجهل فيه مما ذكره
في الطرد والعكس الحسن انه صيغة يطلب بها الفعل بالوضع
استعلا ويحصل فيه انتمى اذ فيه المعنى في الفصل الا انه حيث مثل
الامر لقوله تعالى ولا تقربا منه ذنبا على ان المطلوب من فعل خاص
هو الكفا وادريه بالفعل اتم من وجوده وعدمه حتى يشمل انكر كما في فصل
المفرد من القسمين باليقين والوجوب اي وجوب الفعل ومنه الكفا وجوب
وجوب الفعل وجودا او عدمه كاي وجوب وجوده او عدمه حتى يشمل الجزئية ١٢
هـ قوله امر الخ هذا مختلف فيه كونه امرا ونهيا وفيها معنى الكلام
واقباله لا بمعنى الكلام للفظي المعبر عنه بهذا المستدل به على الكلام
وليس انزيا ولا منفعة له بل لتفسير وعنوان دل على حقيقة والمعدية
متغايران حقيقة وحكايا والاشترار كجمود اللفظ فلا استحالة ثم هذا
لا يلزم كلام العقل لانه قال باختصاص مراده بما كان في اشق الآتي لا
باختصاص صيغة ما كان في هذا الشق فلا معنى لتفريق بعد التصريح ١٣

ساجو اشئ اصول الشاشئ متعلقة صفحة ١٣١

ويؤيد هذا الاحاد ويشد بصحة كما سبقنا في تنسيق النظام في شرح
الامام وفي الجوشى الاخر وثمة دليل في مرجح الحامية وقوله لا تقربا
امر لا دم وجوا عليها السلام بعوم قربان الشبهة والكلف والتميز عن الكلام
فمؤيد للمؤيد فالكفى وحل في الامر بهذه الحجة واستدل المص على هذا الخبر
للمجرب بان ترك الامر يسمى في العرف معصية وعلية كلمات انصهار
وهو المتعارف فيما بين العامة واستغنى له شجر الحاشي الجايع لا
شعرا الجايلية والمخترين والاسلاميين ١٤ قوله حيث
الخ يوجب محبة ويقول لنا انك الطمعت وانتشرت امر الذي امر
يقطع جبل فحتمى الى او شار عليك بان تقطع جبل مودتي وهو الى ذلك
حيث وتحتل عني فالعقود فقطعة ولم تنبئ المودة ثم يقول طعنا عليه في هذه
المصنوعة والفعلة انك قبلت قوله ولم تستب فيني فيك ان تامرني هو الا
الوشاة والساعة المفسدين فيهم بان يفعلوا في النساء المعشوقة
المجربة لم تقطع جبل عشقهم مجتمعين حتى ينظر لك قدر ما لهذا القطع وقته
وما يتيق عليه وينوب فاذا امرتهم فان اطاعوك بان تقطعوا جبل عشق
لهم فطاعوا وعيتمهم اى ان تقطعوا محبتى اى تبقى هذه الاطاعة التي تحتها

ليظهر لك انه كان سميلا ومينا وان عصوك ولم يقبلوا امرك وثق
عليكم قطعا نظري كيف يكون حالي وصيبي في القطع فانزل المتعاشرة
بين المعاملتين والموازنة بينهما فعلى هذا ينبغي لك ان لا تقبل امرهم
اليفر في قطع محبتى وان تعرفي مقدار هذا الثابت التي وقعت
على فترحتى على وتبينت محبتى على ما كانت نقوله اطاعت صيغة الموث
المنطوق من ما في الاطاعة واخرى كاحصلا الامر من جمع مصداق
الكل المفعول سقط به لونه وقوله بصرم اى لقطع الخ متعلق بقوله
امرك لا باطعت والحبل بالفارسية حسن والمضات محدود
اى بصرم جل محبتى وقوله لم يفر من صيغة مؤنث من الامرا لما عزم من
الامر جملة متانقة وهم الفاعل للمجربة والمفعول ضمير الامر
وقوله في انتم متعلق بهيرهم اى في باب قطع محبة جاسم
او عشا تقوم فالمضافات محذوفة والاجبة جمع جيب اى مشتوق
وقوله بذاك بكسر الكاف استار اى قطع جبل العشق وقوله
فان لم يفر من صيغة مؤنث من صيغة مؤنث من صيغة مؤنث
محذوف بفسره بالبعد اى على ما عزمك اى اطاعوا امرك وقوله
فطاعوا وعيتمهم امر مؤنث من المطاوعين وقوله عصوك من المعاصاة
بمعنى العصيان اى عدم الاستئصال وقوله فطاعوا او مؤنث
وعصاك ماضى مذكر من المجزوء لا يخفى لطف زلفا من عصاك
مقام الامتار -

ساجو اشئ اصول الشاشئ متعلقة صفحة ١٣٢

والاجنبية وهى حدة المجموع من حيث المجموع اى النفس المتعققة
جميع الافراد اى الماخوذ بجميع وجوداته الطبيعية والمعتبر من حيث اعتبارها
على جميع افراد هذه وحدة نوعية وتسمى جنسية لكنها اعتبارية معنى حيث
اخذ الكثرة واحد البصر من تصرف العقل فعلى هذا لا يكمل الكثرة
المحضة قلت فيه نظرا ما اولافا او فاك من التحقيق ان لما جردنى
المشتقات والافعال النفس الطبيعية المعنى المصدر منه من حيث
من غير لاختلاف الفردية وسلا وهى بمنزلة في تلك الملاحظة عن
لحوق الخصوص والفردية والوحدة والكثرة والامانة فلا ندما
دار الامر في الوحدة الجنسية والفردية الاعتبارية على الوحدة
المجردة وتوحيش العقل واعتباره المحض لكن هذه الوحدة سنة
كل كثرة ولو ما حصل من بعض الافراد لا جميعا كما ان في مجموع

ملاحظات على اصول الشاشي المتعلقة بصفحة ٣٢

<p>الجميع وهذا الوجه من النظر لظهوره بالتأمل مما هو متساو في القياس من حيث وليست تقيده على ان الاختراع الصوف في الوحدة لعله اخرجه من القياس ومجموعاً للجميع له وحدة ما في نفس الامر لانه مجموع واقعي غير مختص بزمان باقى المجموعات واما الثالث فلان اهل العريضة قد خرجوا بان الوحدة في الوحدة انما تنقسم من التنوع بين الامم نفس الصيغة حتى انه قد لا يرد من المنون اليهم بل نفس الجنس كما يقع جاري في بل لا امر في التحقيق في هذا المقام اختيار احد امور ثلاثة الاول حقيقة سابقا لان الماخوذ فيها نفس الطبيعة من حيث هي وكفى لتحقيقها تحقق فردا المطلوب بالامر في ويتم وجودها بوجود نفسه وما يقع الطلب به وقدره تحقيقا تحقيقا بوجودها الان في السارسة في جميع موارد تحقيقها من موطن نفس الامر في الماخوذ من حيث لا اتحاد بالوجود الطبيعية في حريته او الذميمة كلما زهد اليه نحو من انوار التحقيق لانهما صرح لان يلتفت اليه عند ارادة التحقيق لانهما يطلبه يكون طلب وجود الطبيعة فتمتلا طلب هذا النوع الخاص اليه اولى قد حذرنا ان الماخوذ في الطبيعة المطلقة لا المطلقة او وجودها بوجوده فمعه عند الجموع ووجود جميع الافراد عند البعض فحملنا الوحدة الاولى حقيقة مرادة الثانية اعتبارية فجازية فتمتلا معتبرة عند العلية لا بد منها والثالثة ان مدار الاعمال على متغاير العرف متعارف الفهم والمعتبر في العرف من الوحدة الحقيقية هي الوحدة الشخصية او النوعية كوحدة زيدا والانسان ومن الوحدة الجمعية هي الوحدة التركيبية الحاصلة من بوضع الجوارح الصوري الموجد للتركيب بحسب مواقع بلا اعتبار معتبرا لخلق الوحدة الجمعية والتبادر الشاشي من الحقيقة هي الشخصية لا افراد</p>	<p>هي مطلق الان في الحكم لا الكليات المطلقة فحملنا ما حقيقة مرادة النوعية فتمتلا غير مرادة الابالينية لاكتنافه نحو من النجوم باعتبار التباين واعتبارية الثالثة في طلق نفسك ليس من حيث انه فرد واعتباري اي مجموع جميع افراد الطلاق بل من حيث انه واحد نوعي اي صنف واحد من الطلاق هو المطلق فكانه اريد بالمطلق نوعه الخاص او صنفه كالروحي من الانسان بل يمكن فيه الاتجار على الحقيقة ايضا كما فصلنا في غير ذلك غير طاهر فدينا بالذمة حكم على النحو الثالث في الاصل هو الوحدة الساقية واردة الوحدة الساقية في غير النسخ فلا يرد الا عند تعذر الاوسى او يرد بالذمة فالساذ في غير المتلوة بوحدة الكثرة والتكميلية و هو انما هي في الطلاقات لثلاث لا في الطلقات لان التركيب الواقعي نابع من مختلف احكام المجموع والجزء او يترب على المجموع بالممكن مرتبا على الاجزاء في الكثرة كما لم يباب الطبيعية لخصائية ولثلاث اي مجموع احكام تتناسل احكام الكثرة كالجوهرية الغليظة ولا حكم المطلقة من غير حكم الاجزاء الا في الامة اذ هي الطبيعة غليظة في حتمها وانه في النحو الاول ليس المطلقتان نوعا واحدا من الطلاق كمجموع الثالث وان المطلوب بالامر هي الحقيقة لمبدسة فماذا وجد المبدئي ضمن فرد وحدت الحقيقة فموجب طلب الملامح بالامر طلب اصل وتفصيله وهو محال فحمل التكرار هذا ما قيل وما اشتران بيان احد بعد الطلاق بيان تغيير التفسير فمالمست حصل على امر من اهل بل هو عين تحقيق لما عينة المراد في مضمون المشتق فتدبر ولا تنزل ١٢</p>
--	--

7/10

[illegible]

يتناول الجنس يتناول حبس ما وجب عليه ومثاله ما يقال
ان الواجب في وقت الظهر هو الظهر متى جاءه الامر لاداء ذلك الواجب
اذا تكرر الوقت تكرر الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب الاخر صود
تناوله كل الجنس الواجب عليه صلوة فكان تكرر العبادة المتكررة
بهذه الطريق لا بطريق ان الامر يقتضي التكرار **فصل المأمور به**
نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق ان يكون الاداء
واجبا على القراخي بشرط ان لا يفوته في العمر وعلى هذا قال محكم
في الجامع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف أي شهر شاء
ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة
وصدقة الفطر والعشر المذهب معلوم انه لا يصير بالتأخير مفر
فانه لو هلك النصاب سقط الواجب والحج ثابت
اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا يجوز قضاء
الصلاة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب
كاملا فلا يخرج عن العهدة باداء الناقص يجوز العصر عند
الاحمر اذ لا يجوز قضاء وعن الكرخي رحمه الله ان موجب الامر

[illegible]

اولاً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 ثانياً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 ثالثاً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 رابعاً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 خامساً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 سادساً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 سابعاً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 ثامناً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 تاسعاً ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال
 عاشر ان لا يفتقر الى احد من الناس في كل حال

تلك قوله ومن حكم الخ بده الامكام الثلاثة فروع مترتبة
على وصف واحد من الاوصاف الثلاثة المذكورة للوقت يكون
نظرا للمودعي الواجب لاميار الاصل الوصفين الباقيين والوقت
بين الحكم الاول والثاني ان مخا والاول عدم المناقاة بين الوصفين
اي وجوب المامور به ووجوب شيء آخر من قبل العبد كما في المذموم
او من قبل الشرع كما في الوتر عند الامام والتجدي على جهره الرسالة
رمقا والاشاني عدم المناقاة بين الوجوب والعهدة وجوب المامور به
وصحة فعله كصلوة اخرى وسجدة الكلاوة او ادا وجوب
آخر او سنة او مستحب لان لم يتبين الوقت كنه ولا بعضه وجز من
اجزائه لاداء المامور به من قبل الشا فيصير الاخر له كاسد ان
ضائق الواجب وبقي مغييا ما في نفسه لاداء المامور به كسرك كك
لم يبره مغييا ما في نفسه من قبل الشرع فيكون ادا في غيره صحيح اذا
ذلك الغير سقط عن ذمته وان اثم ترك المامور به لكن الحرمة
والاثم لا يثبتان لعدم صحة الاخر ومن ههنا عرفت ان الاول
للمدعي في تغيير الحكم الثاني ان لا يتركه وحس لفظ الصلوة في المودع
لان الاصل ههنا غير مختص بها فان وقت الضحية عند القائل
بوجوبها فلو كان المامور به الايام الثلاثة ولا ينافي وجوب الضحية
والصحة ادا وضحية اخرى ولو مندوبة ثم الحسن ان نعم الامر
لوجوب والذهب والوجوب واستحب فان الامر التقيد بكون
للمدعي الاصل كالمطلق كما لا يخفى الا ان يقتصر القسمة على الامر
الحقيقي المتقضي لاصل وجوبه واما الحكم المرتب على وصف بجمعية الوجوب
فكما مر من صحة ادا العبد او غرت الشمس في اثنا عشر وقتا فغير
يطلو عما في اثنا عشر لان صفتي الكمال والنقصان تاتيان المامور به
في اداه ووجوبه من قبل سببه وكما قيل انه لا يجب العشاء على
ابن بلخا بعد مصافحته وقتها واما الحكم المرتب على صفات الشرع
فمثل ان يفوت الاداء يفوت بها يفوت الشرع يفوت الشرع فان

للمدعي ليس وقت النظر المتقضي شرطا له ولا طرافا مع وجوبه
بوجوبه فالوجوب لا يفوت بغيره ولا انقول القضاء يجب بوجوبه
به الاداء وانما متحدان في نفس الوجوب وجوب الاداء في
وحدة سببه ما فلا يحتاج القضاء في وجوب الاداء وايضا الى
نفس جدي عن زمانه فلا حاجة لاشا في قوله الا بنية المامور به
التيين المامور به بنية شخصيا او نوعيا بحيث لا يطالب المدعي الا
على هذا المامور به ولا يجب تعيين عدد الركعات ولا حصة الماد
والاقامة والسفر واثنا لها وانما وجب التعيين في انية لان
الطرافية وسعت الاختيار والتعيين في النية لرفع المزامن
الحصول صحة شرعية وبها باق الى آخر الوقت وان تعين زمان
ههنا لا ينافي الواقع لاسن قبل الشرع فصحة وجود المزامن
المامور به باقية اذ لو ضل غير صحة الصلوة وجب التعيين في زمانه
تلك قوله مغييا المامور به في وقت هو ظرف خير فاشمل عن مقدار
شرع مقدرة من الشرع للمامور به بل محيلة به كما لا يمكن على
الشرع بل يبقى بعده جز من الوقت فمثل المظن والمعيار
الشرايين في عرف الفقه مثل المكان الحقيقي والمكان العرفي
او المعنوي في متعارف صناعة الفاسقة فالحقيقة كالبلد المجرد
او السطح المماس من المادى السطح الباطن من المعنوي او الفراغ
الموجوم لا يفضل من الممكن منه شيء بل هو مشاعل في تلكه خير
عنه جز من اجزائه والمكان العرفي يفضل عن الممكن كالمدينة
لزياد وكما سريه على تقضي النية فانظر ان الزمان انما يظن
لأنه فدين المكانيين والحكم المرتب على هذا الوصف اي المعينة
انه ينبغي به المزامن عن اصله لتعين الوقت بكمه معطى في حق المامور به
فكانه لم يبق وهما بعد وانه نفي في حق غيره من قبل الشرع لهذا
التعيين والمعيارية فترتب على هذا الحكم عدم الحاجة الى تعيين
الشخصي والنوعي ولذا لا ينادى فيه غيره الا

2

[illegible]

المطلق الوجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا
 خلاف في ان المسارعة الى الايتام مندوب اليها واما الوقت
 فنوعان نوع يكون الوقت ظاهرا للفعل حتى لا يشتط استعانت كل
 الوقت بالفعل كالصلاة ومن حكم هذا النوع ان وجوب الفعل
 فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه من جنسه حتى لو تدارك
 كذا وكذا ركعة في وقت الظهر لزمه وقتي حكمه ان وجوب الصلاة
 فيه لا ينافي صحة صلاة اخرى فيه حتى اوشغلت جميع وقت الظهر
 لغير الظهور بخبر ومن حكمه انه لا ينادى بالامور الدينية معنية لان
 غيره لما كان مشروعا في الوقت لا يتعين هو بالفعل وان طاق
 الوقت لان اعتبار النية باعتبار الزمان وقد بقيت المباحة عند
 ضيق الوقت والنوع الثاني ما يكون الوقت معيارا له وذلك
 مثل الصوم فانه يتقدر بالوقت وهو اليوم ومن حكمه ان الشرع
 اذا عيّن له وقتا لا يجب غيره في ذلك الوقت ولا يجوز اداعية
 فيه حتى ان الصحيح المقيم لو اوقع امساكه في رمضان عن واجب
 اخر يقع عن رمضان لا عما نوى واذا اندفع الزمان في الوقت سقط

[illegible][illegible]

عن بيت العدة كان السكت في بيت العدة لا يحق الشروع فلا يتكبر العبد
من اسقاطه بخلاف النفقة **فصل** في الامور التي يدل على حسن المأمور به
اذا كان الامر حكيم لان الامور التي لا يمان بها المأمور به ما ينبغي ان يوجد فاقصده
ذلك حسنه ثم المأمور به في حق الحسن نوعان احسن بنفسه وحسن
الغيره فالحسن بنفسه مثل الايمان بالله وشكر الله والصدق والعدل
والصلوة وكحوها من العبادات الخالصة فحكم هذا النوع انه اوجب
على العبد ادائه ولا يسقط الا بالاداء وهذا فيما لا محتمل السقوط مثل
الايمان بالله تعالى واما ما محتمل السقوط فهو يسقط بالاداء وباسقاط
المأمور به على هذا اذا وجبت الصلوة في اول الوقت سقط الواجب
بالاداء او باعتراض الجنون والحض والنفاس في آخر الوقت
باعتبار ان الشروع اسقط عنه عند هذه العوارض ولا يسقط
بضيء الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون
صناب واسطة وذلك مثل السعي الى الجمعة والوضوء للصلوة
فان السعي حسن بواسطة كونه مفضيا الى اداء الجمعة والوضوء
حسن بواسطة كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه يسقط

الامر بالصلوة في اول الوقت سقط الواجب بالاداء او باعتراض الجنون والحض والنفاس في آخر الوقت باعتبار ان الشروع اسقط عنه عند هذه العوارض ولا يسقط بضيء الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون صناب واسطة وذلك مثل السعي الى الجمعة والوضوء للصلوة فان السعي حسن بواسطة كونه مفضيا الى اداء الجمعة والوضوء حسن بواسطة كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه يسقط

في الترتيب من وجوبه في اول الوقت سقط الواجب بالاداء او باعتراض الجنون والحض والنفاس في آخر الوقت باعتبار ان الشروع اسقط عنه عند هذه العوارض ولا يسقط بضيء الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون صناب واسطة وذلك مثل السعي الى الجمعة والوضوء للصلوة فان السعي حسن بواسطة كونه مفضيا الى اداء الجمعة والوضوء حسن بواسطة كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه يسقط

في الترتيب من وجوبه في اول الوقت سقط الواجب بالاداء او باعتراض الجنون والحض والنفاس في آخر الوقت باعتبار ان الشروع اسقط عنه عند هذه العوارض ولا يسقط بضيء الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون صناب واسطة وذلك مثل السعي الى الجمعة والوضوء للصلوة فان السعي حسن بواسطة كونه مفضيا الى اداء الجمعة والوضوء حسن بواسطة كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه يسقط

10

اشترط التعيين فان ذلك لقطع المراجعة ولا يسقط اصل النية كان
الامساك لا يصح الا بالنية فان الصوم شرعا ولا يمسك عن الاكل
والشرب لجماع نهار امة النبي وان لم يعين الشرع له وقتا فان لم يعين
الوقت له بتعيين العبد حله لو عين العبد اياما لقضاء رمضان
لا تعين في القضاء ويجوز فيها صوم الكفارة النفل ويجوز قضاء
رمضان في غيرها ومن حكم هذا النوع انه يشترط تعيين النية لوجود
المراحم ثم للعبد ان يوجب شيئا على نفسه موقتا او غير موقت
وليس له تغيير حكم الشرع مثاله اذا نذر ان يصوم يوما بعينه لم يدر
ولو صامه بمضاهي رمضان او عن كفارة يعينه جاز لان الشرع جعل
القضاء مطلقا فلا يمكن العبد من تغييره بالتقييد بغير ذلك
اليوم ولا يلزم على هذا اما اذا صام عن نفل حيث يقع عن المنقذ
لا عما نوى لان النفل حق العبد اذ هو يستبد بنفسه من تركه
وتحقيقه جاز ان يوثق فعله فيما هو حقه لا فيما هو حق الشرع وعلى
اعتبار هذا المعنى قال مشايخنا رحمهم الله اذا شرط في الخلع ان لا نفقة لها
ولا سكنة سقطت النفقة دون السكنة حتى لا يتمكن الزوج من خلعها

المصنوعة كما عصبها وحكم هذا النوع ان يحكم بالخروج عن العهدة
 به وعلى هذا قلنا الغاصب اذا باع المصنوع من المالك وهبه
 عنده او وهبه له وسلمه يخرج عن العهدة وتكون ذلك اداء
 لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة ولو غصب طعما فاطعمه
 ماله وهو لا يدري انه طعامه او غصب ثوبا فلبسه ماله وهو
 لا يدري انه ثوبه يكون ذلك اداء لحقه والمشتري في البيع الفاسد
 لو اعار البيع من البائع او رهنه عنده او اجره منه او باعه منه او
 وهبه له وسلمه يكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به من البيع
 والهبة ونحوه واما الاداء الفاسد فهو تسليم عين الواجب
 مع النقصان في صفته نحو الضلالة بدون تعديل لا ركان
 او الطوفان في البحر او البيع مشغولا بالدين او بالجناية وتجر
 المصنوع مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او بالجناية
 بسبب عند الغاصب واداء الزئوف مكان الجياد اذ لم يعلم
 الدائن ذلك وحكم هذا النوع انه ان امكن جرد النقصان بالمثل
 يجبر به ولا يسقط حكم النقصان الا في كذا ثم وعلى هذا اترك

ان الغاصب اذا باع المصنوع من المالك وهبه عنده او وهبه له وسلمه يخرج عن العهدة وتكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة ولو غصب طعما فاطعمه ماله وهو لا يدري انه طعامه او غصب ثوبا فلبسه ماله وهو لا يدري انه ثوبه يكون ذلك اداء لحقه والمشتري في البيع الفاسد لو اعار البيع من البائع او رهنه عنده او اجره منه او باعه منه او وهبه له وسلمه يكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة ونحوه واما الاداء الفاسد فهو تسليم عين الواجب مع النقصان في صفته نحو الضلالة بدون تعديل لا ركان او الطوفان في البحر او البيع مشغولا بالدين او بالجناية وتجر المصنوع مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او بالجناية بسبب عند الغاصب واداء الزئوف مكان الجياد اذ لم يعلم الدائن ذلك وحكم هذا النوع انه ان امكن جرد النقصان بالمثل يجبر به ولا يسقط حكم النقصان الا في كذا ثم وعلى هذا اترك

المصنوعة كما عصبها وحكم هذا النوع ان يحكم بالخروج عن العهدة به وعلى هذا قلنا الغاصب اذا باع المصنوع من المالك وهبه عنده او وهبه له وسلمه يخرج عن العهدة وتكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة ولو غصب طعما فاطعمه ماله وهو لا يدري انه طعامه او غصب ثوبا فلبسه ماله وهو لا يدري انه ثوبه يكون ذلك اداء لحقه والمشتري في البيع الفاسد لو اعار البيع من البائع او رهنه عنده او اجره منه او باعه منه او وهبه له وسلمه يكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة ونحوه واما الاداء الفاسد فهو تسليم عين الواجب مع النقصان في صفته نحو الضلالة بدون تعديل لا ركان او الطوفان في البحر او البيع مشغولا بالدين او بالجناية وتجر المصنوع مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او بالجناية بسبب عند الغاصب واداء الزئوف مكان الجياد اذ لم يعلم الدائن ذلك وحكم هذا النوع انه ان امكن جرد النقصان بالمثل يجبر به ولا يسقط حكم النقصان الا في كذا ثم وعلى هذا اترك

وحكمه التوقف ليرجع المراد وعندما يرجع المراد يسمى مؤولا واذا لم يرجع المراد وانسد باب ترجيعه فيكون المشترك مجملا

مثال المشترك المؤول : القرء في قوله تعالى (يترابصن بانفسهن ثلاثة قروء) فانه مشترك في الطهر والحيض وعند التوقف ترجع الحيض فصار مؤولا ومثال المشترك المجمل « الليرة » في بلدة تروج فيها انواعها الثلاثة العثمانية والفرنسية والانجليزية على السواء فاذا وقع عقد بيع كان الثمن فيه ليرات وانفض مجلس البيع ولم يتبين نوعها فيكون البيع فاسداً لاجمال الثمن والمشارك لا عموم له على القول الصحيح فلا يجوز ان يراد بالمشارك في استعمال واحد كل واحد من معانيه وعليه فلا يمكن ان يراد من القرء في الآية الحيض والضر

الجمع المنكر : هو اللفظ الموضوع وضماً واحداً لكثير غير محصور بلا شمول مثل نساء وحكمه ان يتناول الثلاثة واكثر لا الادنى لذلك لو حلف لا يتزوج نساء لا يحنث بواحدة واثنتين اذ لا يشملها الجمع

الظاهر : هو اللفظ الذي يعرف المقصود منه بمجرد سماع صيغته كقوله تعالى « احل الله البيع وحرم الربى » اذ يعرف المقصود من هذه الآية وهو ان البيع حلال والربى حرام بمجرد سماعها

حكم الظاهر : وجوب العمل بما عرف يقيناً مع احتمال التمسأويل

ملك قوله ليعمل الم اء بزنائه في الهداية ومن غصب عارية
فزني بها فباعت ثم رواد ما تب في نفسها ليعين قيمتها ليقول
والاضمان عليه في الحرقة بذا عند ابي حنيفة وقال لا يلزم في الامتناع
اه وقوله يعني عن الجاسع الصغير روية يحيى عن يعقوب اسه
ابي يوسف عن ابي حنيفة ونقل عن شريح للصدر والشهيد انه لم
من انه زني بها بغيره او موطاة وتبعه الجبل بالزنا لا الاضمان لو
من الزوج او المولى ولقولهم قل مالك والشافعي واحمد و
استدل لهم بان المرد قد صح والمالك بعد بسبب حاش في يدك
وهو الولادة فلا يلزم كما اذا جئت في يده وبكيت في يد المالك
بعد المرد او زنت في يده فبكيت به المرد وبكيت به وكما شتر الم
اذا ما تب بالولادة عند المشتري لا يرجع اتفاقا بالتمسك واستدل
بان حال الغصب لم يغير فيها سببا لشدة وكانت فارغة من
الملك المنقضية الى نفسها بالولادة وردت مع سبب تلف فلم يوجب
الاداء على الكمال فصار كما اذا جئت في يده فبكيت فيها في يد المالك
او فكت بها بالجنابة خطا يرجع على الغاصب بكل القيمة واما الحرقة
فلا يلزم بالغصب واما الشراء فلا يلزم فيه ابتداء التملك قد جاز
وما ذكرناه من ملك المرد واما الجدة فهو موقوف للجارية ولا تلفت فلم
يوجب سبب التلف في يده قلت فيه ان الجبل بل بالولادة كذا كانت لم
للاجارح ولا تلف واما التلف اتفاقا كما في الجدة او المني فليس فيه
لا المالك ١٢ ملك قوله في ما لا يوجب الم اء اي الاصل الكسبي
في احكام الاداء او القضاء ان الاصل يخو به مقدم على القضاء
ولا يصح ادائهم الا عند قعة رواد كانت الاثمان التي لا تقعين في
المعقودتين في الموقعة وادوا كانه وان غصب حتى يصح الاداء بالعينين
ولو اعتبر غير حينة كما في الديون والعقود صارا اداء قضاء
ولذا اعتبر الديون تقضي بانها لا باعيا لها ولذا خير المشتري
في الصيب ولو كان غير متعين بل احرا كليا بهما اعلم لم يحجر لانه
متمتعين له المسلم اليه بذا الاعتبار بتقديم الاداء وسبب الشافعي
اسه ان الحق للمالك لا يسقط ولو تغير الغصب عند الغاصب
تغير ان حاشا فلو جيب عليه روية الغيب المتغير واليه الم
الاضمان الا عند المالك والاصل انه اذا تغير لغيره فباعت بزال سهم
المغصوب بعينه عنه اعظم منافعا لال ملكا المغصوب منه عنه
وبكيت الغاصب وضمنه ولا يكمل له الانتفاع به حتى يودي به لهما

عندنا كما في مسئلة الشاة وطحن الحنطة واشتد المديسيه فاعطى
آئنة وقال الشافعي واحمد لا ينقطع حق المالك عنه وهو رواده
عن ابي يوسف غير انه اذا اختار المدين لا يضمنه التفتان و
عندنا يضمنه وعنده انه يرد ملكه عنه ويبيع في ماله لهما ان
العين باقية فبقيت ملكه وتبعه الصنفه كما اذا جئت الرشح
في الحنطة والقها على طاحونة الغير فطحننت ولا عشرة ليعنه
لانه مخطو روادا انه احدث صنفه منقومة فغيرت حق المالك
بالكاسن وجه فقد تبدل الاسم ومعظم مقاصده وحقه في السنة
تأتم من كل وجه فتتزوج على الاصل الذي هو طاحنت من وجه
وقال الحسن بن زياد وزفر على له الانتفاع قبل البدل وهو روية
ابي الليث عن الامام وهو القياس لان ثبوت الملك مطلق للغير
كما يجوز بيعه وبيته ولما حديث الشاة المذبوحة المعصية لغيره
صاحبها مرفوعا قال الطحاوي الاسارى وفيه قعة وده ابو داود
في سنة عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار و
فيه الطحينة اسارى درواه احمد في سنة وكليب بن شهاب
والله عاصم لم يخرج اليه الشاة وان خرج له النجاري سنة
رفع اليه بن وقال ابن سعد ثقة وذكره ابن جبان في
الثقات وفي التقریب صدوق من الثانية ودهم من ذكره
في الصحابة واما عاصم فرواه عنه شعبة المشرك وعلي بن حاتم
وطائفة وثقة ابن معين وغيره وقال ابن المديني لا يخرج بما نذر
به وقال ابو حاتم صالح وما قال ابو داود عاصم بن كليب عن
ابيه عن جده ليس بشيء فلا يضره لانه ليس عن جده اخره
الدرار قطني في الضحايا عن حميد بن الربيع عن اديس وقال
ابن الجزري سنة التحقيق حميد كذا وبالثقة صاحب التتبع
بانه وثقة عثمان بن ابي شيبة وتابعه محمد بن العلاء كمارواه
ابو داود والحرث بن ابي جهم عن ابي يوسف عن
ابي حنيفة عن عاصم عن ابي برة عن ابي موسى والدرار قطني
في سنة عن عبد الواحد بن زياد عن عامر بن دراوره محمد بن
الانباري وعل ابن حجر روية الطبراني بانه رواه محمد بن ابي شيبة
لا ابو يوسف عنه وهو المخطو من روية غيرهم عن عاصم ومارين
عليه بن محمد بن الدرار قطني وبن لا ينافيه كمالا قطني فمبيد على سنة ١٢

ولهذا يتعين المال في الوديعة والوكالة والغصب ولو اراد الموجب
والوكيل والغاصب ان يمسك العين ويدفع ما يملكه ليس له
ذلك ولو باع شيئا وبسكه فظهر به عيب كان المشتري بالخيار بين
الاخذ والترك فيه وباعتبار ان الاصل هو الاداء يقول الشافعي
الواجب على الغاصب رد العين المغصوبة وان تغيرت يدين الغاصب
تغيرا فاحشا ويجب الارش بسبب التقصان وعلى هذا لو غصب
حظنة فطنها او ساجدة فبني عليها دار او شاة فزحها وشواها
او عسبا فعصرها او حنطة فزرعها ونبت الزرع كان ذلك ملكا
للمالك عندنا وقلنا جميعها للغاصب ويجب عليه رد القيمة
ولو غصب فضة ففرضها درهم او تبرانا فخذها دنائرا وشاة
فخذها لا ينقطع حق المالك في ظاهر الرواية وكذلك لو غصب قطننا
فغزلها او غصبا فصبغة لا ينقطع حق المالك في ظاهر الرواية ويتفرع
من هذا امثلة المضمونات وقال لو ظهر العبد المغصوب بعد ما اخذ
المالك ضمانه من الغاصب كان العبد ملكا للمالك والواجب
على المالك رد ما اخذ من قيمة العبد واما القضاء فمؤان كامل
في المالك

از اوقات

فبقى لا يتم حكمه له وانتقل جوارؤه الى دار الأحرار وهذا المعنى لا يقتضي
منه آثاره السابقة على التماسه في دار الأحرار في الآخرة
مناقع البضع بالشهادة الباطلة على الطلاق ولا يقتل مكيو حة
الغير ولا بالوطي حتى لو وطئ زوجة انسان لا يضمن للزوج شئ
الا اذا ورد الشرع بالمثل مع انه لا يماثل له صورة ولا معنى فيكون مثاله
شرعا فيجب قضاءه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية في حق
الشيخ الفاني مثل الصوم والدية في القتل خطأ مثل النفس مع انه
لا مشاهة بينهما فصل في النهي النوى نوعان نهي عن الافعال
الحسية كالزنا وشرب الخمر والكذب والظلم ونهي عن التصرفات
الشرعية كالنهي عن الصوم في يوم النحر والصلوة في الاوقات
المكروهة وبيع الدرهم بالدرهمين وحكم النوع الاول ان يكون
النهي عنه هو عين ما ورد عليه النهي فيكون عينه فيما لو يكون
مشروعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون النهي عنه غير ما
أليه النهي فيكون هو حنا بنفسه فيما لا يكون المشا مشروعا
موتكبا للحرام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النهي عن
التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها لا بدلك ان التصرف

[illegible]

[illegible]

المصروفات مع اشتغالها على الحرمة وباعتبار هذا الأصل قلنا في قوله تعالى
ولا تقبلوا منهم شهادة ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح
بشهادة الفاسق لان النبي عن قبول الشهادة لا يدين الشهادة محال

وإنما لم يقبل شهادتهم لفسادهم في الأداء لعدم الشهادة أصلاً وعلى
هذا لا يجب عليهم اللعان لأن ذلك أداء الشهادة ولا أداء مع
الفسق

فصل في تعريف طريق المراد بالمتنوص في علم ان الحرفة المراد بالمتنوص
 طرقتا منها ان اللفظ اذا كان حقيقة بمعنى ومجاز لا شفا حقيقة اولي
 شعبة ١٢

متأله ما قال علماء الفقه البعث المحفوظ من ماء الزنا يحرم على الزاني
نكاحها وقال الشافعي رحمه الله والصحيح ما قلنا لأنها بنته حقيقة فتدبر
تحت قوله تعالى حرمت عليكم ما قلتم وبناتكم وتفرع منه الأحكام

على المذنبين من كل الطوائف ووجوب المهر قلروم الثقة ووجوب
التواضع ووجوب التواضع عن الخزي والبروز ومنها ان أحد المحامين
يقول في كتابه الخزي والبروز ومنها ان أحد المحامين

اذا اريد ان يصلي في النقص دون الاكل فالحمل على ما لا يستلزم
للنقص في قوله تعالى او كما شئتم من الفسقة فالله اعلم
او كما شئتم من الفسقة فانما هي الفسقة التي هي
الفسق والفساق

[illegible][illegible]

خردمند از آنکه خداوند را در هر حال
 احسان کند و از او شکر گوید و از او
 استغاثه نماید و از او استعین نماید
 و از او استعاضه نماید و از او استعانت
 نماید و از او استعاضه نماید و از او
 استعانت نماید و از او استعاضه نماید

سكت قوله والنكاح الخ وكذا بيع الحرة والمضامين والملاهي
 اى نكحت الاصلاب ووجهه الاحكام وقد يقال في جوابها بالبرهان
 المقرر بان هذه حقائق شرعية مع ان النكاح محمول على القبح بعينه
 اذ ليس بها صحة وشرعية اصلها ان الصحة لغيره وجود الاركان
 والشهد انما هو ما صلاحية المحل لورود العقد كما ان منها اهلها
 والمحل الصالح بينهما مفقود اذ اشترع اخرج غير الا والى عن
 محليته البيع والمهرات الابدية عن محليته النكاح ايدوا الموقنة
 موقنا كما في نكاح المشرقة ومعتدة الغير وسكوتها تحت المنكحة
 عمتها وغايتها اذ ابطلت الصحة لغيره بشرط لم يقصود وجوده
 لعدم بقاء الامكان المشرط للاهر بالكلية فيحل على المنفى اى
 نفيت هذه النسب ومن محليته النكاح بذاتى قوله حرمت ولا يجوز
 وقوله لا نكاح الخ بل لاحاجة اليه في قوله حرمت وقوله لا نكاح
 اذ ليس بنسب صراحة وانما المتكلم به المصنف بقوله لان موجب الخ
 خفية نظر عندي لانه لا يفهم اذا اراد بقوله حل التعريف ان اراد به
 الجواز والاباحة من غير ان يشرط صحة اصله فلهذا المعنى غير موجود
 في البيع الفاسد لانه لا يجوز فيه التعريف ايض بل هو موجب الرد
 بعد الملك وان اراد به ما هو ترتيب الاحكام على الفعل او كونه الفعل
 والافعال المترتبة عليه موثقة فلهذا موجود في هذه الاكثية ايض لان
 احكام النكاح وانما تارة تامة المهر بالوطى ودر المد ووجوب العدة
 بعد الطلاق ثبوت نسب الولد وهذه كلها ثابتة في هذه الاكثية فلو كان
 مثلاً ووطئها فعاقت منه ثم ولدت له ولد اتمت نسبته منه ويكون
 اياه كما انه اخوه لام ويندرع عنه حد الزنا ويجب عليها العدة
 بالخوض او وضع المحل ويجب لها المهر ايض هذه الامام اذ جعل
 كلها محال الاكثية والوطى اذ بين بنات آدم صالحات لان يعلقن
 من الرجل وان كانوا ابنا ومن ولانه يتنظم بين مصالح البيت
 ويكثر بين التوالد والتناسل اهم ولد اجل نكاحا من وادرا على هذه
 الشبهة نعم اخر من يعارض مثل هذه الترابية عن محليته الوطى
 في خصوص حق هذا الرجل لا مطلقا فمن في الفقه من صالحات النكاح

والوطى والمالغ عارض خصوص المادة الطبيعية المحل لاخصه
 فعلى هذا الاثنان في بين حل التصرّف وحرمة فان المحل معنى الصحة
 الماخوذة بمعنى ترتيب العرض والاعايات والآثار فلعلم ان سنة
 هذه الاكثية كما بين وجه دون وجه كما في ملك المبيع بالبيع القابل
 غير ان نقصان الملك بينهما اشترط لنفسه منه حتى يعبرون بهذا
 ان نقصان الملك من وجه يشبهه الملك وعن صحة العقد من وجه
 يشبهه العقد كتحريم عن التناظر لصحة نكاح الام وانما لما مثلاً وحل
 وطهر من احباله والافاق لخصوص القضي بما عرفت وعلى هذا ايراد
 على المدعي وما قال فاما موجب البيع الخ فهو جاز بينهما ايضاً
 لان موجب النكاح ثبوت ملك البضيع وموجب النكاح حرمة التبريد
 وقد امكن الجميع من بان ثبوت الملك ويجزم التعريف كما في حالته
 وحالة الكسابة وغيرهما فلهذا برافيه ١٢ اشبه قوله وسكت هذا الخ
 اى على هذا الاصل القائل ان النكاح من الفعل الشرعي لغير المشرقة
 ومعتدة في نفسه قال المكننا ان الله ربه يوم والا اى المنة بعد بين
 والتشريع صحيح لانه ليس نكاحاً بالمصحية في نفسها فلا يدخل تحت
 حديث لا نكح ربي مصحية الله الا ان النكاح كونه مصحة ومشرقة عليه واذا
 صدق عليه انه صوم يكون في نفسه مصحة فلهذا عرض له القبح بالاعراض
 عما اوجب الله من الاكل والشرب وكذا الله والصلوة في الاوقات
 الثلاثة المفكر وميتة وكذا نفس الصلوة والصوم ايضاً يصح في وقت
 معروض الكراهية الا ان بينهما فرقاً بان سبب انكراهية الصلاة للصوم
 بجميع اجزائه اذ لا يجاوز عنه جزء منه وما رخص حجاباً للصوم في كل
 عندهما اذ اطاقوا بحيث سبب وقت الكراهية ولذا ازم انما فعل الصلوة
 وجوب قننا باعنا الاضداد بخلاف الصوم اذ لا يمكن ادائه على
 كمال الصحة في جزء منه اذ اوجب اتمام العمل الصحيح ولو تجزئ ومنه
 ابطاله لا يبطال العمل المتكسر بجميع اجزائه ١١

قوله على الوقوع الخ خلافا لما ذهبوا اليه من ان الوقوع واجب الوضوء
 بس المرأة الأجنبية وعلينا على الوقوع وهو لنا سبيل السعي والسبق
 وبيان نوعي التيمم وهو ما ذكره من ثلث وابن عباس بن غيرهما ذكر ثم لما على انه ينهنا
 احاديث الاول اخرج الشيخان عن عائشة مرفوعا وفيه فاذا سجد غفرني الخ
 وسلم فوعدت يدي على قدميه بما مضى من التيمم حتى يبرطها التراب
 باحتمال الحائض نصف الايسر في قولها ما فوعدت يدي على تدميلان اليد ليكون
 عليها الثوب عادة والتقصاع لما سجد الممسح الثاني مراده الاربعة
 غير النسي عن عبيد بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة مرفوعا قبل امرأة
 من نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ قال عروة فقلت من هي الا انست
 فقضيت وهذا السبيل ما قبل انه لم يبرط عبيد الا عن عروة المزني لان المزني
 لا يحسن ان يقول بهذا الكلام من انه ثبت ابو داود انه روى حفصة الزياتة
 عن عبيد بن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا علانا صرح بطروقه
 الزبير في سنن ابن ماجه والدارقطني ولو سلم فوجدنا مكان اللقي كاف
 في الصيغة على ما عليه الجمهور وشبهه بسلام في مقدمته فيجوز ان كانه وشبهه بالتكبير
 على من خالفه ولو سلم بالانقطاع غير جرح عندنا بعد ثقة الراوي والتمات
 ما رواه ابو داود عن الثوري عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة
 مرفوعا قبل من وضأه ولا يتوضأ قال البيهقي روى ابو حنيفة عن ابي روق
 عن ابراهيم عن حفصة وهو متقطع لان النسخ لم يسجد من عائشة ولا حفصة
 قال النسائي وغيره قبلنا ذلك لا غير مسلم لانه كان في زمن عائشة المتعصر
 كان في زمانها وسطات النسخي مقبولة بل هو صحيحا بنفسه على مسنده انه وثقنا انه
 غير جرح عندنا وثقنا انه قبل لما انه ما ضده مسنده آخر تقدم فهاهنا انه
 وصله الدارقطني ورواه عن التيمي عن ابيه عن عائشة فهو موقوف على ضعفها
 والرايع ما رواه ابن ماجه عن ربيعة السهمية عن عائشة مرفوعا كان
 يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعله في الاكاس ما رواه اسحق بن

[illegible]

على المسح باليد كان النص مخصوصا به في كثير من الصور فكان
 من المتعارف والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء في اصح قول
 الشافعي ويتفرع من الاحكام على المنهين من اباكحة الصلوة ومسح
 المصنوع ودخول المسبح في الصلاة لا ينافي ولا يوجب التيميم عند عدم الماء
 وتذكر المسح في اثناء الصلوة ومساها ان النص اذا قرئ بقرآن او روى
 بروايشين كان العمل به على وجه يكون عملا بالوجهين او على
 مثاله في قوله تعالى واخرجكم قري بالانصب عطف على المصنوع بالخفض
 عطف على المسح تحمليت قراءة الخفض على حالة
 التحفف وقراءة النصب على حال عدم التحفف وما عتبار هذا
 المعنى قال البعض جواز المسح ثبوت بالكتاب وكذا في قوله تعالى
 حتى يطهرن قري بالتشديد والتحفيف فعمل المرأة بالتحفيف
 فيما اذا كان ايامها عشرة وقراءة التشديد فيما اذا كان اياما مائة
 العشرة وعلى هذا قال اصحابنا اذ انقطع دم الحيض لا قبل من عشرة
 ايام لم يجز وطحا لم ينافي حتى تغتسل لان كمال الطهارة يثبت بكلاهما
 ولو انقطع دمها لعشرة ايام جاز وطحا قبل الغسل لان مطلق الطهارة

اصول الشافعي

على المسح باليد كان النص مخصوصا به في كثير من الصور فكان
 من المتعارف والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء في اصح قول
 الشافعي ويتفرع من الاحكام على المنهين من اباكحة الصلوة ومسح
 المصنوع ودخول المسبح في الصلاة لا ينافي ولا يوجب التيميم عند عدم الماء
 وتذكر المسح في اثناء الصلوة ومساها ان النص اذا قرئ بقرآن او روى
 بروايشين كان العمل به على وجه يكون عملا بالوجهين او على
 مثاله في قوله تعالى واخرجكم قري بالانصب عطف على المصنوع بالخفض
 عطف على المسح تحمليت قراءة الخفض على حالة
 التحفف وقراءة النصب على حال عدم التحفف وما عتبار هذا
 المعنى قال البعض جواز المسح ثبوت بالكتاب وكذا في قوله تعالى
 حتى يطهرن قري بالتشديد والتحفيف فعمل المرأة بالتحفيف
 فيما اذا كان ايامها عشرة وقراءة التشديد فيما اذا كان اياما مائة
 العشرة وعلى هذا قال اصحابنا اذ انقطع دم الحيض لا قبل من عشرة
 ايام لم يجز وطحا لم ينافي حتى تغتسل لان كمال الطهارة يثبت بكلاهما
 ولو انقطع دمها لعشرة ايام جاز وطحا قبل الغسل لان مطلق الطهارة

على المسح باليد كان النص مخصوصا به في كثير من الصور فكان
 من المتعارف والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء في اصح قول
 الشافعي ويتفرع من الاحكام على المنهين من اباكحة الصلوة ومسح
 المصنوع ودخول المسبح في الصلاة لا ينافي ولا يوجب التيميم عند عدم الماء
 وتذكر المسح في اثناء الصلوة ومساها ان النص اذا قرئ بقرآن او روى
 بروايشين كان العمل به على وجه يكون عملا بالوجهين او على
 مثاله في قوله تعالى واخرجكم قري بالانصب عطف على المصنوع بالخفض
 عطف على المسح تحمليت قراءة الخفض على حالة
 التحفف وقراءة النصب على حال عدم التحفف وما عتبار هذا
 المعنى قال البعض جواز المسح ثبوت بالكتاب وكذا في قوله تعالى
 حتى يطهرن قري بالتشديد والتحفيف فعمل المرأة بالتحفيف
 فيما اذا كان ايامها عشرة وقراءة التشديد فيما اذا كان اياما مائة
 العشرة وعلى هذا قال اصحابنا اذ انقطع دم الحيض لا قبل من عشرة
 ايام لم يجز وطحا لم ينافي حتى تغتسل لان كمال الطهارة يثبت بكلاهما
 ولو انقطع دمها لعشرة ايام جاز وطحا قبل الغسل لان مطلق الطهارة

على قوله لا يشاء الا ان يشاء الله تعالى
ان يشاء الله تعالى ان يشاء الله تعالى
ان يشاء الله تعالى ان يشاء الله تعالى
ان يشاء الله تعالى ان يشاء الله تعالى

في اربعين شاة شاة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف
لانه يقتضيه وجوب الشاة ولا خلاف فيه ولا خلاف في سقوط الواجب
القيمة وكان لك التمسك بقوله تعالى وايقوا الله والعمره لله لا ثبات وجوب
العمره ابتداء ضعيف لان النص يقتضي وجوب الاقام وذلك
انما يكون بعد الشروع ولا خلاف فيه وانما الخلاف في وجوبها
ابتداء وكان لك التمسك بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالذئبة
ولا الصاع بالشاعرين لا ثبات ان البيع الفاسد لا يفيد الملك
ضعيف لان النص يقتضي تحريم البيع الفاسد ولا خلاف فيه وانما
الخلاف في ثبوت الملك وكان لك التمسك بقوله عليه السلام
الا لا تصوموا في هذه الايام فانما ايام كل وشرب ويحال لا ثبات ان الذئبة
بصوم يوم النحر لا يصح ضعف لان النص يقتضي حرمة الفعل ولا خلاف
في كونه حراما وانما الخلاف في افاضة الاحكام مع كونه حراما وحرمة
الفعل لا تنافي ترتيب الاحكام عليه فان الاب لو استولى جاربه
ابنه يكون حراما وثبتت به الملك للزب وكذا في شاة يسكين
مقصود به يكون حراما ويجعل المذبح ولو غسل الثوب النجس بماء

في اربعين شاة شاة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف
لانه يقتضيه وجوب الشاة ولا خلاف فيه ولا خلاف في سقوط الواجب
القيمة وكان لك التمسك بقوله تعالى وايقوا الله والعمره لله لا ثبات وجوب
العمره ابتداء ضعيف لان النص يقتضي وجوب الاقام وذلك
انما يكون بعد الشروع ولا خلاف فيه وانما الخلاف في وجوبها
ابتداء وكان لك التمسك بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالذئبة
ولا الصاع بالشاعرين لا ثبات ان البيع الفاسد لا يفيد الملك
ضعيف لان النص يقتضي تحريم البيع الفاسد ولا خلاف فيه وانما
الخلاف في ثبوت الملك وكان لك التمسك بقوله عليه السلام
الا لا تصوموا في هذه الايام فانما ايام كل وشرب ويحال لا ثبات ان الذئبة
بصوم يوم النحر لا يصح ضعف لان النص يقتضي حرمة الفعل ولا خلاف
في كونه حراما وانما الخلاف في افاضة الاحكام مع كونه حراما وحرمة
الفعل لا تنافي ترتيب الاحكام عليه فان الاب لو استولى جاربه
ابنه يكون حراما وثبتت به الملك للزب وكذا في شاة يسكين
مقصود به يكون حراما ويجعل المذبح ولو غسل الثوب النجس بماء

في اربعين شاة شاة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف

في اربعين شاة شاة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف
لانه يقتضيه وجوب الشاة ولا خلاف فيه ولا خلاف في سقوط الواجب
القيمة وكان لك التمسك بقوله تعالى وايقوا الله والعمره لله لا ثبات وجوب
العمره ابتداء ضعيف لان النص يقتضي وجوب الاقام وذلك
انما يكون بعد الشروع ولا خلاف فيه وانما الخلاف في وجوبها
ابتداء وكان لك التمسك بقوله عليه السلام لا يتبعوا الدرهم بالذئبة
ولا الصاع بالشاعرين لا ثبات ان البيع الفاسد لا يفيد الملك
ضعيف لان النص يقتضي تحريم البيع الفاسد ولا خلاف فيه وانما
الخلاف في ثبوت الملك وكان لك التمسك بقوله عليه السلام
الا لا تصوموا في هذه الايام فانما ايام كل وشرب ويحال لا ثبات ان الذئبة
بصوم يوم النحر لا يصح ضعف لان النص يقتضي حرمة الفعل ولا خلاف
في كونه حراما وانما الخلاف في افاضة الاحكام مع كونه حراما وحرمة
الفعل لا تنافي ترتيب الاحكام عليه فان الاب لو استولى جاربه
ابنه يكون حراما وثبتت به الملك للزب وكذا في شاة يسكين
مقصود به يكون حراما ويجعل المذبح ولو غسل الثوب النجس بماء

[illegible]

حرية في آخر الشك لكن قد عرفت انه روي عنه انه كان حرا واما
 ان روي عنه انه كان زجرا بعد ان كان حرا فليس له ان يطلق
 عند عدم التتبع فلا يلزم كونه حرا عند التتبع او الثالث انه يحتمل ان يراد بالطلاق
 مجازا باعتبار ما كان وهو شائع في العرف والمراجع ان المشقة عند الشافعي
 كذا في ان يفي النفي على الاستصحاب باعتبار حاله الاصابة او لا علامه للعقود
 على ما ذكره في الحاشية ما ذكره الله والاساس ان ياد في المالك لا يذهب على الجبين
 على ما عرفت من ان الشافعي في الطلاق والعنف بالنساء قد عرفت في الآثار
 عن كونه السبب لا يورده على اى انه وجب لتوفيق عند اختلاف الروايات في قوله
 تفعل لرق ولا يفسد فحمل انه كان حرا قبل ما خرجت من حريمه ولم يفسد فحمل
 ثبت كونه حرا عند ذلك لا دليل له على ان لا يفسد في حاله الحرية ولم يفسد فحمل
 انه انما خرج ما يكون حرا عند ذلك **قوله** سلمة الحرة فتنها العبد
 فطلاق الامة متناه ثمان وطلاق الحرة ثلث سواء كان الزوج حرا
 او عبدا وكذا في العدة وهو قول على وابن سحود وعند الشافعي الحرة قبل
 والعدة بالنسبة الى مالك في الموطأ وقال الشافعي قال ابو حنيفة ومالك
 وحماد وحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع ومجيبه السلمي ومروان
 وحماد وحسن بن جهمي والثوري والشافعي والشافعي يطلق العبد الحرة ثلثا
 وتحت ثلثا ونصف يطلق امر الامة ثنتين وتحت نصفين وعنه مالك
 والشافعي واحمد يطلق الحرة الامة ثلثا وتحت نصفين ويطلق العبد الحرة ثنتين
 بثلاثه ونصف حرره الرافعي ومحمد بن النوار وابن حزم اه فقلت العدة عندهم
 ما يطرأ لا يفيض فحمل المراد به مجرد العدة بلا خصوص لم يرد ابن ابي شيبة
 في مصنفه موقفا على ابن عباس في الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ورواه
 الطبراني في معجمه موقفا على ابن جرد ورواه الرزاق في مصنفه موقفا على عثمان
 وزيد بن ثابت وابن عباس لكن الموقوف ليس بحجة عندهم واخرج مالك في
 والطبراني اليه عن ام سلمة ان غلاما طلق امرأته حرة فطلق ثنتين فخرجت
 عليه عدة الحرة ثلثه ونصف والامير حيفتان اخرجه مالك عن نافع عنة
 ولان المالكية كرهت دهرى في الحرامس ولنا حديث طلاق الامة ثمانتان
 وعنه حيفتان وقد تدنا ذلك مع ماله وعليه **قوله** سلمة
في اللفظ الخ اي ايراد ثم في العطف ليس مفادة الاكانه
 سكت ثم تكلم بما بعده فلا يعيت حكمه ولا اللفظ الذي هو السبب المعنى
 قد من الزمان والمصلحة ان يكون متعلقا في العطف بما هو قريب بل
 يكون حرة مستقلة مقبلة لانه لو تقيد به احد الاركان محطوف في قوله

نظرة ما قبله في الحكم كالتعليق على ما هو عليه من اجابين بنا على انه لا يفي
 حواشي اصول الشافعي متعلقه صفحه ٣٥
 وبعد فيه ضلاليا وحفا يابل زرايا وقضايا في الزيادة بالاجتهاد المقام والمالك
 من ينادي به ان الرأى هو من قبل الامام وفي نه من قبل ومخا ذرو ان كان
 فبغيره اي خلاف الفاعل به نظر ان تسليم اعطى فكونه عاطفة مع القول
 بالسكوت والاستعانة بعدمه في التعلق بالسابق لغيره من المتكلمين فليس
 التوجيه المذكور في سابق الحواشي واصل فيه جهازا وهو هذا المنهج على ما سبق في ان
 النفس مقبلة ثم كان جهازا بين المتكلمين ان اعطى يقتضيه الاتصال
 بالسابق والرافعي يقتضيه الفصل وعدم الاتصال والرافعي حمل ما يقتضيه
 رفع التعاطف بالجماعات مما يمكن من التعلق على الاشتراك في وجوده ولا في حكمه
 كما فيها بين الحمل استقلته المستقلة والرافعي على الفصل والمعارضة من السابق
 في شكة الحكم والحالة الاشبه في التوفيق ثم ذكر الحكم في الاحكام وتعلق الحكم بالاشياء
 لاني تعاطف المفردات كما في جاري زيد ثم عرفت الاكان من قبيل تعاطف الحكم
 ولا في الاخبار التي لم يحمل من لا عراب كما في جاري رجل فزوجه عمة ثم غلبت
 كذا ثم حمل ليدل على القاصر في المتنازع فيه بين سواد الاجل ان يحمل العقدة ثم
 على محمول الترتيب لاني او التبعات قبلها على لا على المسئلة والرافعي تعلقها او
 حكما او محمول على مجرد الانتقال من تبعات شى لشي الى التعلق بشى بغيره وشمس
 شافعيان في استعماله كثيرا في العبر عما يجتمع الثالث في التعلق والنفوذ جميعا فقام
 الحكم على الموطوعة فلو كان الى شى من الامم لم يقتض به ولكن القول بما قال الامة
 ثم علم ان قول الامام بالتكلم هنا وفي مسئلة خلقية المجاز عن الحقيقة ليس المراد به
 ما هو ظاهره المتبادر منه اي المتكلمين بل ما ذكرناه في الحقيقة في المتكلمين فليس له
 بغيره الى ما مر من حمل المتنازع على فرد الكمال اي في الامم من جميعا وما كان الزمان
 في الحكم مع الاتصال في التكلم محال في الانشادات لارتفاع شأن الحكم من حيثية
 ثم التفرعات المذكورة في المتن على الذين في الموطوعة وغيره وتقدم المشقة
 وما عرفت ظاهرة بعد اتفاق معنى القول فافهم **قوله** لتدراك الخ
 اي التلافية وحمل الاول في حكم السكوت عنه او سلبا عنه الحكم على اختلاف القولين
 وانما الاول في الانشادات واما في النفي فانك تترك الانشادات النفي الى المعطوف لا قبل
 النفي اليه والسحاب للنفي وقعه على الاول وهذا ما عرفت حقيقة وتحقيقات طوينا
 على غير فائدة الا اننا قد اكدنا في الاضطرار قد يفي للترقي وهو اليه انما يفي للترقي
 والساق الى الترتيب والعالي كما في الرضى الوزير بل سلطان اليه **قوله**
قوله ولم يصح الخ لان الكلام انشاد ولا يمكن البطلان بعد التكلم
 جعل في حكم المسكوت عنه لانه قد وجد وصدر منه الامر وله ولا يمكنه اعادة الى الحكم

على عدمه الاصل لا يسلخ عن أصله بالوجود فلا يسلخ عن أصله كان لم يكن في أصله عدم
 الاتفاق فلا يفر الوجود لان الوجود يتحقق في زمانه واذا تحقق وجب ترتيبه عليه
 وهو وقوع الطلاق لا يستلزم خلاف الحكم من سببه لانه موجب له بل زمان وجوده
 ن زمان وجوده على ما حققنا ان الترتيب من ذاتي لازمي واذا كان البطلان فاذن
 مع من الاول والاطلاق واقامة التثاني مقام الاول ولعل الابطال صحيح الا
 لاننا لم نثبت التثاني مقام الاول الى تعينان مقامهما في غير زمانه فاذن
 مع بقا الاول الى اي مع بقا الثاني وان خصنا عدم الاحتمال لا يتغير لوجه
 ان في الأصل الثاني لا يثبت بوجوده باقيا وان خصنا حاله بالوجود لانه لو كان
 لا عدم أصله بالوجود ولا قبله على القول بمقتضى الدرر وحاشا الواقع وليس كذلك
 وانما حقيقة التثاني من حيث زمانه على ما يراه من التحقيق لتمام الوجود والى التثاني
 وانقطاعه من الجاهلين ومن جانب لما مضى واذا عرفت هذا ينبغي ان تقع التثاني
 وقوعه واما في زمان الوقوع من ترتيبه تقدم وقا في التثاني عليه لكونها
 في زمانها ثابت بالاولى فامتنع من التثاني لعدم العدة عليها تعالى بل يكون
 بالثاني حقيقة لا يكمل كاجزاء كالحاويل ونحوها المضمون من عبارة تسمية المنسار
 في العلوم بل هي صريحة في كمال المقنن وسائر المتون والشرح صريح في انه
 لا تطلق الا واحدة بخلاف الموطوعة لكونها صالحة للتثاني وقوع طلاق آخر
 عليها بسبب لحد فحل غير ان في الترتيب التثاني ان لم يكن ترتيبا ترتيب
 في الحكم بحد فحل بحد طلاق واحدة بانته من ثبوتها بعد وقت بل تثبت يوم
 بقا لحد فحل بالتثاني بالاولى وفيه نظر لان ترتيب الحكم على الكلام انما يكون في اتم
 بالثاني بعد لحد فحل بالاولى لا يثبت الحكم بعد غير التثاني مع ما حقه من ثبوتها
 كما انه لا يكمل بالطلاق بمجرد قوله انت خالق بل اذ لم يغير شي بعد من ثبوتها
 كقوله انت خالق الدار والامارة فلو كان لا يثبت التثاني بالاولى في اعتبار
 المطلق مطلقا وتثبت التثاني في المقتارفة فكانه فصل من قول في الاعتبار
 ومن ثم يقع التثاني على غير الموطوعة لوقال انت خالق ثانيا والافعال على مقتضى
 قولهم ان تثبت بمجرد ثبوت انت طلاق ترتيبا على عدم الوجود ويعلق قوله

فلان

قوله وقال زفر الخ قد ثبت لعل معنى قوله القياس على
 الطلاق وانته كما لا يصح الرجوع عن الاول انما لا يصح الرجوع عن الثاني
 اليه فان المرء يخذل بقراره فلا يقره على الف فلا يصح لو قال بعد كذبت
 ونحن نقول لفظه بل ببيان معيبرا بوجه تدارك القلط والخطا والصالح
 لذلك هو الاخبار بالاثبات لعدم صلح لفظه والكذب الخطأ في الكلام
 لانما يستلزم لوجوب عدمه في اللفظ فاما مقام معناه والبيان الذي هو

يجوز ولا التدارك منها بالنار قيد الوحدة المقنن من قوله الف بالثاني
 حقيقة الواحد البطلان الثاني فيه بالبطال قيد الوحدة المجرودة عن الوجوه التثاني
 من قوله ما من المتعارف وتساير العرف والاطلاق لوجوده وصدقه على نفى وحده
 اخرى مما بل هو في غير السكوت لكن العرف خلافه كما تقول عمرى سبعون سنة
 لا نفى لنفس مقنن القول انما يكون مكررا سنة سنة لان المالكية سنة سنة
 لاننا متقومة بها كما تقرر كاس العرف يقول الى الف ان يادته على سبعين ان
 كانت مسكوتنا عننا في الكلام من غير تعرض لما فيه دليل التفسير ولا انت
 طالق على التخيير والافلا ولا لانه عليه الا لم يقبل التطبيق وانما الدال حقيقة خبر
 القول مع السكوت وترك الكلام عليه على ان السكوت في معرض البيان
 بيان فليس الاول بصحة اصل الالف مع جهة الوحدة وهو ما لم يفرع
 عنه حتى نقول لا يصح الرجوع عن الاقرار كمرر الا واحد بل في ضمن التثاني
 وبان التدارك قيد التثاني من الوحدة وهو ليس من الاقرار في شيء بل هو راجع
 الى عدم الاقرار بل الى عدم الف اخرى في قوله والاخبار بالاولى يصح الرجوع
 عنه كما اذا قال ليس على شيء ثم قرأه بالف فالمعنى لا ليس على الف واحد
 فقط بل على الف اخرى فيكون له على الفان اثلاث فافهم

حاشي اصول الشاشي متعلقه صفح ٥٥

قوله فان حصل الخ يكون الكلام متعلقا بالان والاراء
 على ان قيل مجموع امرين الاتصال بالسابق في التكلم وعدم التعلق بالنفي والاثبات
 لشيء بعينه حتى لا يترتب التناقض والتدافع والوجوب انما يفرق فافهم
 احد الامرين لا يبقى الانسان بل بعد كلاما مستانفا من حيث افا وحل قوله
 ولكنه الخ بقوله ما كان الخ وحده الامر من واما الاخر فوضوحه ان عند الكلام
 لا يكون النفي مقصودا على سلب ملك بل مقصودا بامتناعها الى ملك لغيره
 فان النفي على ثبوت وجه الاول نفى الشيء في نفسه وهو الذي لم يستقل لم ينفى
 للعمل بسببه والثاني نفى شيء عن شيء وهو سلب الابطال الغير المستقل
 المقادير لملك لملك ثالث نفى شيء عن شيء الى شيء اي مقصودا منه الى ذلك الشيء فيكون
 الشيء الاول ثانيا لثالث بهذا الاعتبار لان الثاني ينفى عما اخبره وادانته
 وبطلان النفي وجعل الثابت ضرورة امتناع ارتفاع النفي من عند هو النفي
 التثاني والنفي المركب من السلب الايجاب الى التثاني الى الايجاب
 بدلالة الالزام كقافي الموجبة المركبة السالبة منها لفظا لما عن فيه المثال له
 وكلاهما تحتمل كالتثاني التثاني وعلى هذا فيكون معناه النفي ملكه معنى الى طلاق
 آخر نفى انه وان اتفق الكلام من حيث انه كلام واحد لاثبات تعلق النفي
 الواحد بشي وانما بالاثبات بشي آخر بهذا التوجيه لكنه لا يكون مقصودا

للمقره الثاني لان النفي يتعلق بالاثبات وان فصل كان العبد للمقر
 الاول فيكون قول المقره ردا لوقار ولو ان امة زوجت نفسها
 بغير اذن مولاه بمائة درهم فقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم
 ولكن اجيز بمائة وخسين بطل العقد لان الكلام غير متسق
 فان نفى الاجازة واثباتها بعينه لا يتحقق فكان قوله لكن اجيز اثباته
 بحد العقد وكذلك لو قال لا اجيزه ولكن اجيز ان زد نفى
 خسين على المائة يكون نفيا للزواج لعدم احتمال البيان لان من شرط
 الاتساق ولا اتساق فصل اولتناول احد المذكورين ولهذا الوقال
 هذا هو وهذا كان بمنزلة قوله احد هما حر حتى كان له ولاية البيان
 ولو قال وكنت ببيع هذا العبد هذا او هذا كان الوكيل احد هما
 ويباح البيع لكل واحد منهما ولو باع احدهما ثم عاد العبد الى ملك
 الموكل لا يكون للزوج ان يبيعه ولو قال ثلث نسوة له هذه طالق
 او هذه وهذه طلقت احدهن الاوليين وطلقت الثالثة
 لا غطافها على المطلقة منهما ويكون الخيار للزوج في بيان المطلقة
 منهما بمنزلة ما لو قال احديكما طالق وهذه وعلى هذا قال برقي

لا ينافي بين ما في هذا الفصل وبين ما في الفصل الاول
 لان النفي يتعلق بالاثبات وان فصل كان العبد للمقر
 الاول فيكون قول المقره ردا لوقار ولو ان امة زوجت نفسها
 بغير اذن مولاه بمائة درهم فقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم
 ولكن اجيز بمائة وخسين بطل العقد لان الكلام غير متسق
 فان نفى الاجازة واثباتها بعينه لا يتحقق فكان قوله لكن اجيز اثباته
 بحد العقد وكذلك لو قال لا اجيزه ولكن اجيز ان زد نفى
 خسين على المائة يكون نفيا للزواج لعدم احتمال البيان لان من شرط
 الاتساق ولا اتساق فصل اولتناول احد المذكورين ولهذا الوقال
 هذا هو وهذا كان بمنزلة قوله احد هما حر حتى كان له ولاية البيان
 ولو قال وكنت ببيع هذا العبد هذا او هذا كان الوكيل احد هما
 ويباح البيع لكل واحد منهما ولو باع احدهما ثم عاد العبد الى ملك
 الموكل لا يكون للزوج ان يبيعه ولو قال ثلث نسوة له هذه طالق
 او هذه وهذه طلقت احدهن الاوليين وطلقت الثالثة
 لا غطافها على المطلقة منهما ويكون الخيار للزوج في بيان المطلقة
 منهما بمنزلة ما لو قال احديكما طالق وهذه وعلى هذا قال برقي



[illegible]

حتى قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 قيل معذرة حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا دخل هذه
 الدار او ادخل هذه الدار يكون معذرة حتى ولو دخل الا و
 او لا حشيت ولو دخل الثانية او لا ترقى عينه ومثله لو قال لا افارق
 او تقضي ديني يكون معذرة حتى تقضي ديني **فصل** حتى للغاية
 كالي فاذا كان ما قبلها قابلا لا متدادا وما بعد هايله لم غاية له
 كانت الكلمة عاملة بحقيقتها مثاله ما قال محمد ح اذا قال عبدك
 حوران لم اضربك حتى تشنع فلان او حتى تضرب او حتى تشنك
 بين يدى او حتى يدخل الليل كانت الكلمة عاملة بحقيقتها
 لان الضرب بالتكرار يحتمل الامتداد وشيئا فلو ان مثالا لها
 تضرب حتى تضرب ولو امتنع عن الضرب قبل للغاية حشيت
 ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يقضيه دينه فقارقه قبل
 قضاء الدين حشيت فاذا اعتذر العمل بالحقيقة لما لم كالعرف
 كما لو حلف ان يضربه حتى يموت او حتى يقتله حمل على الضرب
 الشديد باعتبار العرف وان لم يكن الاول قابلا لا متدادا ولا آخر

في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم

في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم

في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم
 في قول الله تعالى ليس لك من الامر شيء الا يستوي عليهم

لان الشفاية لا تصح غاية لعدم القرب لان الشفاية تكون لغير القرب نهائيا
ولو كان غاية تصح غاية الشفاية كما في قوله عبد بن حمران لم املك شيئا حتى يشفع
يحدث له عطاؤه عند الشفاية يسر ولم يحط عنه **الاستساق** قوله المانع **الخ**
الانكسار مثل ذلك لم يفسد بالانكسار العمل بحقيقة حتى يكمل ما يمانع من حمل بالعبارة
على حقيقة فان المنوع هو ارادة معنى الموت او القتل حقيقة لا ارادة معنوية
الغاية من حتى ويشير بقوله على اي الموت والقتل على القرب الشديد لا
الانكسار تنقضي حقيقة حتى وهو الغاية لا العبد الذي يدعوه او وجوده تسهل القتل **الاستساق**
بالغاية واثير لم يزل في المنع لانه بان ينقطع وجوده قبل الغاية بزمن ولو لم يسير
فلما قطع وادى القرب الى محطها من الاتصال والامتداد المعين من في نفوسهم
حقيقة الغاية كان المنوع لغاية مجازي في هذا المعنى فالموت والقتل على
حقيقتها لكن المردوس لا يتبادر اليها قرب القرب منها لا استداده اليها واتصاله
بها حتى يؤدى معنى القرب اليها الى القرب الشديد لعل هذا هو معنى الجمال
بقوله **المعنى** من **الاستساق** قوله **والان** لم يكن **الخ** ثمرة بشرية فاعلم
الامر من انفسه معنى الغاية وهو ما هو امرها مما يفيض الى ان يشرق قوامه بها لا حقيقة
كما لا ضافة الى البحر في تقوم معنى المعنى وهو هو لا حقيقة بل بسببه فلو فاعلم الامر ان
كما مثل به او فقد الثاني فقط كما في قوله عبد بن حمران لم اكتب حتى تغدني فان
صلح لم اجد حاجزا ولا قبلها وما قبلها بسببها مفضيا الى تيرت عليه بالعبارة حملت
حتى على معنى المجازاة توسعا على ما لا يكون ادوات المجازاة في ان الجزاء
يتم بوجوده وجودا له وان لم يصلح لهذا المعنى الفرض حملت على مطلق لم يزل
بالاعتدال معنى المجازاة بل معنى مجرد الجمع والتشريك فيكون المخطوط
هو مجموع المتعاطفين بها وعنده ان الترتيب متغير بينهما فيجب الزمان
ولا يعتبر مطلق مجموع الامر من وان تحقق الثاني قبل الاول فلا بحيث لو خرج قبل الآخر
ثم تغدني لانه وان وجد المجموع لكنه لم يوجد ترتيب الخروج على التعدي وهو المقصود
ثم قالوا في مثل الشك في هذا الشك في استماع معنى المجازاة ان العبد لا يملك فعل
الشخص لا يكون جزاء الفعل الاخر في الفعل الآخر ما لم يستحصل فان افعال الشخص فاعلم
كثيرا ما تقع مرتبة بعضها على بعض بل استماع في قالب الشر والجزاء اليه كما في
قوله ان ثبت فعلى الجمع او العدم الاتري ان فعل الاطعام تيرت عليه الاستماع
والاستماع تيرت عليه الاداء وكلها فاعلم فاعلم واحد ومجازاة العبد نفسه كغيره كما في
نفسه بخبرن الا لا يمانع من فعل شئ كادى ان عمره بعد قد يستأنس بها في العبد
وقعت سليمان شمسونه ان جازنا نفسه كما سأل الله عنه في قوله ان اجبت حب الجزاء
الى قوله لطفق سجا اسوق والاعناق وبالحاجة في الرجل لا امتناع اخف مما لا يملك
مخافة وضعها وانما هو انما لا يحصى عن ما خلفه الكثر وقصد المتعاطفين اليها
الان ان فعل مجرد الشاغب الزمانى هو ما كان ولا يجب التوقف في علته الطيف في الظن

ملحوظی اصول الشاشی متعلقہ صفحہ ۵۹

دخواتی اصول الشافعی

قال محمد بن جرير في الجامع الكبير اذا قال ان شئت في المسجد فلما
 مشته به في المسجد والمشوم خارج المسجد بحيث ولو كان
 الشان خارج المسجد والمشوم في المسجد لا يحنث ولو قال ان
 ضربت كذا او شئت في المسجد فلما يشترط كون المشوب في المسجد
 في المسجد ولا يشترط كون الضارب والشاب فيه ولو قال ان
 قتلتك في يوم الخميس فلما اشترط في يوم الخميس ومات يوم الخميس
 حنث ولو جرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة لا يحنث ولو دخلت
 الكلمة في الفعل تفيد معنى الشرط قال محمد بن جرير اذا قال انت طالق
 في دخولك الدار فهو بمعنى الشرط فلا يقع الطلاق قبل دخول
 الدار ولو قال انت طالق في حينئذ ان كانت في الحوض وقع
 الطلاق في الحال ولا يتعلق الطلاق بالحوض وفي الجامع لو قال
 انت طالق في هجئي يوم لم تطلق حتى تطلع الفجر ولو قال في هجئي يوم
 ان كان ذلك في الليل وقع الطلاق عند غروب الشمس من الغد
 لوجود الشرط وان كان في اليوم تطلق حينئذ من الغد تلك
 الساعة وفي الزيادات لو قال انت طالق في مشيت الله تعالى

۱۱ حواشی اصول الشاشی متعلقہ صفحہ ۶۱

[illegible]

حقیقتہ کوئی شے جس کا فی المسجد تصدیق ہو کہ ان اقسام میں وہ مکان المشیت
وجود الیقین نہیں ہوتا بلکہ ان کا علم بطریق اشارۃ الای فی غیر الشارحہ ہو جو وجود حسنام
او توسا کوئی جارئی زیدی فی المسجد یصدق ہو کہ ان اقسام میں وہ مکان المشیت
فیہ یعنی اشارتی فی صدقہ یا اعتبار لا خطیہ قیاسی نظر فیہ ہو کہ ان اقسام میں وہ مکان المشیت
انظر لہذا ہے جو اجماع ہو جو وہ وجود فیہ نہ ہو بلکہ فیہ کافر برب الشیخ والنقل ناذا جرمہ
یوم الخمیس نہ مات یوم ثلثہ بعد ذالفرج بعینہ قتالہ ہو وہ ان وجہ نفسیہ فی الخمیس
کہ جو ہر نہ کہ بطریق اشارۃ الای ہو بلکہ عید کا نہ وجہ ذالفرج من حیث انہ مسمیٰ بقتل
یومہ بلکہ عیدہ و بعد ذالفرج الب کتاب و واقعہ تہذرو

ساحوشی اصول الشاشی متعلقہ صفحہ ۴۲

لان المبيع انما يوقى بالمبيع لان الثمن غرضه قال بعت كراعتها بالعبد يكون الكراهي
 والعبد ثمنها وكذا يكون العقد سلطانا الكراهي غير معين فهو دين في الذمة وتصل
 بهذا المعقود عليه المبيع لا يكون الا في السلم فهو غير مستحق كما هو شرط المبيع فعلى
 يعبر فيه بمقتضى سائر شرائط الاسلام والتأجيل وتعيين الاجل والمكان والموت
 وبسبب الحبس والنوع والصفة وقبض راس المال وقوله وذهبها حيا مملوقة
 على قوله قال لا يمكن ان يملك واقعية بين الفعل وتعلمه فتعلم هذا العبد متعلق بملوكة
 فملكه لا لقوله وذهبها كما هو الظاهر من القرب فعلى هذا لا يجوز الاستبدال بالكر
 قتل القبض كما هو شرط السلم على ما عرفت في الفقرة السابقة قوله فذلك الخ
 اى الحكم بحرية محمول او محقق او متوقف او مبني على كون خبره باخياره له خبر صادق
 سلطانا للواقع لان الباء لامعا في النسخ ان اخبرني خبر المعقود منه و
 لا انصاف في شيء الباطن او وجوده وقوله لا انصاف بالمعنى لان الانصاف
 بل الملتزم فخرج وجود النظم اليه وتبصره وتشفهه فاذا كان كاذبا كان مصداقا للحكم
 وبعده فان لم يكن المعقود به باخياره لكران الراد فبقدره من تبصره وتبصره وتشفهه
 عنه لا صرية مصداقا للحكم عنه وصرية وجوده الواقعي لانه لا انصاف له اليه ولا
 انصاف له لان مقتضى الخبر في الذين ولفظه في الغرم غير متصل ولا محقق
 قدومه والاتصال والحق بقبوله وما ولفظه او صرية بقبوله في الحقيقة
 اذ لم يكن لا ينفصل بالتسأل والنظر الا ان لغة العرب بالاتصال والعقد مجزأ والمفارقة
 في الوجود في الاتحاد بما هو موجود في الخبر العداق بعد اذ اذ صرية المصدق
 الحكم عند انقضاء المأمول على مطلق الخبر صدقا او كاذبا في قوله ان اخرتني ان فلانا
 ان فلانا على التعميم يعني على ان الاخبار لا يجب تنبيهه الى الثاني بالبادي لاسيما
 في التعدي اليها بل راسخ فلان يجب تعديه اليها بقرينة والتقصير على العقد انما كان
 من جهة الدار على ان الدار مقطرة على ما قيل بالمعقود قبل ما قيل بالقول فمرفق
 بينهما كما في في وان التعدي بضرورة الطبيعة لا لاحاطة في المعاني وبى المحلولة في
 الاستعمال فان كل ذلك يخفف خدام الله قوله تحتاج الخ لنباه على ما

<p>ان المستثنى من الحرمة هو المخرج المصنوع بالاذن لا غير على ما هو مقتضى الياض كون كل خروج غير مخرج به باقيا على الحرمة لانه من المستثنى منه يخرج اليه كل من هو لا يترك وذلك ان المستثنى من جسد المستثنى منه هو المخرج المقدر المذلول بالسائر بدلالة الاضاق عليه بخلاف قوله لان اذن ذلك لان المستثنى ليس من جسيمه لان الاذن ليس من المخرج وافراده فحصل مجازا عن الغاية لما سببه ان لا يملك ما قبله كما في الاستثناء واما قبلها انتهى بما بعد ما فاذا اجاز الاذن وهو ان انتهى به المتعاقب من المخرج فيكون اذن واحد لانها والحرمة ورفعا فانها لا يخرج اليه في كل خروج ويرى عليه ان الياض هو القدرة لان المصنوع لا يتعلق الا بالواسطة اذ المصنوع من الاستثناء وكماله كما هو السابق وان الاستثناء اذا لم يصح منه لا يملك على التقطع الا على الغاية وقد يجب ان يكون الاول بان المقدر للمصنوع لا يملك</p>	<p>اليد بالالمعاني فقلت كل ذلك او في من ان يعنى الياض ان يقع في الفرق التي تليها الياض غير متعين قبل ان المصنوع به كما ان المصنوع على او اللام ومن ومن كما ان المصنوع كما قبلها فليس في معنى السائل في شيء ان لا ملك الحاشية اليه في كل خروج هو اذ لا الاستثناء والاستثناء في المستثنى منه لعدم صحته بدونه وانما المستثنى انما يخرج اذ كانت الجزاء ان يقع ان الياض من تقدير غير الياض واما اوقات او الاموال لا عموم الافعال ويمكن عموم الاموال والافعال في فعل واحد اليه كما تحقق في الفرق بين عموم معنى وكما والحاشية اليه في عموم الافعال وفيه ما فيه الاموال في تقدير غير ما هو بكون معنى الفعل انما هو المقدر او المقدر المقدر ربي سرفق بارادة الواحد فلا يشهد انهم بل ولا يتحكم كما قال المصنف في ان لا يملك في باب المقضي فغير فاما قسائت كثيرة الاولان ١٣</p>
--	---

[illegible]

فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طلقت ولو قال ان خرجت
من الدار الان اذن لك فذلك على الاذن مرة حتى لو خرجت
مرة اخرى بدون الاذن لا تطلق في الزيادات اذا قال انت طالق
بمشية الله تعالى او بارادة الله تعالى او بحكمه لم تطلق **فصل**
في وجوه البيان البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان
تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف
وبيان تبديل اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه
يحتمل غيره فبيان المراد بما هو الظاهر فيتم حكم الظاهر ببيان
ومثاله اذا قال لفرون على فغير حنطة بغير البلد والى من
نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولا على بغير
البلد ونقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد قرره
ببيانه وكن لك لو قال لفرون عندى الف وديعة فان كلمة
عندى كانت باطلا فحقا تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا
قال وديعة فقد قرره حكم الظاهر ببيانه **فصل** واما بيان التفسير
فهو ما اذا كان اللفظ غامضا فكشف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا قال

فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طلقت ولو قال ان خرجت
من الدار الان اذن لك فذلك على الاذن مرة حتى لو خرجت
مرة اخرى بدون الاذن لا تطلق في الزيادات اذا قال انت طالق
بمشية الله تعالى او بارادة الله تعالى او بحكمه لم تطلق
في وجوه البيان البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان
تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف
وبيان تبديل اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه
يحتمل غيره فبيان المراد بما هو الظاهر فيتم حكم الظاهر ببيان
ومثاله اذا قال لفرون على فغير حنطة بغير البلد والى من
نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولا على بغير
البلد ونقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد قرره
ببيانه وكن لك لو قال لفرون عندى الف وديعة فان كلمة
عندى كانت باطلا فحقا تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا
قال وديعة فقد قرره حكم الظاهر ببيانه
فهو ما اذا كان اللفظ غامضا فكشف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا قال

بيان التفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف
وبيان تبديل اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه
يحتمل غيره فبيان المراد بما هو الظاهر فيتم حكم الظاهر ببيان
ومثاله اذا قال لفرون على فغير حنطة بغير البلد والى من
نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولا على بغير
البلد ونقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد قرره
ببيانه وكن لك لو قال لفرون عندى الف وديعة فان كلمة
عندى كانت باطلا فحقا تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا
قال وديعة فقد قرره حكم الظاهر ببيانه
فهو ما اذا كان اللفظ غامضا فكشف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا قال

بيان التفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف
وبيان تبديل اما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه
يحتمل غيره فبيان المراد بما هو الظاهر فيتم حكم الظاهر ببيان
ومثاله اذا قال لفرون على فغير حنطة بغير البلد والى من
نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولا على بغير
البلد ونقد مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد قرره
ببيانه وكن لك لو قال لفرون عندى الف وديعة فان كلمة
عندى كانت باطلا فحقا تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا
قال وديعة فقد قرره حكم الظاهر ببيانه
فهو ما اذا كان اللفظ غامضا فكشف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا قال

[illegible]

فلان علی شئی ثم فرما شئی اوقال علی غنمہ ووقف ثم فرما شئی

وقال علي بن ابي طالب وفسرنا بشفرة مثلك وجهك هذين الف ع

بيان ان يعم موصولا ومفعولا فصلا

ليكن التغيير فهو ان يتغير سائر معركه واما التماثل

الاستفتاء وقد اختلف الفقهاء في الفصول الستة عشر

الحق بالشط سبب عند و قد الش طه ا و قال الله

مقتل سب فی الحما لا بد و الا انما کنتم کنا ع

تفاوت نظم افشا اذ لا خلاف

لما راي السائل وجهه انشأ يركض فاست

وكان يحب لغيره من ملته فانت حريون التعلق بطلان

لما كان حكم العقيق العفا صدر المدام علة والطلاق

هذا هو الكتاب الذي فيه وصف الله لهدم اضافة الى المحل فيل حكمة
 الى غير ذلك من الاضافة اي لم يرد عليه شفقة له
 اي شفقة اليه
 اصله لا يرد عليه

يُليق ولا يصح التعليق وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها
لوقوع عقد زواجه به ١٦

الطلاق لأن كلامه انما يقع عند وجود الشرط والمالك

عند وجود الشرط فيعم وهذا المعنى قلنا بشرط صحة التعليق

فهم في صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك اوال سبب

فلان على شيء ثم فسر الشيء اوقال على عشرة وثيق ثم فسر انيق
او قال على درهم وفسرها بعشرة مثله وحكم هذين النوعين من
البيان ان يعبر موصولا ومقصولا **فصل** في بيان التغير وما
بيان التغير فهو ان يتغير ببيان معناه كلامه وظهوره التعليق
والاستثناء وقد اختلف الفقهاء في الفصلين فقال اصحابنا
المعلق بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وقال الشافعي ثم
التعليق سبب في الحال لا ان عدم الشرط مانع من حكمه فائدة
الاختلاف تظهر فيما اذا قال لاجنية ان تزوجتك فانت
الق او قال لعبد الغيران ملكتك فانت حر يكون التعليق باطلا
لان حكم التعليق انعقاد صدر الكلام علة والطلاق
لعتاق ههنا لم ينعقد علة لعدم اضافته الى المحل فبطل حكم
التعليق فلا يصح التعليق وعندنا كان التعليق صحيحا حتى لو تزوجها
الطلاق لان كلامه انما ينعقد علة عند وجود الشرط والملك
عند وجود الشرط فيصح ولهذا المعنى قلنا بشرط صحة التعليق
فقر في صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك والى سبب
الشرط في صورة عدمه

ملك قوامه و ملك
 طوبى الخواص كما تفرع عن سلكه
 الا بغيره و بعد ان يفرع على اسفل
 فقلت فيه هو ان الملكين
 من اسبب هذا و من الملكين
 اسبب هذا و من الملكين
 ما يمنع هذا و من الملكين
 فانما ناسخه من اسبب
 الشك و منه من اسبب
 لاسبب هذا و من الملكين
 و من الملكين من اسبب
 انما هو من اسبب
 انما هو من اسبب
 انما هو من اسبب
 انما هو من اسبب

الملك حتى لو قال لأجنبية ان دخلت الدار فانت طالق شتم
 زوجها ووجد الشرط لا يقيم الطلاق وكذلك طول الحرة يمنح
 بوزن نكاح الأمة عنده لان الكتاب علق نكاح الأمة بعدم الطول
 فعند وجود الطول كان الشرط عديمًا وعدم الشرط مانع من الحكم
 فلا يجوز وكذلك قال الشافعي رحمه الله لا نفقه للسبق لا اذا كانت
 حاملاً لان الكتاب علق الاتفاق بالحمل لقوله تعالى وان كن اولا
 حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط
 عديمًا وعدم الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لا يمكن عدم الشرط
 مانعاً من الحكم جاز ان يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الأمة ويجب
 الاتفاق بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم
 الموصوف بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذلك الوصف عنده
 وعلى هذا قال الشافعي رحمه الله لا يجوز نكاح الأمة الكتابية لان النسب
 الحكم على أمة مؤمنة لقوله تعالى من نيا تكمل المؤمنات فتقيد الوصف
 فيستلزم الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية
 ومن هو بربان التقييد الاستثناء ذهب اصحابنا الى ان الاستثناء

[illegible]

۲ حواشی اصول فاشی متعلقہ صفحہ ۶

وبينه ففكر ففكر وقد تيقن ان المستثنى عند الطعام المقدر المساوي لشدته
 كذا المستثنى منه الطعام فتم شيل الكيل القليل والكثير عندنا المستثنى ظاهره
 الجاهل اى حال المساواة بلا تقدير اى يحرم جميعه فى كل حال من الاكل
 واشتد الخلاف بين المساواة والمجازفة والاحال المساواة فالحكم بالباقي بمحكم
 حرمة المفاضلة والمجازفة فقط وكلها يداخل تحت الكيل فعلى هذا القول لا كثير معنى
 التفرع بل هو باختلاف التقدير **مسألة** قوله **سبحي** العاجز يخرج من كل
 غنة لان التسوية انما هى بالمعيار وهو عند الشرع فى الطعام ذو الكيل بالاجماع
 وبكثيره كالكيل وبديل العرف العام حيث لا يباع مادة الاكيلة وبديل الحكم
 الاضافى ان اتفاق ما دون الكيل فى الطعام لا يلزم التعليل بالقيمة فلو كان السوى
 فلم يفت من الثمنيات التى لا تعبئة التسوية الاضمار من ذوات القيمة كالمشغى
 ترك التساوى فى الكثير لافى الطلوع ولا فى القليل فحاشا ان لا يسموا الطعام
 اصبغ من الكيل لا مساواة مساو او المبالغ اليه هو نصف العمل لان التمايز
 لم يثبت الكيل فيما دونه كذا قيل قلت فعلى هذا كل الرطل عدس الوزن الكيل
 والا فهو ايضا مساو **مسألة** قوله **غيره** الخ فاللزم فى الزينة كان شهوا
 من على فانه الى الزوم الحفظ اى على حفظ لا وجوب فهو صرف الى المجازاة
 او المجازاة **مسألة** قوله **من حمله** الخ بدأ عند جاهوا اعنده فهو
 بيان التعليل فلا يخرج مقعولا ولا هو معصوا فالتامل فابناء على ما عرفنا من الاختلاف
 بينه وبينه ان الحقيقة عند اول وعندنا المجازاة المتعارفون اول وانما انما تعارف
 فالتقصير لزم بحقيقة الاعطال والاسلاف لانه مطاوعهما واشتراطه اذ لم يات خبريا

وعليه فانك لم تلحق حقيقة بل تهربات لا اعلمها وكذلك اسدق اخذوا حياض الكلاب
بهنا متعارف عند القرية كما اذا قلت كسرت فمك نيكس وقطعة فمك قطع وعطية
فلم ياخذ وقطعة فمك قطع ولا ظلمت فاشية ولذا اعتبره ولعل الاشبه بوجهها
لهذا المتعارف المستفيض ولا نلاحظ عن لزوم تحسن التخييل في تصوير بيان
التغيير كما مر في كلمة على قلنا كما في معنى بيان التغيير على لقاء الحقيقة المتعارفة
بعد التغيير ولم يتصور لنا وعلى لزوم المحاذرة من المتعارف للحقيقة وعلى الحد
زعمهم في ما تصورنا اخذوا ذكره مطلقا واشبه به الى انه متعارف فغير مستطاع
قوله **فصل** **الخ** **المن** حيث انه مفيد بوصف فان بعضه موجه نحو بعض
به لولا الوجه من الوجه من حيث انه امر واجمال امور متحدة في كونه لا ياتي
حتى تدفع فلا يصل دخل في اعتباره تغييرا لسانا كما كان حاله في غيره ولا يغيره
ظاهر ومنه التغيير الى التعليق وان فصله عنه في حيث وجوبه عند الكلام من غير
له كما في قوله فاما التغيير مما لا يتصل به في قوله واعتبره في كنهان على التغيير
نحوه واما التغيير في كنهان الاصل لان وجوبه لا يغير الا بالان
يتوقف على آخره فلا يكون نسخا كما في قوله الاصل هو على ذوالجمع القدر الذي
ابن عباس من محبة مفصولا في قوله الاستشهاد في قوله الشارح الذي وقد نقلت
في السعيد بن منصور وابن جرير والطبراني وغيرهم من جوازه وجوبه في حديثه
لحقني حديث تغيير العين على الشبر راء اصحاب السنين نقلت من حديثه في الاصل
الاصل مع ان يمكن ان يراد به النية متصلا والمتعلق منفصلا ١٣

[illegible]

١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

فيجوز ذلك من صاحب الشرع ولا يجزئ ذلك من العباد وعلى هذا
 ما استثناء الكل عن الكل لأنه لا ينفك الحكم ولا يجزئ الرجوع عن
 ما استثناء الكل عن الكل لأنه لا ينفك الحكم ولا يجزئ الرجوع عن

الأقرار والطلاق والعناق لأنه ليس للعبد ذلك ولو قال
لفلان علي ألف قرض أو شئ البتة وقال وهي زينة كان ذلك

بيان التغيير عند ما فيه موصولا وهو بيان التبدل عند التغيير
فلا يصح وأن وصل ولو قال لفلان على ألف من ثمن الجارية باعنيها

ولم اقتضها والجارية لا أثر لها كان ذلك بيان التبديل عند الخليفة
 تبديل لما ضمنه الاقرار من التبديل
 لان الاقرار ببلورم الثمن اقرار بالقبض عندها ان المبيع اذ لو هلك
 بغيره

قبل القبض يتقسم البيع فلا يبقى الشك في البعث الثاني في سنة
 ١٢٥٠ م ان الرسول قال على القبض المقسود
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر من عدد البيع والحصا فصل
 وكذا سنة ١٢٥٠ م

في اقسام الحج جبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة الكتاب
في حق لزوم العلم والعمل به فان من اطاعه فقد اطاع الله فمأواه جنة
انواع الحج واجب لا مندوب ولا باقية ولا متغيرة

من بحث الخاص العام والمشتراك والمجمل في الكتاب فهو كذلك

[illegible][illegible]

7267

قوله بمنزلة الخ لقوله انه وانطلق عن البهي ان هو الا دعي ويحي وقوله
وما انكم الرسول فخره وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله من اطاع الرسول فقد اطاع الله وقوله
من اطاع الله والرسول فادرككم من الذين هم الاية وغير ذلك من النصوص والافعال
منها لا تعد ولا تحصى ويحكي في الحديث جميع اقسام الكتاب وما سبق الا انه يحكي في ذلك
استغناء ويكره في بحث الكتاب ولان النقل بالمعنى كان مستغنياً بنسخه فلا يقطع فيه
بكونه من الالفاظ البنيوية حتى اجل مقتضاها ثم نرجم اصل قد بقي سواء كان الخبر
مستقراً او متغيراً او من الالفاظ ولزوم العلم لم يبق الا في المتواترة القطعية فكنتم
الشبهة في الرسول والنقل في المشهور وحضر الواو فان المشهور قريب من القطع فحصل
بعلم الظالمية اتوى من ثلثه الظن وخبر الواحد يقيد غالبه الظن لعدم القطع بهذين
الظن في الرواة المتوسطة بيننا وبينه وبما هي الاستغناء في قوله الا ان الشبهة
وهو مستغناء من قوله بمنزلة الكتاب في لزوم العلم فقط لاس كونه بمنزلة في لزوم العلم

ملفوظات مولانا مفتی محمد شفیع صاحب

هذا الاسر وقيل في الاستا اياه بالقول وبلغه الى المتوفى في الثاني والثالث من السنة
الثانية ليعينه من القطع وكفره عليك كون الكفار بدعة لانصاره الى تحطية سلف
الحكم وسوء عترة ومن قال ثم لم يجد المتواتر القطعي في الحديث وقد اوعا به من بعده
في حديث من كذب على محمد عليه السلام فقد كفر من النار رواه اجمع كثير وخبر غير من الكبار
الصحيحة كما استوفينا طرقه في تنسيق النفاذ شرح مسند الامام وحديث الاعمال
بالسياق فمشهد رواه محمد بن الفضال وطرق غير ذمها على اركان من الاتحاد
الى يحيى بن سعيد الانصاري ثم اخذه عنه اكثر من المائتين منهم الامامان ابو بصير
وانك وغيره والشيوخ اكثر من كثر حديث المسيح على الخلفين والرحم والاعمال من المتواتر
والكان معنى كافي الدرر المتناثرة في الاحاديث المتواترة للسيد على
قوله حديث المسيح الخ قال ابن عبد البر رواه عن النبي صلى الله عليه
سلم ثمانين اربعين فتبعهم حزين عبد الله البجلي روى حديثه الشيخان والبودوا
وابن خزيمة والحاكم والطبراني في اوسطه والشيخان في شعبة روى حديثه الامام
السنة والحاكم في مسنده ذكره والشيخان في مع بيان الوقت وسند بن ابي وقاص خرج
حديثه التجاري وابن ماجه وعمر بن ابية حديثه عند التجاري وحديثه في بيان
اخرج حديثه مسلم وبلال بن رباح حديثه عند مسلم والنسائي والحاكم وابن خزيمة
في السبع في الجمع كافي حديثه الغيرة عند الطبراني وشريدة حديثه عند مسلم
والارادة وعلى حديثه عند مسلم في التوقيعت فقط جعل لابن خزيمة في بعض
ومن ابن بن حصال حديثه عند الترمذي وابن ماجه والنسائي وابن خزيمة و
ابن حبان في صحيحها واحمد في مسنده والطبراني في معجمه والنسائي في مسنده
والدارقطني والبيهقي في مسندهما وصححه الخطابي وخبره من ثابته حديثه عند الترمذي
وابن داود وابن ماجه وصححه ابن حبان في التوقيعت وثبوته حديثه عند احمد

ومنه في الصحيح وغيره حديثه عند النضر والى يعلى والى ابن عماره حديثه عند ابى داود
 وسهل بن سعد حديثه عند ابن ماجه وفيه ضعف واخرجه ابن السكن في صحيحه
 صحيح والنسب بن مالك حديثه عند ابن ماجه وابن حبان في صحيحه والطبراني في
 اوسطه وعائشه حديثها عند النسائي وفي التوقيف وعند الدارقطني في التاميم
 والاحكام والابو بكر الصديق حديثه عند محمد واسحق والزبيري في مسانيدهم وابن جرير
 وابن حبان في صحيحه والطبراني في اوسطه وحسنه الترمذي عن النجار في التوقيف
 بلفظه وقت والدارقطني في خص وعوف بن مالك حديثه عند اسحق والبيهقي
 والطبراني في اوسطه والابو يوسف حديثه عند اسحق بن ابي حنيفة والطبراني في البزورية حديثه
 عند محمد والبيهقي والابو زرعة حديثه عند النضر وابن عثاس حديثه عند النضر وجابر
 عند الطبراني واسلمه عند النضر واخرجه الترمذي في التاميم والرفيع وسلمان الغفاري
 حديثه عند ابن حبان في صحيحه باسناد حسن وفيه ضعف بن كسب حديثه عند الطبراني
 واليعقبي واسانيد بن شريك حديثه عند ابى يعلى في مسنده في التوقيف وفيه
 المتن بن الاشعث كذا نكاه والبيهقي بن حبان حديثه عند الطبراني في التوقيف و
 عند ابن عدى في الكامل والبيهقي بن مسلم عن ابيه حديثه عند الطبراني والنضر
 والابو بكر حديثه في مسند الطبراني وسلم بن عيسى عن ابيه حديثه عند اليعقبي في
 التوقيف والابو داود بن اسعد حديثه عن ابى شبيب بن اسحق وسعد حديثه عند
 ابن عدى في الكامل والنضر في مسنده والطبراني في اوسطه في التوقيف
 وامر سعد بن النضر حديثه عند ابن عدى وخالد بن عرفة حديثه عن ابى شبيب
 عند اسلم بن مسلم في التاميم واسلم بن عيسى حديثه عند الطبراني والابو امامه
 حديثه عند الطبراني واليعقبي وفيه مردان بن ابى سلمة مجهول وعمر بن
 بن اسير وعبد الرحمن بن بلال وعمر بن بلال وعمر بن حزم وعبد الرحمن
 بن حسنة احاديثهم عند الطبراني وعبد الله بن رواحة واسانيد بن زبير
 عند الطبراني والملك بن سعد حديثه عند ابى نعيم في المعرف في التوقيف والبيهقي
 حديثه عند ابى نعيم في التوقيف وابن عمر حديثه عند الطبراني في التوقيف
 يره وابو زرعة حديثه عند الطبراني في اوسطه في صحيح الموقن قال ابن عسبر
 عن ابي الحسن الصحابي في انكار المسح الا عن ابن عباس والى هرة وعائشه
 ابن عباس والابو برة حديثها عنهما لا اسانيد الحسن خاتم ذلك واما
 حديثها انما احالت طرفك على اثاره رواه ابن ابى شبيب عن ابن عباس
 والبيهقي ولا ثم تدفن ياروى عن الثلاثة من احاديث المسح فذكرت
 حديثه متواترا قولوا وفعلا وكذا التوقيف وهو فيكم سواد القوم
 خرجهم اى على الزاني المحض حديثه احاديثه فاشبهت بغيره في التوقيف
 حديثه بجم ما خرج مالك رواه الجماعة بالفاظ وطرق مختلفة مطولا وقصرا
 حديثه بجم النامية وحديثه بجم الحديث والبيهقي في التوقيف حديثه بجم
 حديثه بجم مسانيدهم ومعهما فيهم ومنها حديثه بجم الحديث بجم رواه

بہ خواہشی اصول الشاشی مسوقہ صلیحہ

عبدول وولد الايجلدين عنهم ذوالعص ودايچي ستم اكر اكر ايشيخ ولي الله الدهلوي مرج
يان معني العدا الله فيهم ليس ما ذكرنا ليعني عدم التقيد بالكذب فقد كان هذا في الجوديت
عند سويكنا لانه لالكفر سواد دخل في الفتنة اولاد سواد وصد رسته شيخي حسن فعل الحمد
اولاد وعلما تحقيق ثم اخلف في رواية اهل الجهرى كالر وارض تقييل انبل سطلنا
وتقبل اولادنا انرا لوكان داعية الى بوعتة القليل والافيا تقوى بوعتة والاقبل لالتر
عدي من ثابت رارضى قال خرج في كثر افلاجرة بما في تنوير المنار
بعض الكبار اسلف قوله **وهناك** الخ وبعدها عاكبي ثم فميدناه المردم خلفه فبدا
ثم القيات عليه بغير حدوده وعلقتة ذكرته على اسادة لفرقة في سنة الى دين اولاد وقلنا لير
العلم كما في الله ان لكن المساعدة لعلنا طبعه المعنى فيمالا ستم فميدناه المردم وارضى كما في الخ
فما قيل خبرنا سلف العدا لية قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وارجوا له ولا جبر الا كما
المعنى والمعقود والمغفل للعدا الاسلام والعقل والضمير ۱۱

۱. خوشی اصول انشائی تنظیم و تزیین

سنة قوله حديث الاسعدي في الخ ردا في الآثار عن أبي خزيمة عن
مفسر بن رواف عن الحسن البصري عن حماد بن عمار في الصلوة اذا قبل رجل اعي
من قبل القبلة يرد الصلوة والقوم في صلوة الكبر فوضع في رقبته مناسك بعض القوم
حتى تفتقه فلما فرغ من صلوة صلى الله عليه وسلم قال من كان تفتقه منكم فليدركوا
والصلوة وروى عن ابن اسحاق عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
رواه ابن عدي في كتابه عن ابن عمر بن الخطاب عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
والدارقطني عن يزيد بن عثمان عن الأعمش عن ابن عديان عن جابر بن عبد الله عن
رفعه نقابا رواه وكيع والثوري والبخاري وغيرهم عن الأعمش عن حماد بن عمار
اخبرنا حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
في الصحيحين عن ثابت بن محمد الزاهد عن الثوري عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله
رواه ابن عدي في كتابه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
عن الثوري عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
ابن الزبير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
الواقفي بن نافع عن ابن اسحاق عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
ابن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
في غير ذلك قول الحكم الرشدي ورواه ابن محمد بن عبد الرحمن بن ابن اسحاق عن حماد
بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
احمد بن محمد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

[illegible]

[illegible]

صحیح من حیث ان اخبار الاحاد وان كانت قطعية مثل القرآن واجوبه العلم والمعرفة عند
مصر سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث فكانت فيها الشبهة من طريق
الوصول اليها فلا يثبت بالقطعي عند معارضة القطعي الذي هو الكتاب والقرآن في الوجود
كالبسطة المشهورة والالزام نسخ القطعي بالقطعي والانساح انما يكون سائر الكتب
يتمكن بالانسان من نسخ وصفه الاطلاق والعموم بالحديث المستبعد لان الكتاب جرح
الوصول قطعي ومن حيث الدلالة على الوصف قريب من القطعية ومفيد العلم بالاطاعة
لشبهة غير شبيهة بالدليل كاحتمال الشجر والنجس وكذا الحديث المشهور جرح
ذاته قطعي ومن حيث طريق الوصول قريب من القطعية العدالة الصالحة كمال اليد
عقلتهم وخلاصهم في الرواية وقطع احتمال كذبهم وما قال انه يفتقر حديثه الى قضاة
الاف من سواد الفكر والتدبر وما قطع طريق اكثر من اثنين بقدر الحديث ورجاله عن
الاستقامت في الحجج والتشخيص في الاخبار ورواياتهم انما يفتقرونها الى جرحهم بحجج
شبههم وادبي او ما هم من غير تدبر ورواياتهم انما يفتقرونها الى جرحهم بالعدا بين
والحسن وتفرؤ وشبهه كعبه الكرم وغيره او لم يدري ان يدوم ويخالفة فانا لا نذكر
وجوه الاحاديث ولا مساوئها الا في القرآن بل في اكثر منها بما يكسر كمال المذهب اكثر من
عدد الزلل والخطي لكن الحكماء عند المعاصرة حتى لا يميل باحدى الايتين عند انقضاهما
عدم تصور رعايتهما وعدم علم الترتيب والمرجح في ذلك ان الواحد ثم بالعلم من غير الترتيب
كرم الله وجهه في قسمته الرواية فالحكم اجدها املا فانا لا نذكر معناه الا في الحجج وبذلك يظن
ما في تخويل الناس انهم ليسوا بغير ممكن في رواية الصالحة فضلا عن الكذب **قوله حديث**
سلسلة حواشي اصول الشاشي في رواية الصالحة فضلا عن الكذب **قوله حديث**
صالح ان اخبرنا في الرواية والشاشي عنه عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن عروة
دخلت على مروان فذكر لي انهم من الروضة وقال مروان اخبرني بسيرة عروة بن قيس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة من ذكره فليتيه في الرواية والعدالة في الرواية
عن شمساهم عن ابيه عن مروان بن الحكم الترمذي قال قال النساى لم يسمع من ابيه
وبخبر الطحاوي ورواه عنه سمع من ابي بكر بن حزم عن عروة بن قيس
عن هشام عن هشام بن كعب واخرجه احمد بن محمد بن حنبل عن هشام بن عروة بن قيس
اخرجه الترمذي واخرجه ابن حبان بن علي بن عبد الله بن ابي بكر وقال لم يخرج مروان
فان عروة لم يلقني به حتى ارسله شطرا الى ابيه ثم لما عروة فسمع منها ما لم يسمع
عروة عن غيره فحصل ثم اخبر عروة عن مروان عن بسيرة قال عروة قد سمعت
الى بسيرة فسالها فحدثته ووقع في رواية القطان ايضا انه قال اخبرني بسيرة
او سمع عروة بالرواية قطعي في نحو عشر وثلاث كسار واخرجه الترمذي ايضا من طريق ابي
من عروة عن بسيرة وفي رواية لابن حبان فليتيه في الرواية والعدالة فانا لا نذكر
والشأن حديثه اخبرنا ابن حبان بن علي بن عبد الله بن ابي بكر عن هشام بن عروة بن قيس
بلفظ من سمع فليتيه في الرواية والعدالة فانا لا نذكر في الرواية والعدالة فانا لا نذكر

شاشي في هذا الباب كما حكاه عن البخاري في حديثه في ذلك ولكن اصل بالانقطاع قال
البخاري لم يسمع من ابيه عن هشام بن كعب واخرجه احمد بن محمد بن حنبل عن هشام بن عروة بن قيس
عن مروان بن الحكم الترمذي واخرجه ابن حبان بن علي بن عبد الله بن ابي بكر وقال لم يخرج مروان
فان عروة لم يلقني به حتى ارسله شطرا الى ابيه ثم لما عروة فسمع منها ما لم يسمع
عروة عن غيره فحصل ثم اخبر عروة عن مروان عن بسيرة قال عروة قد سمعت
الى بسيرة فسالها فحدثته ووقع في رواية القطان ايضا انه قال اخبرني بسيرة
او سمع عروة بالرواية قطعي في نحو عشر وثلاث كسار واخرجه الترمذي ايضا من طريق ابي
من عروة عن بسيرة وفي رواية لابن حبان فليتيه في الرواية والعدالة فانا لا نذكر
والشأن حديثه اخبرنا ابن حبان بن علي بن عبد الله بن ابي بكر عن هشام بن عروة بن قيس
بلفظ من سمع فليتيه في الرواية والعدالة فانا لا نذكر في الرواية والعدالة فانا لا نذكر

ملاحظات على أصول الشاشي متعلقة بصفحة ٣٤

<p> او انما في كتاب الامانة او الاول كالنوم والاعمال في الحقيقة طرق اخرى في الشاشي مسكوك الاجابة عن احاديث مخالفات في الاول كخران سمي في الاول في الشاشي مرفوع ومنه موقوف اما الاول في حديث خلق بن علي وحديث الي امانته وحديث عصية بن مالك الخطمي وحديث جارية من بني خزيمة وحديث عائشة في حديث خلق بن جابر الروادوني والنسائي والترمذي عن ملازم بن عمر وعن عبد الله بن عن قيس بن طلحة عن ابيه مرفوعا في ابو الالبقة من كتاب رجب بن حبان بهذا الوجه وقال الترمذي هو احسن شئ يروى في هذا الباب والخلق الطحاوي عن ابن المديني هو احسن من حديث ليرة وقال الفلاس هو عندنا اوثق من حديثنا وقدير يروى عن قيس روجه آخر فراه عنه محمد بن جابر اخيرا من ما واليوب بن عتبة اخبر جده واليوب بن محمد اخبر ابن عدي وعكرمة بن عمار اخبر جده اليه عن وقال عكرمة امثلي هو لما ووقد ارسله محمد بن جابر ضعيفا في والنسائي وقال البخاري ليس بالقوي وقال ابو جاتم سار حفظه في الآخر </p>	<p> وحيث كتبه وقال ابن حبان كان اعني يلقن في كتبه ليس من حديثه ووجه ابن عتبة قال من قبل من احمد ضعيف وقال في موضع آخر لعله الامانة لا يعبر حديث يحيى بن ابي كثير وقال الدوزي عن ابن معين قال ابو كامل ليس بشي وقال في واخبر جاني وعمر بن علي وسلم ضعيف زاد عمر وكان يسيئ الخطا وهو من اهل الشام وقال اجملي كتيب حديثه ليس بالقوي وقال البخاري هو عندهم لم يروى في والذبي وبهذا الظاهر عدم معارضة حديث طلحة في مسند الذكر كحديثه في مسند لانه لا طريق له الا من واليوب وحديث الي امانته اخبر ابن عتبة مرفوعا في انما هو جرحه من كتاب وفيه جرح من الزبير كذا في نسخة وكره النسائي والدارقطني وحديث عصية بن جابر الدارقطني مرفوعا في احمد كذا في الصلة انا فعل ذلك وفيه الخلف ابن اجماع قال ابو جاتم احاديثه منكرة يحدث بالابليس وقال الدوزي منكر الحديث جدا وقال ابن عدي احاديثه منكرة عامتها لا ياتي عليها انظر والذبي ١٢ </p>
--	--

الموضحة حالت من النقائص وقال ابو داود وكان غير ثقة وقال النجاشي
يكره فيه نقد النبي وعن حديث عائشة ان فيه عبد الله بن
عبد الله بن عمر العسري صدقة بن حسين وقال الحارثي حديثه مشهور
اما حديثه فيكون في تركه وكان كذا بانفردت حديثه وقال النجاشي
مشرك وقال البخاري تارة يكون فيه تارة يسكت عنه وقال ابن عمر
عائشة لم يرويه ثنا كريمة ابنتا والاسماد والفداء القديسي وفيه ان لا يرويه
وعن حديث جابر ان فيه اسامه بن زيد ولا يجوز به عندكم علماء
موصول كما مر وعن حديث زيد وقدر رواه البزار والطبراني
ما مر وجوابه سبق اليهم وعن حديث عبد الله بن عمر وان فيه
اخلاقا وفيه للاس لحد ثقة الرواة وعن حديث ابن عمر
واخرجه المطحاوي ان فيه صدقة بن عبد الله صدقة المطحاوي
واحد البخاري وقال ابو ترعة كان قريبا لي وقال
ابن شير صنف وردي عثمان بن سعيد عن يحيى ضعيف وكذا
صنفه النجاشي والدارقطني لكن قال ابن ابى حاتم محمد بن حنفية
وانكر عليه القدر فقط وهو له نقد ابو حاتم عن وضم قال الا انه
كان ليؤيد القدر وعن حديث طلق ان فيه عينة ضعيف وكذا
حماد بن محمد الخفي وقد سجد عن الكل سئل الوضوء على اللغوي
فيه انه خلاف عرف الشرع وخلاف جريح فاني لبعض الطرق وقال
البنجوي حديث طلق مشوخ بحديث ابى هريرة لان اسلمه
عن ق. وم طلق مشاخر واجيب بانه مشهور انه موثق على انه
لم يكن ثانيا ولم يثبت وفيه ان الثابت من لفظ النجاشي
حين قدومه الاول وكذا اسن رواه ابن ابى ربيعة وعبد البر
والشافعي احاديث اخر اليهم حديث ابن عباس اخيرا ابن عمر
وحديث سعيد بن مالك اشرف المالك حديثه وعن ام سلمة وفيه
عائشة اليهم وبهذا نظر الفقهاء لثقة وعنه وسننا في جاشه فالاول
ان يوفق بين الاخبار فيعمل الامر على التدرج في ترجيح الحديث
كثيرة انما كبار الصحابة وتبعهم لنا فانه قول علي وابن مسعود
وعمار وحذيفة وابن عباس والي الكدر دار وعمران بن خلف
ففيه عن عمر وابن عباس وابن مسعود والي هريرة وسعد بن وقعة
قال ربيعة الرازي والبنجوي وسننهم كذا الحسن بن صالح
وسعيد بن الربيع والغني وبقوله قال عمرو البهريرة على خلافه

الموضحة حالت من النقائص وقال ابو داود وكان غير ثقة وقال النجاشي
يكره فيه نقد النبي وعن حديث عائشة ان فيه عبد الله بن
عبد الله بن عمر العسري صدقة بن حسين وقال الحارثي حديثه مشهور
اما حديثه فيكون في تركه وكان كذا بانفردت حديثه وقال النجاشي
مشرك وقال البخاري تارة يكره فيه وتارة يسكت عنه وقال ابن عمر
عائشة لم يرويه ثنا كريمة ابنتا والاسماد والنقاد القديمي وفيه ان لا يرويه
وعن حديث جابر ان فيه اسامه بن زيد ولا يجوز به عندكم علماء
موصول كما مر وعن حديث زيد وقدر رواه البزار والطبراني
ما مر وجوابه سبق اليهم وعن حديث عبد الله بن عمر وان فيه
اخلاقا وفيه للاس بعد لغة الرواة وعن حديث ابن عمر
واخرجه المطحاوي ان فيه صدقة بن عبد الله صدقة المطحاوي
واحد البخاري وقال ابو ترثة كان قريبا لي وقال
ابن شير صنف وردي عثمان بن سعيد عن يحيى ضعيف وكذا
صنفه النجاشي والدارقطني لكن قال ابن ابى حاتم محمد بن
داود انه عليه القدر فقط وهو له نقد ابو حاتم عن وضم قال الا انه
كان ليؤيد القدر وعن حديث طلق ان فيه عينة ضعيف وكذا
حماد بن محمد الخفي وقد سجد عن الكل محل الوضوء على النجوى
فيه انه خلاف عرف الشيع وخلاف جريح في بعض الطرق وقال
النجوى حديث طلق مشوخ بحديث ابى هريرة لان اسلمه
عن ق. وم طلق مشاخر واجيب بانه مشاخره موقوف على انه
لم يكن ثانيا ولم يثبت وفيه ان الثابت من لفظ النجاشي
حين قدمه الاول وكذا اسن رواه ابن ابى شيبه وعبد البر
والثاني احاديث اخر اليهم حديث ابن عباس اخيرا ابن
وحدثه سعيد بن مالك اشرف المالك حنيه وعن ام سلمة وفيه
عائشة اليهم وبهذا نظر القوي لثقة وعنه وسننا في جاشه فالاول
ان يوفق بين الاخبار فيعمل الامر على التدرج في ترجيح الحديث
كثيرة انار كبار الصحابة وتبعهم لنا فانه قول علي وابن مسعود
وعمار وحذيفة وابن عباس والي الكدر دار وعمران خلفت
فيه عن عمر وابن عباس وابن مسعود والي هريرة وسعد بن
قال ربيعة الرازي والنجوى وسننه كذا الحسن بن صالح
وسعيد بن الربيع والنجوى والنجوى قال عمرو البهريرة قال في حديثه

ملحاشية اصول المشافى متعلقة صفحته ٤

وقال لا يردّه احسن اهل العلم لولا فيه غير وسع ان موخره ما
وقال ابن ابي عمير حديث ابن عباس ونقل ابن حجر عن ابن
الذؤبي في تحفته عدد من رواه فزاد على عشرين صحابيا وصح
طريقه حديث ابن عباس والى هريرة والاميرع للاستدلال بالحد
الا ان يثبت ان يزعم منه تخصيص الكتاب وهو قوله ثم استشهدوا
سنيدين من رجالكم الاية وتخصيصه بخبر الواحد لا يجوز
كما تقر في موضعه بالادلة القاهرة ١٢ ط قوله البينة الخ
اخرجه الباقين من حديث ابن عباس بهذا اللفظ ورواه الدررني
عن عبد الله بن عمرو بن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
وبه اخرج محمد بن الحسن وزاد في حديثه الدررني في آخره الا اني ا
ولعله باعرفت سابقا في قصة اليهود وقد اجاب عنه الطحاوي
بما قد بيناه واخرجه الدررني في مسنده وروى في كماله من حديث ابي هريرة
قال ابن عدى اضرب فيه مسلم بن خالد واخرجه الواقدي في سننه
عن برة بنت ابي خزيمة واصله في الصحيحين لم يثبت البينة على الدعوى وان
على المدعى فبذنه الطرق وقد علم انه مشهور بل احاديث الصحيحين
الجميع كما لم يتر في صفاه ما في الصحيحين من حديث الاشعث مرفوعا
بلفظ الكذب بينة فقلت لا تقال لليهودي احلف وفي لفظ شاذ
او سميت وما في صحيح مسلم عن والي بن حجر في قصة الرجل الكندي
والرجل الحضري قال له الكذب بينة قال لا قال فلك بينة فيكونا
قاصيا على الحديث ليشاهد ويمن وقال صدر الشريعة في التوضيح انه
لم يعلق احد حتى احدثه وابنده سعادته وليقتل من جلدته بعد محمد بن
والحديث رواه محمد في انما عن ابيهم موقوفه والخالفه طاهرة لان
العقبة تنافي الشركة علان الاستغفار في اللام اليه شاف ١٢
ط قوله كان ذلك الخ عدم شهرته فيما بينهم فيما يعم به البلوى
امارة على نسخ او بطلان وهو مذنب الى الحسن الكوفي من اصحابنا
القداء ونحوه المتأخرين ولذا لا يعمل بخبر الجبر بالنسبة وخبر رفع اليدين
عند الركوع والرفع منه وخبر مسح الذكر وخبر الوضوء كما سنده النمار
وخبر الوضوء من محل الجبارة حيث يحتاج فيه الى كمال الشروع وال
لانه مما يجر به البلوى وهي مما يحتاج الى معرفتها الخاصة والعامة وقد
بقيت على الاحاد ولم يهيل الى حاله المتفق العام ونذا وجه آخر لشرحه
اخبارنا على اخبارهم في هذه الابواب فليس هذا هو المقصود بالمراد

والقياس بل هو ترجيح ما ثبتت به من الاحاديث ط قوله
لا يقبل الخ فلا يحكم بطلان العقد ونظره فيما يجره خبرنا انما
ارصفتها فدا تخرج بانها لان خبرنا مخالف للنظر لان النكاح
حاصل لشبهة وحضور جاذ فلو كان الرضاغ نائبا لم يثبت عليها
وعلى اشد وجه واقربا انما ان يثبت سبب حرمه ومن حيث لم يثبت
ولي ان غير صحيح بخلاف الرضاغ الطاري لان لا يحالفت الطاهر ثم هذا
كله فتوى وقضاء واما الفتوى والدانية والوسع فهو ان يدعى
لهذه الشهادة وقد اخرج الترمذي في جامعه عن عقبة بن الحارث
انه تزوج امرأة فجاءت امرأة سودا قالت اني قد ارضعتك قال
فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا
امرأة سودا فقالت اني ارضعتكما وهي كاذبة قال فاعرض علي
فاتيت من قبل وجهه فقلت انما كاذبة قال فكيف بها وقد عرفت
انها قد رضعتكما وعما عنك قال حديث حسن صحيح وقد روى غير
واحد هذا الحديث عن ابن ابي مليكة عن عقبة بن الحارث لم يذكر
فيه عن عبيد بن ابي مريم ولم يذكر فيه دعما عنك العمل على غيره
لغير اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم احاديث
المرأة الواحدة في الرضاغ وقال ابن عباس يجوز شهادة امرأة
واحدة في الرضاغ وتوخذه يمينها وبه يقول احمد واسحق وقال بعض
اهل العلم لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاغ حتى يكون اكثر
وهو قول المشافى احد قال سمعت ابا رويد بن معاذ يقول سمعت
وكيعا يقول لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاغ في الحكم
وبما روي في الورع اهلنا جمهور على انه لا يثبت الا بكتاب الشهادة
ونقل عن مالك انه يثبت بشهادة امرأتين وقيل بشهادة الخ
وعند احمد بشهادة المربعة كذا قيل ١٢

ايها وهو غائب جازان يعقد على خبره وتزودم بغيره ولا يشهدت
عليه القبلة فاجبر واحدا عنهما وجب العمل به ولو وجد ماء ولا يكتم
حاله فاجبر واحد عن الجماعة لا يتوضأ بل يقيم **فصل خبر الواحد**
في اربعة مواضع خالص حق الله تعالى ما ليس يعقوبه وخالفه
العبد ما فيه الزام محض وخالفه حقه ما ليس فيه الزام وخالفه
ما فيه الزام من وجه اما الاول فيقبل فيه خبر الواحد فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعراب في مسائل
الاصناف واما الثاني فيستلزم فيه العدد والعدالة ونظير المنازعات
واما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عن كان او فاسقاء ونظيرة
المعاملة واما الرابع فيستلزم فيه اما العدد او العدالة
عند ايجافه روح ونظيرة الغزل والحج **البحت الثالث في الاجماع**
فصل اجماع هذه الامة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرجع الدين حجة موحدة لا عمل بها شرعا كرامة هذه الامة ثم اجماع
على اربعة اقسام اجماع الصحابة رضي الله عنهم على حكم الحادثة نصا
باجماعهم بنص البعض وسكوت الباقيين عن الورد ثم اجماعهم فيما

[illegible]

ايها وهو غائب جازان يعقد على خيرة وتزود بغيره ولا يشهدت
عليه القبلة فاخبر واحد عنها وجب العمل به ولو وجد ماء لا يكتم
حاله فاخبر واحد عن النجاسة لا يتوضأ به ليتم فصل خبر الواحد
في اربعة مواضع خالف حتى الله تعالى ما ليس يعقوبه وخالف حتى
العبد ما فيه الزام محض وخالف حتى حقه ما ليس فيه الزام وخالف حتى
ما فيه الزام من وجه اما الاول فيقبل فيه خبر الواحد فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعراب في هلال
والشهر واما الثاني فيشترط فيه العدد والعدالة ونظرا لما ذكرنا
واما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عن كان او فاسقا ونظيرة
المعاملة واما الرابع فيشترط فيه اما العدد او العدالة
عند ابي حنيفة روح ونظيرة الغزل والحجر البحث الثالث في الاجماع
فصل اجماع هذه الامة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
في فرج الدين حجة موجبة للعمل بها شرعا كرامة لهذه الامة ثم الاجماع
على اربعة اقسام اجماع الصحابة رضي الله عنهم على حكم الحادثة نصا
باجماعهم بنص البعض وسكوت الباقيين عن الورد ثم اجماع من لم يما

لم يوجد فيه قول السلف ثم الإجماع على أحد أقوال السلف فما الأول
 فهو مبتولة آية من كتاب الله تعالى ثم إجماع من بعدهم غير المتفق
 من الأخبار ثم إجماع المتأخرين على أحد أقوال السلف مبتولة الصحيح
 من الأحكام والمتبر في هذا الباب إجماع أهل الرأي والاختصاص فلا
 يعتمد قول القوام والمتكلم والمحدث الذي لا يصير له في أصول
 الفقه ثم بعد ذلك الإجماع على لو ثبت مركب وغيره مركب لمركب اجتمع
 عليه الآراء على حكم المحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله الإجماع
 على وجود الانتقاص عند اتفق ومسألة المرأة أما عند بناء على الفقه
 وأما عند بناء على المسألة ثم هذا النوع من الإجماع لا يبقى حجة
 بعد ظهور الفساد في أحد المأخذين حتى لو ثبت أن الفقه غير ناقض
 فابو حنيفة لا يقول بالانتقاص فيه ولو ثبت أن المسألة
 ناقض فالشافعي لا يقول بالانتقاص فيه لفساد العلة التي بني عليها
 الحكم والفساد مقتوهم في الطرفين لجواز أن يكون ابو حنيفة مصيبا
 في مسألة المسح مخطئا في مسألة الفقه والشافعي مصيبا في مسألة
 مخطئا في مسألة المسح فلا يؤيد هذا إلى بناء وجود الإجماع الباطل على

هذا إذا قلنا ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 فليعلم ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 كما في المتن من قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له

والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له

والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له
 والظاهر ان السلف لم يوافقوا في قولهم لم يكن له

بنزلة الشهرة من الاخبار واجب العمل يمكن به الزيادة على الكفاية
 قوله من الآحاد والجماعات واجب العمل وقيل
 تقدم على القياس كرواية الحديث من العقلاء الرواة وانما
 بالصحح لان الضعيف غير معمول به الا في الفضائل وفي غير
 العمل والحرمة ونظيره مستند مع اصوات الاولاد اختصت فيه
 الصماية قال عمر بن لا يجوز وقال علي بن رضى بن جهم
 على عدم جوازها واختلفت في جهة بناء المخومة فيقول
 يوجب بل هو مستلزم اجتهاد وتبليغا كانت ويجوز للمجتهد خلافه كما كان
 اولاد هو قول ارباب النوايسر وجماعة من الاصولييين كابي بكر
 الصيرفي من ان افعية وكالا شعري منهم واحمد والنزالي والبرقي
 وامام الحرمين منهم ورواه بعض المشايخ عن امامنا ومناه ان
 موت المتألف لا يتصل قوله وجبة الجمهور عموم الادلة على عصمته
 الائمة من غير تفصيل بغير دون عصر ثم الاجماع القطعي قد
 يصير ثابتا كالا حصاد او العقل الينا باحساب الاحصاء
 لا يجب العلم به بل العمل به ويقدم على القياس مطلقا كقول
 عبيدة السمانى اجمع الصماية على تحافظة الابح قبل النظر
 على نذب الاستخار في الفجر وعلى تحريم نكاح الاخت في عدة
 اختها وعلى تأكيد المهر بالخطوة الصحيحة وهذا مذهب جمهور العلماء
 وقال بعض نقسانا والنزالي انه ليسين بوجه واما حجة قول الاكثر
 مع خلافات الاقل فاختصوا فيه والجمهور انه لا يوجب به وقيل حجة
 وهو قول ابن جرير الطبري واليرازى سناد الى الحسن الطائفة وانه
 في احاديث الرواة عن وقيل ليس باجماع لكنه حجة وقيل
 اعتبار الاكثر او في وجار خلافة الحق هو الاول لان لفظ الا
 اريد به جميعهم واللازم التزج بلا مرجع وايضا لا يحسد
 ولا جسد فقيس الاستغراق وتفصيل الاكثر من غير تفصيل
 يشير الى النقص وقوله اتبعوا السواد الاعظم لا يقتضيان ولا يجب
 بارادة الاكثر منه علانية معارض من بقوله تعاد ان تلج اكثر من
 في الارض فيضلك عن سبيل الهدى ان القدر القليل لا يوجب
 الحقيقة لم يبرح الا اكثر ومن قال من الحقيقة انه الحق فقد
 اكثر مسائل الحقيقة وهدم بنيتهم اذ كثير منها ما فردوا بها من

الخلافية ما فيه التماثل اكثر منهم في علل الاجتهاد وكس المجيب ان
 هذا الرجل منع من مخالفة الجمهور مخالفا للجمهور فقيس فيما يتماثل
 عنه ويل قد الاجل عظيم وما استدلل به من الحرف كقولهم فيقول
 يكرهون الضيعة فهو اخذ الاصول المشددة من العرف وهدم
 للاصول الاصولية على يد في قوله تعاد قائلوا المشركين كانه
 في قوله يا ايها الذين آمنوا في جميع صيغ المومنين الكثرة والجمع
 وبين الانباء قصر وهدم مدرو فيه مجازير ومقاسد لا تقتضي الاستصحاب
 المقام واما قطعية خلافه الصديق فاختصا به جميع من النصوص
 على حقيقة ما اختاره الصماية لا يجوز الاتفاق على ان عبادا هم
 يتخالفة وهو قول الرواة فضل فهو من الدالعين ولو بعد ايام واما
 سجد بن جواد فيكون مسلمة من اجل اطلاق العقد وسعدا لا يتبادر
 والشروط اتفاق اهل الاجتهاد من عرت به ظاهر الاتفاق من
 المكن او وجد في جميع الكائنات الارض حتى يمنع النقص والاحكام
 عادة وجو الانصاف لا انصاف علوم الفهم وانما ناس من اجاب
 النظام المستقر في شيعته من الروافض وكما دلت على ان الروافض
 اهلوا غيت وعدد باجماعهم في تنوير المنازل من ساداتهم فقل
 وفيما ستم ١٢٠ قوله مركب الخ اي حاصل حكمه الاجماعي
 من تركيب قولين مختلفين من اجل الاجتهاد فيوخذ هناك الحكم المشترك
 واحد مجموعا على اثنين ليسين لهما جهة واحدة فسادا حتى لا يغير
 شيئا واحدا مجموعا مركبا تركيبا واحدا لا يشارع سائر العقول
 فقط في الطيب والمتوجيد التركيب كتركيب الانسان مع اجزاء اجسامه
 فوحدة الحكم منه حقيقة ووحدة العلم ووحدة تربية عنصرية بل
 اختراعية كبرهنا في الحقيقة في مرتبة الكثرة المختصة بلا وحدة من
 على متعة من جهة بين مختلفين او من اجتهادات مختلفة ورويت
 ان المعتزلة يكون الماخذه واحدا وان اختلفت الجهة في الحكم النقص
 لاظهاره بوجود مجموع المسس والى اثنين السعير في شئ وان كان
 نقصها متفقا عليه عينة ما كبطان صلوة العقدي او الم بقرا
 خفت ماسه وكان قد قصد تبليغا سلكا قوله لا ينبغي الخ
 وهدم بجاء الاتفاق على التوكيد الفكر لكن متى الحكم على تغيير
 قطعيه عنه فانفساد احد الماخذين فقط يكون عدم قسا والماخذ
 وهو انية كانت في اثبات الحكم وانما يرفع الحكم عنه فسادا لا

جميعاً كما اذا ظهر ان ابا حنيفة كان مختلفاً في مسئلة التقى ومضياً في
مسئلة ليس فيكون الشافعي لا محالة على عكسه فيبطل كلا الاخيرين
ويظهر صدم وجود المناقض اصلاً ثم يبيننا صدمه خطأ الى حنيفة
في المستقلتين وخطا الشافعي في المستقلتين خطأ الى حنيفة في
في الادلى واصابته في الثانية وبالعكس وليس لهذه الاربع فساداً
لان اصابت الامام فيها مسئلة الخطا الشافعي فيها وبالعكس
وكذا خطاه سنة الاو الى اصابت الشافعي فيها واصابته في الثانية
يستلزم خطأ الشافعي فيها والرافع للحكم خطأ الامام في الاولى
فقط لكونه مسجل الحاصل من التناقضين اى لتناقضها واما خطأ الشافعي
فيها فنور سنة لم يبق لنا نقض واحد فقط هو التقى وكذا اصابتها
فيها هو حجب لنا نقض واحد هو المسس وكذا خطأ الامام فيها
مسئلة بته فيها على العكس وخطا الشافعي في المسس واصابته
في التقى كاستغفار عن رفع المناقض عن صدمه ويرتفع حكم الحكم
وكذا عكس الامام لهذا وخطا الشافعي في التقى او اصابتها في المسس
يستلزم لوجود التناقضين وصحة الما فدين وكذا انكس سنة
حق الامام ولا يلزم توارده العلمتين المستقلتين على معلول وحده
شخصي جها وهو محال اتفاقاً كما لا يخفى لاختلاف المبادئ بينهما
فيه بناء على ان الاستصحاب سنة ابي حنيفة الحقيقة والحقائق المبدئية
لا سنة المبادئ العقلية عينه والمذاهيم الاعتبارية والتجسس عينها
كما يستلزم سنة البسط واستصحاب سنة شمس الزيادة ان الخلقة
المتقدمة سنة المراتب غاية والقدرة المستترة بيني ولولا انكس

حاشية متعلقة بحدود

وتمسكوا بطرقا وقياسا واسانته واجوبته وكيفية العمل وشروط العمل
 في الزمان ثلثة اجزاء من شاة فليس حرج اليه من المنفعة لا سيما وزنة
 بكماله قوله طهارة السجل المسمى الطهارة وكيفية العمل في العمل
 الا عندنا في الكلياتين لان عملها ليست زوال النجاسة لان
 النجاسة الكونية لم يخرج من كونها بالمركب بالاعتقال حتى يزال بالعرض
 او خيرا بغيره فيحصل بزيادتها الطهارة بل هو معنى اعتبارها في العمل
 من باب الالقاء بغيره في العمل هو السطوح المادية المستطرفة في
 فصول النظران والاشارة بل في الحقيقة ان السطوح المادية في العمل
 هو المزيل بالذات النجاسة وانما كونه سطر النجاسة بالعرض من
 حيث استلزامه في الوجود والظاهرة كما ان الماء البارد يستحق
 للبرق بالعرض من جهة سده السام وكما ان الماء الحار يمتنع وساد
 للبرق بالعرض وكما ان السواد المستعبد مدغرة في المودة بالذات
 وسحرية لحدوث الجرح بالعرض والظاهر في سواد التوكيد في
 قوله عند علم انما كل شيء في الدنيا من الالقاء المركب
 لا البسيط كما استدل الشافعي على وجوب التقريب في الوضوء
 بان اذا ثبتت تقويم غسل الوجه بالآلة وجب ترتيبه الباقى لعدم
 اطلاق الفصل في الاختلافات في الامرين الترتيب في العمل

عدمه في العمل وبيننا المصنفان في الاختلافات فيه بل هو
 باطل بالانفاق لمقتضى هذا المصنف الترتيب في البعض دون البعض
 ومنها انه لا يجوز ان احد بالتفصيل بان ترتيبه في البعض دون البعض
 فيكون ترتيبا لاختلاف في امرين بل هو في كل منهما شي واحد فالتباين الذي
 في احد الترتيبين من التباين ليس بمرتبة في الاخر لاختلاف الترتيب كما
 كان في الاختلافات في التقويم في ترتيبه الباقى في الترتيب
 الترتيب في الباقي لاختلافه في الترتيب وهو ان يترتب
 بالحل والافعال في موهوم يوم الترتيب والافعال في الترتيب
 بيننا وبين الشافعي ونشاهد الخلافات التي هي عن الترتيب في موهوم
 الترتيب في اول الفاء او الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 فقولنا في الترتيب وانما يقيد به انما هو الا فاء في الترتيب في الترتيب
 فاما انما لا يصح الصوم الا في موهوم في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 وانما يقيد به انما هو الا فاء في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 فقولنا في الترتيب فليس هو الا فاء في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 او يترتب من خلافه الشافعي فاما في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 في كل منها الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 الذي انما هو الا فاء في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 من الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب

بأنه ليس احد يقول بصحة الاول دون صحة الثاني مثلاً بان يقول
بصحة يوم النحر لا يقول بانفاة الكلب او بصحة التعليق بان
لا بصحة بسبب الكلب و هذا انما سببه قوله في الفصلين و قوله و هذا انما
صحة الشرع الخ فانه يشير الى ان طريق الاثبات هو ان يثبت صحة الشرع
فيحصل على صحة الاصل ثم يدل صحة على صحة الفرع الاخر فثبتت صحة
وفيه ايضاً وجه من الخزانة الاول بانراة بعد قبول الاصل في جاز
الى اثبات صحة الشرع الاخر لثبوته بثبوت الاصل و الثاني انه يتبين
قوله اذا ثبتنا ان الشيء الخ لانه يشير الى انه يثبت اولاً وثبوت صحة
الفرع ان و الثاني انه يستلزم بالكلية قوله و ثبوت ان ترتيب
الحكم الخ لانه لم يذكر هناك فرعاً آخر لكنه سببه قوله و لو ثبتنا جواز
تلك الخ فثبتت صحة الشرع بعد ذلك اهـ ١٢٨٠ قوله في
الخ و ذلك لان نشأ الخلاف في الفصلين ليس احداً و نشأه في
الاول هو ان غير الخارج من السبيلين ناقض اولاد في الثاني هو
الشيء موجب للفرع لثبوته او لغيره او هو مقرر للشرع و علة اولاد و ذلك
منشأه في موجب البهتان المعتبر فيه يقتضيه جريان القضاة في
بالنس او يقتضي احد الامر من التقوى او الدية من غير تعيين
النصوص و كذلك نشأه في نس المرأة هو اداة المس باليد من
او الجاع منها قلت لعل السراة الاجماع المركب الساخو من
الاختلاف على قولين او اقوال انما يثبت اذا وقع في امر اجبة
وعدة ما فائدة موحدة لمسألة واحدة او مسكتين لما جاز و
فما يلزم اتحاده الاصل الواحد لها و فخر عما عليه و ذلك بناء على ان
هذا الاختلاف للامانة اتفاق على ثبوت قدر رتبة كمين تلك الاقوال
فلا يكون الحق خارجاً عنها لكونه خارجاً عن القدر المشترك الاجماعي
و خارجاً لا جاعاً على نفي غير تلك الاقوال فيكون غير باطلا لكونه
ابتاعاً لغير سبيل المؤمنين و كونه شذوذاً في الشذوذ في النار و قد قيل
بهما قدّم صاحب تنوير المناج حيث تلا الآية و من يشاقق الهدى
رسول الخ و نهجهما بهذا الطريق مع ان نظماً و من يشاقق الهدى
الخ و حيث ترجم قوله ما تولى لقوله و الى كروانهم آتوا ان خبر
مشولى شذوذاً مع ان شذواه لغيره الى ما انفردت اليه و قد جاز
و حيث فهم ان قوله في الحديث شذوذ في النار صفة معلوم و حيث فهم

معنى من شذوذ و قوله شذوذ في النار معنى واحد من الشذوذ و على
معنى واحد و هو ان شذوذ في النار معنى الاول فخرج و معنى الثاني
او دخل و اصل ١٢٨٠ قوله و لو جاز الخ اي المقدم منه
طلب علم حكم المسألة هو القرآن فثبت و جاز فيه لا يطلب من غيره
و هو جاز فيه كان العلم من الكتاب مقدماً على غيره لكونه طلباً
كلما ما رايته مقدماً على الظني و هذا هو الذي عده الحنفية فجاز سببا
لهذا عن المسماة عليهم انهم تركوا و خالفوا الاحاديث الصحاح في
الصحيحين و غيرهما و لم ينظروا الى ما يفهم من القرآن و ليس فيه الاشارة
او دلالة او اقتضاء او اطلاق او محمول و قد وجدنا ظاهرة في انما
انه يلوح من قوله و علمهم انه يقدم احاديث البخاري بل الشك
اليهم على الآتي القرآنية و كغير من آيات ينسخ منها احاديث
الصحيحين و لو آحاداً ثم لبس القرآن عندنا لطلب حكم من
المستحقة ثم من الاحاد و المتواترة لفظاً او معنى فثبت حكم
القرآن ثم الاحاد و جميع انوارها اذا كانت صحيحة مقسمة
على القياس سواء رويته في نقل الفقيه او لا على ما هو المحقق و
سواء دلت على الحكم صراحة او عبارة او اشارة او دلالة او
اقتضاء او محمول او اطلاق او اتم و لا يلزم المراسيل و المنقطعات
اليهم عندنا مقدّم عليه و كذلك ما فيه التيسير التيسير و ما سـ
سند مستور من القرون الثلاثة بل روى عن امامنا ان
الصحيحين ايضاً اولي من آراء الرجال حتى انما تقدمت اقوالهم
بل القائلين اليهم فيما سلف على هؤلاء المقصود ليس ان يثبتوا
اهل الراس و اصحاب الرأى و هم احق بهذا الاسم منها الا ترى
قول الصمد لا سبيل الى العمل بالرأى الخ و نحن اليهم نقول بما رو
عن بعض الأئمة ان الرأى منبهة اذا اضطربت اليها المكملات ثم
الاجماع القطعي مقدم على الشك و الاحاد و المستقولات احاداً
كالآحاد و لذلك لم يسلك في هذا البيان لما قدّم ترتيبه و قوله
ولهذا الخ لان الخبر لو من غير حضرة الرسالة في غير ذلك يحتاج
الى الحديث مقدم على الراس فكذا تنظير لا تمثيل فاجابة كالميز و
والشكوى كالمقياس لانه اجتهاد لكل عامي و خاصي كما ان الخبر
غير كل خبر صالح للقبول ١٢

سنة قوله سئل في السنة التي هي عند وجودها في رواية
 الى قولنا في الصحابة او القياس والاصح الى اية تامة في الايام
 التي خرجت بكثرة الاولاد وهو باطل فشايد ان كماله مشهور في حجة
 صلوات الله عليه قلت اول الكثرة توجب القوة في التوفيق والجزم ان
 البين ان خبر العشرة اكدر واشد وثوقا وارج عند العقل من
 خبر الواحد ومن هذه الجهة تبلغ القوة في التواتر الى الجزم وفي
 الشهادة الى قرينة قرأت في القوة لا محالة منقسمة على مراتب
 اكثر فلهذا يخلو عن خبره في رواية ان الكلام ليس في صحيح
 الحديث والبيئة بالاستقلال بل في نفس الرجلان لا حتى لكثيرين
 وهذا اثر في قياس الى قول المعاني عند من لا يكيد حجة اليه واما
 اذا ترجح احد الرجلين بالخبر فوجاهة بالآية باطل في الاولاد
 اقوى منه وانكاره بحجة اتحاد الجنس كالبقرة وكذا انما سانه
 تعارض الخبرين بالصير الى خبر ثالث او ضعيفا او سبوا واما
 اقوى منها فعليا او قوليا ولو اعتبر اتحاد في الجنس فانما التزم حكم
 الصير الى الخبر لا اتحاد في مطلق الدليل الشرعي او العقل او التوقي
 الا في هذا التحقيق عندنا انه لا يعتبر الرجلان بوصف الذكورة
 والا فوجه اليه عند عدم وجوه اخرى من الرجلان وسواء الذكر
 والانثى في مرتبة الفقه والعلية فلا يلزم عدم فضل عائشة على
 كثير من الصحابة ثم مثال تعارض الآيتين على ما هو المشهور قوله
 شقة في رواية انتم من القرآن بوجوب معيونه او اطلاقا ووجوب
 القراءة على المقتدى وقوله ولو اقرى القرآن فاستمعوا له
 انتم واعدوا عذبا لمنزله فيه خاصة ايضا لقوله الى الخيرة فنهى
 فتعذر عنه ما استوجبه من كان له الامام لقراءة الامام كقراءة
 اخرجه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر
 قال ابو حنيفة ما رايت اكره منه قائله لبيت بن ابي سليم
 قال حدثني عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر
 ابن عتيق ايضا ان باسرا وقال ابن جابر عن جابر بن عبد الله
 وقال الدارقطني كان صاحب سنة انما اكره واعليه الجنب بين
 عطاء وطاوس ومما به قاله النعماني وقال ابن حجر صدوق
 اخلاصه في حديثه فنهى عن ذلك قلت لا اقل من ان يصح
 وشا جابر الكسري قال في الحديث لم يتابعها الا من جوا

سنة در رواية بيت اخرجه ابن عدي في كماله ورواه محمد بن
 الانبار عن طريق ابي حنيفة عن موسى بن ابي عائشة عن محمد بن
 بن شداد عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر
 اسرايل عن موسى بن ابي حنيفة عن جابر بن عبد الله عن جابر
 مسرا وقال الدارقطني بعد ما اخرجه عن طريق ابي حنيفة مرفوعا
 وقد رواه جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر
 وزيد بن جابر عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر
 ولم يسنده غير ابي حنيفة واما ابو الحسن بن عماره ومما يصفه
 واخرجه هو والطبري عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن جابر بن
 سهل بن العباس بن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله
 مرفوعا تفرد به جابر بن عبد الله وهو مجهول واخرجه في سنة
 عن يحيى بن سلام عن مالك بن بلقيط اخر قال ويحيى ضعيف قال
 ابن عدي يكتب حديثه مع ضعفه واخرجه ايضا عن ابن عدي
 ضعيف عن طريق سالم عنه ومن طريق ابي حنيفة عن جابر بن
 اخرجه الطبري في او سطره عن ابي سعيد بن ابي حنيفة في كماله
 ضعفه واخرجه الدارقطني عن ابي حنيفة عن جابر بن عبد الله
 رفعه بكيفية قراءة الامام خافت او جهر اخرجه الدارقطني و
 ضعفه واخرجه ابن جابر في المشقة واخرجه الدارقطني عن
 على مرفوعا بل النص فانه بكيفية ضعفه قلت تضعيف ابي حنيفة
 عن قلة جابر واسامة اذ لم يبق له من كلامه صا و
 عسقية وسخايل وهو اوثق الثقات وقد روى ابن عتيق
 والمؤري وابن المديني وقال ابن عتيق البير الذين يروى عنه
 ووثقه واشوا عليه اكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا
 فيه من اهل الحديث اكثر ما رواه عليه الاخوان في الراية
 والقياس في قد مر ان ذلك ليس بمعيبا وهو الجواب
 ابي حنيفة لبيت اقل مما هو على شرط الشيخين والرفع زيادة
 في مقبوله وفيه مني القراءة لانه خرج تأييد السن كان يراه
 عنه وهو في النظر والعمد يقدم على حديث الاجازة تقدم
 المنع على الاطلاق عند المتأخرين ثم قد عرفت ان الطرق
 الاخر وان صفته بعضها بل لو فرض في صفته كلها كان الجواب
 صحيحا او حسنا لشد بعضنا ببعضه والطريق ولو سلم فلا

تفسير التي ضعيف ذاهب الحديث ونعمون بن عبيد كذاب
 لكن اخبره ابن عدي في كماله من طريق آخر عن بختية عن محمد
 الراوي عن الحسن عنه وقال الخزازي مجهول من شيوخ بختية
 ويروي عن محمد بن راشد عن الحسن وهو مجهول قلنا اول
 الجلالة في هذه القرون ليس جرحا وثانيا ان الخزازي هو ابن راشد
 وثقة احمد وابن معين قاله العيني لكن قال الذهبي محمد بن راشد
 عن الحسن لا يدرى من هو وقال عبد الرزاق ما ريت احدا
 اوسع في هذا الحديث منه والشيخ اسامة بن عيسى بن عامر عن
 الدارقطني اليه واحمد بن الحسين بن عمار في طريقين وبالحسن بن شيبة
 في اخرى قلنا ابن عمار وثقة عيسى بن يوسف وقال شيخنا الكافي
 بن زياد بن عدي وقال ابو عبد الله عن سيفان ما ذكره ليدرك الحديث
 والشمس بن عبد الخزازي اخبر حديثه الدارقطني عن ابي حنيفة عن
 ابن سيرين عن معبد واخبره ابن عدي وقال الباقى معبد لا يصح
 هو اول من تكلم بالبصرة في القدر قلنا هو علق لانه معبد بن ابي
 ذكره ابو سنانة في معرفة الصحابة عدة من صحابهم وقال
 روى ابو حنيفة عن منصور بن راذان الخ ثم قال وهو حديث
 مشهور عنه رواه عنه ابو يوسف القاضي وسيد بن عميرة وغيرهما
 فظهر انه ليس هو الباقى ولو سلم قلنا معبد كما ذكره ابن عمار بن ابي
 في الصحابة وابو احمد في الكافي وابن ابي حاتم والذهبي في تجريد الصحابة
 والشمس بن رطل من الانصار اخبر حديثه الطبراني واحمد بن عمار بن عمار
 يانه خالف نفسه من الحفاظ قلنا زيادة خالد بن الرضا في زيادة حديثه
 في صحيحه واما المراسيل فالاول مرسل ابي الهيثم وهو من اخبره
 عبد الرزاق والدارقطني والنشائي مرسل النخعي والنشائي مرسل
 الحسن رواه الدارقطني وهو مرسل صحيح والرايع مرسل الزهري
 والشمس مرسل قتادة والمرسل صحيح وهي مستندة بالسامية من
 ابن النخعي ان لا يقول بموجبها لاسيما احمد ومالك وعندهما المرسل حجة
 ان النخعي تصحيحا بالمشقة ولقولهم قال ابو ثور وداود وجابر
 عروة والقاسم وابن السيب والوكيع بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد
 وسليمان بن عمار ومكحول وقد رواه احمد عن الزهري
 والحسن ودرست له على ضعفه روى ابيهم مرسل لكن في حديث
 الراوي لا يخرج الحديث فنتدبر وقد فصلنا التمسك بمسبل

وفي شرح الحاشية وفي الحاشية البسيطة على شرح الوفاية
 والسادية في قوله فيجوز الخ قال مالك والنشائي
 اذا خبره حيث في رفقته وسعدان اثقات بحصول الاسن
 بالمرافقة وفي شرح الوجيز بل يشترط مع حجة من
 فيه وجهان نعم وفي قال القفال واحمد لا وان لم يجد بن لم يكن
 لها الخ وهو في المذهب به فيه قولان اخبر مع الواحد ذكره في
 الامداد والتمار جاعة من الائمة ان عليها الطرح وحدها اذ كان ائمة
 وحكي هذا عن الكلبيني وهو قول الاوزاعي وفي ج النقل لا يخرج
 من حديث واحد وقيل السراج عن مودة المالكية يخرج بالمرحوم حال
 سوتين وفي الواحد المأمونة لا يشترط الحزم ولا الزوج ١٢-
 في قوله لا يحل الخ رواه الطبراني عن ابي امامة رفته لاجل البصرة
 سلمة ان سجي الامم زوج اودي محمد وفيه ايمان بن ابي عيسى
 ابن عمرو بن ابي هريرة وابي سعيد وابي امامة فحدث ابي امامة ما عرفت
 وحديث ابن عباس اخبره البزار في مسنده عنه مرفوعا
 لا يخرج امرأة الا وسعها ثم راجع الدارقطني نحوه بلفظ لا يخرج
 امرأة الخ واستاده صحيح وفي الصحيحين من قالوا بلفظ لا تسافر الا
 المصح ذى محرم وحديث ابن عمر اخبره البزار في مسنده فوجعا لا تسافر الا
 قلنا الا وسعها ذى محرم وفي لفظ ثعلب ليل وفي لفظ فوق غلبت و
 حديث ابن ابي هريرة اخبره عنه رفته لاجل المرأة فوسم بالذليل يوم كان
 تسافر لوسم الا وسعها وجعا او ذى محرم منها وفي لفظ تسافر فوسم
 وليمة الامم ذى محرم واخبره ابو داود وابن حبان الحاكم بلفظ ان تسافر
 بريرة والطبراني في ثلثة ابيال وحديث الطبراني اخبره عنه بلفظ لا تسافر
 المرأة لوسم الا وسعها وجعا او ذى محرم منها ورواه محمد بن اثار عن
 عبد الملك بن عيسى عن قرة عن ابي سعيد وفي اخره ولا تسافر
 المرأة الا ذى محرم منها او ذى محرم منها وقول ابي حنيفة وحديث
 ابي امامة اخبره الدارقطني اليه من وجه اخر بلفظ لا تسافر الا ذى محرم منها او ذى
 الا وسعها وجعا وفيه بابر بن بريك الخ في مختلف فيه وثقة بعضهم وضعفه
 اخرون فذكره سنن ابن خزيمة ووكيع وفتح البزيع والشمس
 وابن مردويه والوداود كما ذكره الذهبي في ميزانه وقال الحافظ الشافعي
 ليس من شرطه الا وسعها من ولا اختلاف لا فقال قوله
 في سنن ابن خزيمة في مسند ابي امامة والاسانلة ولا حاكم كونه

حاشية متعلقة صفح ٨٠

المشقة والمتقوية بحسن الاعمال وقبحها باحوال من قبلهم والعلامة
الجامعة لشرتب الاجزية هو صدور الاعمال ونزولها باعتبار
دلالة النفس فليس هذا من اثبات القياس بالقياس في مشقة
عللان القياس الخبي لا شك له واما السنه فاحاديث كثيرة منها
حديث معاذ بن جبل خرج احمد وغيره ورواه الترمذي عن
طريقين من حديث الحارث بن عمر وابن ابي السفيان بن شعيب
عن رجال سراج صحاب معاذ عنه فروجا حين بعث الى النبي فقال
كيتبت تقتضي فقال اقتضى بما في كتاب الله قال فان لم يكن في
كتاب الله قال فبسنه رسول الله قال ان لم يكن في سنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجتهد اعمى قال لم يدركه
وفيق رسول رسول الله ومن حديثه عن اياس بن ابل حصص عن
معاذ بن جهمه قال الترمذي هذا حديث لا تعرفه الا من بذل الجهد
وليس سنده عتدي يتصل قلت هذا معلول بعين الانقطاع
بين الحارث ومعاذ وكون الحارث مجهولا كما قاله ابن حجر لكن
شيئا منها ليس جرحا عندنا فان الانقطاع كالأبالي غير
جرح كما قاله ابن الهمام والمستور من القرون الثلاثة كما بعدل
عندنا من الثقات ثم الحديث منه اهل الاصول من المشايخ القضاة
من الآحاد وقال الغزالي ملقة الماسة بالقبول منها كما في

ومنها حديث عمرو بن العاص واه الشيخان عنه فروجا اذا ذكر
الحاكم فاجتهده ابرار واذا حكم فخطا فداجر واما الاجماع
فقد كان الاجتهاد والقياس شاع وزاع واستفاض بين الناس
والثما بعين فيما لم يوجد فيه نص ونسب من غير شكوكه عسديه
كما يشهد به كتب الحديث والسير الى ان جاء واودو الساجدي
فأفكره ولم ينقل عن احد من سلكه انكاره وما نقل عن بعضهم
من ذمه فانما هو بالقياس العقلي والزمي النفس من غير عتدي
وثقة عني النفس وهذا باطل عندنا لولا ذلك لما نقل
عنهم ما نقل من نصيب الجرح والمعلول وعدة الحامل المتوفى عتدا
زوتجها والوضوء مما سته النار عن ابي بكر وعمر وابن مسعود
ابن عباس وقد دل على حجة العقول الفد فانه اذ ثبت ان
الحكم على جاسته انما توجب في الفرع لغير المتشبهين بالحكم فبطلان
الفد فاذا اقامت المقدمات بعينها وكما طنت ثبت التبرع لها
اليفه كذا وهذا ضروري لا يشكركه الا سكاير وقد اختلفت به القضاة
اليفه حتى سموه في عرفهم تمثيلا وقد يكون القياس قطعيا اذا كان
ثبوت عينة العللة قطعيا كما في قوله قل هو الله اي فهو على ما
عن القربان وقوله تعواظون عليكم الآية عتد عدم الجناح
وفي حديثه سورة البقرة انما من الطوافين الحج عتد عدم النجاسة

ولذا يرجع الوجه الى قيد التسوية في حديث الربوا الى
البيع وقد تقرر في المعاني انما هو المتوجه اليه نفيًا وإيجابًا
فعدمه يقتضي عدم الحكم فاصل وثالثا انهم اقرروا بان اعتبار
البيع بمنع انفكاكه عن المال بقوله تعالى ان يتفقوا باموالكم
مع ان ليس الاستعانة وقوله في الاصول والعقود
لا تخفى بعد الغرض فنذكر في الترتيب وقال بعض اهل العلم
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب
وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر واذن من الرسل
امرأة ولم يمتثل بها ولم يغير من المأخذ فاحتجوا بان قالوا لما
اليرث الا صدق لها وعليه العدة وهو قول الشافعي قال
لو ثبت حديث بروع بنت واشق لكنت الحجة فيما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروي عن الشافعي انه يوجب بصر عن
بلا القول وقال يحيى بن بروع بنت واشق ١٢ كقولهم
الح اى بالقياس على المنصوص بالقرنية او بالنيابة
والحد يشهدوا ابن ماجه عن يحيى بن عمار عن فراس عن الشعبي عن
سروق عن عبد الله وهو والتردي عن يحيى بن محمد بن يحيى
عن علقمة عن ابن مسعود وصححه الترمذي وقال وفي الباب عن
البراء قال وقد روي عنه من غير وجه العمل على هذا عند
الغرض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
وبه يقول الثوري واحمد واسحق ١٢

وبالجمله مطلع النظر المنع المطلق كما في بعض الطرق من منع
مطلق السفر ولذا قلنا لا حج لو بينا وبين مكة ثلثة اميال
ثم ندبنا معتقدا بالقياس اليها لانها يدون الحرم بها
عليها الفتنة ويزداد بالنقصان غير ان اليها لان كثر من يشتر
ترغبها وشيها للفتنة عليهم فتدبر ١٢ كقولنا القياس
الحج في الطريق التتميل واما الشافعي وامثاله القائلون بالثبوت
القياس في الوضوء ليسوا جسيمين بمجرد القياس بل اصل اعتقادهم
بحدوث الاعمال بالنيات اخرجوا من حبان في صحتها في ثلثة
مواضع عن عمر بن الخطاب وقال المنذر لا نعلم الا عن عمر بن الخطاب
الاستناد واخرجه الستة اليه عنه نحوه واخرجه الترمذي عن
ابي سعيد بن عبيد بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر بن جابر
قال ابو التيمم في الحلية غريب تفريجه عبد المجيد وقال ابو جعفر
هذا اصل الاصل له قال الدارقطني لم يتابع عبد المجيد عليه هذا
حديثه شرويه وان يتواثر سجنه الزيادة على الكتاب على
ان في كون الحكم آية الوضوء او سفره ومن سطره مطلقا كما في
السعي في الفعل كالفعل الطبيعي المصدر في غير ملاحظة الاطلاق
والقياس مع ان الاعتبار في المطلق عدم التفرع من القيد
عدم اعتباره لا اعتبار غيره والتمسك في التقيد به اعتباره
فتدبر وبالجمله نقول اول المطلق مجرد من وصف الاطلاق
لا يكون المعروض في العنوان ولا في المقتضى فهو علم من
مطلق الشيء اليه فهو الطبيعي مطلقا وثانيا انه لو اعتبره ملاحظة
الموصف في مرتبة اعتبار الال اعتبارا في ملاحظة العنوان كما في
مطلق الشيء فلا ينافي في التقيد والخصوص اليه وثالثا انه لو اعتبره
في مرتبة الملاحظة والعنوان بان يقيده بالعنوان اى يعتبره انصافا
به لو اعتبر الال وصف اعتبارا ولا يكون القيد جزء الاطلاق
او التقيد فهو اليه غير سائر للخصوص اليه لانه يتفرع عن المبدأ
وان لم يتجدد معها ثم الاسهل ههنا ان معنى التقيد يكون
سكوتا عنه في ملاحظة المطلق لا تنفيها عنه كما هو قول
الحنفية في بحث المفهوم المطلق ١٢

ولم يوصى به في فتح عنه قال وتوحدون قال استناده ضعيف
وعنه ابن ماجه استناده عن حجة كانت على امهات الخ
شما ما اخرجته سنة عن ابن عباس مرفوعا في قصة امرأة
نذرت ان تصلي كل صلاة فاحج عنها قال نعم جئ عنها في كل
امرأة من بيتة وفي اخرى التي جعلت قال ان اختي نذرت
وشها ما اخرجته النسائي عنه امرت امرأة سنان بن مسلمة ان
يسلك الخ وفي اخره اخبرني عن امها ان شج عنها قال لم يمت
ما اخرجته سلم عن بريدة ان امرأة ماتت الخ نحوه وشها ما اخرجته
الطبراني والريفي عن النسائي مرفوعا في رجل ماتت ابوه
لم يمت قال ارايت لو كان على امك دين ففقدته لنته بل
قال نعم قال فتح عنه وهذا ايضا قريب مما تقدمه وما يمتدده
من القياس في قضاء الحج على قضاء الدين استناده
في بن السليم استنبط منه جواز الرجوع المرأة عن الرجل بالعكس
وجواز الحج عن غيرهما منته ولا خلاف فيه الا ما رواه محمد بن
مالك لارسل ان شج احد عن احد وروى ذلك عن ابن عمر
والقاسم والنجاشي وروى عن مالك والبيهقي في صحيحه الا
سيت لم يمت حجة الاسلام وقال الحسن بن صالح لا يجوز الرجوع
عن الرجل وانفقته الخفية والنشافة على ابوه المطلق
في البيت والفقان كما يؤولوا المصومين صحيحه ١٢
عن قيس الخ لم يمت اربع طرق الاولى عن ملازم بن عمر
عن عبد الله بن بدير عن قيس عن امية اخرجها صاحب السند
قال السري عن حسن شفي في باب الباب وقال ايضا صحيح
وقال الطحاوي يستقيم الاستناده غير منقطع في استناده
ولا في مثله ورواه ابن ابى شيبة وعبد الله بن مفلح خريضا
وقد احتج قدسنا الخ ورواه ابن حبان بلفظ ان رجلا
قال يا رسول الله الخ واستناده الطحاوي عن ابن المديني انه
احسن من حديث سيرة والثانية عن محمد بن جابر عن قيس
اخرجها ابن ماجه والثالثة عن عبد الحميد بن جعفر اخرجها
ابن عدي والترمذي عن يوب بن عتبة اخرجها الطحاوي وكلاهما
صنفان وتوحد عليه بان قيس الحنفى ضعفه احمد ويحيى
الرواية عنه وقال ابن ابى حاتم استناده الى وابنه عنه

فقال ليس من يقوم به حجة وان كانا متقارب الحد حيث
والجواب ان قيس ثقة كساره عثمان بن سعيد بن ابي
ودثقه العجلي وقال ابن القطان لا يثبت ان يكون خبره حسنا
لا يصح كما نقله الذهبي في سيرته وقال ابن حجر صدوق
له الا لينة وان كانا اليه امي وثقه ابن معين والبيهقي
والنسائي وقال ابو حاتم صدوق وثقه احمد وبعينه
ابا حاتم وشيخ الاول ما نقله الذهبي في سيرته عن الحسن بن
عن عبد الله بن ابي جعفر عن ابي بن عتبة عن يحيى
بن ابي كثير عن تافع عن ابن عمر بن نوفل عن ابي
قتوه ضاعوا عاديا قلنا يا رسول الله بن كات من حديثه
قال لا الا في سست ذكرى والجواب عنه اولاً بان ابي
ضعيف وثانياً بان عبد الله بن جعفر بن عبيد بن جعفر
السراري الاحاديث في حديثه يدل ان فاسدا وقال ابن
من احاديثه لا يثبت عليه وثالثاً انه قال الذهبي حديثه
تقدمه عبد الله بن كات لا يثبت له حديثه الا في
الحديث ولعل الملا حادثة على الاربع كان عبد الله بن كات
والجواز في ظاهر الحديث في بابها الشائع من الحديث والاسم
الى الوحد كما في حديثه المحدث الحسن بن سعيد والترمذي
ام جبهة اخبرني ابن جعفر والطبراني وصححه ابو حاتم
اعله البخاري وابن معين والبيهقي والنسائي بالاسناد
لكنه غير مفيد للثقة الا انما والثالثة سندها الى موسى
اخرجها هو وفيه اسمع مشروك واخرجه ابو حاتم والترمذي
ابن هريرة اخرجها ابن حبان في صحيحه واحسنه والدارقطني
والبيهقي في صحيحهما والحاكم في مستدركه وصححه ابو حاتم
الخطيب فيه الغلو قال ابو حاتم واه والنسائي مشروك
به مسالة ابن حبان والحاكم قلت معلما اختاروا وثقة فانه
مختلف فيه والحاكم حديث اروي اخرجها ابو حاتم وابن
وضعفه طاهر والسكون حديثه عاثة اخرجها ابو حاتم
فيه العمري كثره احمد وشركة ابو حاتم والبيهقي ورواه ابو حاتم
كان يذهب ويحارقه ما رواه ابو حاتم عن ابي حاتم
سندنا او الفتي والسابق حديثه زهير بن غفارة عنه

ابن ابي عمير قال ابن ابي عمير اخذ في حديثه عن ابي عمير وقال الطحاوي هو
غير صحيح عندهم اذا انفردوا وحولت وقال مالك ان من الدجاله هو
قال الخليل اسك عنه غير واحد للقدرة والرفض وانما ليس
وقال النخعي فيها انفرد به كذا في الحديث والحفظ ورواه البزار
والبيهقي في غير موضع لا يخلو عن درج الحسن والظاهر في حديث
جابر اخر جابر بن ماجه والطحاوي وفيه الانقطاع فهو جواب الزام
فقط والظاهر في حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده وفيه
انهم لا يثبتون به لكن التحقيق انه حجة عندنا كما ذكره الترمذي
عن الجاهلي في التفسير حديث ابن عمر اخرجوه الدارقطني في مسنده
والبيهقي في الكلب والبيهقي في مسنده والطحاوي واعلم بعد ذلك
ابن عبد الله وفي مسنده الطبراني للعلامة ابن سليمان وفي مسنده الكلب
في مسنده ابن زبير في مسنده الجاهلي في مسنده حديث علي بن ابي طالب
في مسنده الكلب وفيه اليوب لكنه مختلف فيه والظاهر في مسنده حديث
سفيان اخرجوه الحاكم والناظر في مسنده حديث النعمان عن ابن مسعود
والرازي في مسنده اخرجوه عن الحاكم والناظر في مسنده حديث سفيان
في مسنده اخرجوه عن مسنده حديث ابن ابي عمير في مسنده حديث
حديث قبيصة وفيه كذا في مسنده لكن انما المشترك لا يثبت في مسنده
ويثبت ما صحيح وبعضها حسن والظاهر في مسنده حديث
سيرة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي و
احمد وصححه ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحه والحاكم و
ابن الجارود في مسنده وقال البخاري صحيح في هذا الباب
وصححه ايضا ابن معين فيما حكاه ابن عدي البزاز في مسنده وان
لم يخرج البخاري الاختلاف في مسنده عندهما او عن مروان
فقد اجتمع جميع رواة واجتمع البخاري بمروان في عدة احاديث
فرواه على شدة حب وحب هذه الروايات ما لم يسمعه عن ابيه لكن في
رواية الترمذي واحمد والبيهقي في مسنده السماع علان الانقطاع
ليس حسبه ما عند مالك لان الطحاوي قال انكر عليه بعد ما صار الى العراق
وهو في ثبته وما لك نفق عليه حديثه لابل العرف والبرهان وشعبه
لم يصح سماعه فيه في صحيحه ورواه ابن ابي عمير في مسنده عن ابي اسود
عن عروة عن سيرة وابن ابي عمير في مسنده عن عروة عن ابي اسود
في مسنده وثانياً انه ما لم يسمعه من الكلب في قوام الدين في

الطحاوي لم يطبع عليه الامارة هي سيرة لالرجال ولذا قال البيهقي
الحديث ما اخذ به ولا يحمل به احد ولو ثبتت سيرة عليه ما قبلت
سفيان وثنا وفيه انه لا يثبت به حديث الطبراني في صحيحه لا يخرج على
ان كثير من الصحابة عاصروا في الرواية كما سلف وثنا ان
مروان من المايروني عندهما صدر منه من اعماله لا سيما في المروج
عن ابن الزبير وفيه اولاً انه لم يثبت كما قال ابن حجر في المسند في
وثانياً ان ميثاقه على البذر اسود الاستنباه وهو غير صحيح وثالثاً
ان عروة نفسه قال لا يثبت في الحديث وراعيه ان اخذ الحديث منه
زير ما احاديث على ابن الحسين وراعيه ان اجتماع البخاري به كانت
في التعديل فان من اخر جاله جاله القنطرة كما قيل وراعيه ان قال
ابن معين في مسنده احاديث لا تصح وعده سناً وفيه انكره ابن الجوزي
علان انه لا يصح بعد صحة الطريق مع تصحيح كثير من النقاد كالتبراني
والبخاري وابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم وغيرهم
لكن قيل لم يصح البخاري وقوله صحيح امر اضافي بالنسبة الى غيره
ولور مني به لا يخرجني في صحيحه وقال في الامام هو عنده سهل وفيه
انه ليس كل ما هو صحيح عندهما اخرجاه كما قال مسلم وتفصيل في
الاشتهار ان في مسنده في مسنده في مسنده في مسنده في مسنده
تسلم الاخبار هو كذا في مسنده في مسنده في مسنده في مسنده
من انما اخطأ وهو من سداد البلاغة وهذا يعني على ثبوت هذا الحديث
وقيل انما غسل اليدين ودياً فيه في بعضنا ومنه للصحة و
استغفرت الطحاوي ووجهه شططا والوجه الاوسط هو التوفيق لكنه
لا يوجب لزوم له جوبه ١٢٠ قوله في مسنده في مسنده في مسنده
سفيان سفيان في مسنده في مسنده في مسنده في مسنده في مسنده
قال الفلاس هو اثبت عندي من حديث سيرة قال ابن ابي عمير
وبيرج اليه بان حديث الرجال اقوى من حديث النساء في مسنده
في الحفظ والصيانة والعقل والاحتياط في مسنده في مسنده في مسنده
رجل وفيه اولاً انه خلاف ما في الاصول من عدم الرجحان بالذكورة
وثانياً ان سيرة من لها جرات الاول في الطحاوي صحيحه من مسنده
وهو قاتلهم وقد اتموا في مسنده عوده وثالثاً انه مردى من الرجال
ايضا كابي برة بل قد قيل حديثه ما نسخ حديثه لطلق لانه يتاخر
الاسد عن قرويه وقد ثبت سماعه عنده وقد وجدنا في مسنده بان

لم تجد قال أجهن بريقي فصوره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله على ما يوجب ونزهه
وروى ابن امرأة خثمة أتت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن كان شيخا ليبرأه أكرهه الحج وهو لا يستمسك على الرحلة
فيخرجني إن أحج عنه قال عليه السلام أرايت لو كان على أبيك
دين فقضيت أمار كان يخرجك فقلت بلى فقال عليه السلام فدين
أخو وأولى أخو رسول الله عليه السلام الحج في حق الشيخ الفألى
بأحقوق المالية وأشار إلى علة موثقة في الجواز وهي القضاء وهذا
هو القياس وروى ابن الصباغ وهو من سادات أصحاب
الشافعي رحمه في كتابه المسمى بالشامل عن قيس بن طلق بن علي
أنه قال جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام كاذبا فقال يا بني الله
ما ترى في مسي الرجل ذكره بعد ما توضح فقال هل هو إلا بضعة منه
وهذا هو القياس وشيخ ابن مسعود روى عن تزوج امرأة ولم يستمسك
لها مهر وقد مات عنها زوجها قبل الدخول فاستقبل شهر الله قال
أجهن فيه برأى فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمن

[illegible]

[illegible]

لاكتيب حديثه وقال ابو جاتم ليس بمتحقق ولا مأمون وقال
 انه او قلني ضعيف متروك كذا نقل الذهبي في حيزه وقال
 السمعاني في انسابه وكان الناس تكلموا فيه ليس في الحديث
 بسبب ما في قلت هذا كله اجتمع منهم على التعامل والعصبية كما
 توأما جبرهم في حبس عبد الكبريم الي مته اما اولاد فلان
 ما استدلهم في هذه الورقة فهو له كسبت عن ابن جبريم فني عشت
 الفت حديثه فو تعوا في وهم الكذب عليه واهمهم به وهو
 حامل لشكر الذمب النفي وثابت انه كان محبا للسنه واتباعها
 كما نقله الكفوي في طبقاته فكيف يمكن توهم الكذب فيه على
 حقرة الرسالة وهو شفا حفرة من الكفر والناز قال القاري
 قد علم من بن زياد فيمن جسد ولما في الاشياء منها على
 المستن في تصور من احد من له مسكة من الايمان ان
 ينعم الكذاب على الرسول محمد الا شريع ومجيبا للعلم على
 به الاخبار وتقد القاري عن مختصر غائب حاد في الكذب
 لا بين الاثير وقد شمرنا الذيل للذنب عنه في مقدمته صرح الحاميه
 على شريح الوقاية من شاذ في بيزج اليه فانه اذ في لما في
 القلوب من الهوا حسير الوساوس من الما دام والمطو اط
 في حقه وتوفيق انه لثقت حبه صاحب سنه وفقه وحديث
 ومجتبى كامل قلما يوجد في غيره ١٢ قوله سئل الخ
 به الفقه اور واه باب تراجم الحديث وطبقات الاشاف في
 قد وقعت منه وبن رجل قال ابو يعلى سمعت الشافعي يقول قال
 لي الفضل بن الربيع سئلتني شافعي عن رجل من المؤمنين فقلت
 ليس بنا لك فقال لي يا شافعي ذلك قال فاحضرنا وادعينا اليه
 فقال رجل ما تقول في رجل فقلت له يا شافعي في العصبية قال
 طبعت صلوته قال وطارة قال بجا لما فقال له قد في الحصة
 السيد من الصحاب في الصلوة قال فاخذ اللؤلؤ في تحليه وقام
 فقلت للفضل قد قلت ان ليس بنا لك كذا نقله الذهبي في
 سيرانه قلت لعل هذا افتراء عليه والافو مجتهد كامل ونحوه
 اداني جده السكند بن تعلم ان معنى السكند وروا الامار الاجبا
 اكثرية التي بعضها صحيح سنده وبعضها ضعيف سنده
 ينسب بعضها بعدد الطرق وثلاث بعضها بعضها وبعضها كسري

صحة فنه اهو الحق واللازم ان نقول ما في حبس من ذكره او اثر
 في الصلوة فيقول بطل صلوته ودمونه فيقول قد فاما عند السيد
 من السكند الصلوة بل نقول انزال المني اليه ليس من انبث
 في الصلوة وهو بطل للظلمة الكبرى اليه في قوله وهو
 حديث شافعي المردى لطرق سائنه ودر سائل اما السائنه في برديه
 عن شافعي النفس من العصبية الاول ابو موسى اخبر حديث الطبراني
 في سببه من طريق حفرة عن ابى العاصيه عنه مرفوعا وفيه
 في حفره كانت في المسجد وكان في اجرة ضررا له واورده اليه
 في الخلفيات واعل بان جماعة من الثقات رددوه عن ابى العاصيه
 مرسل الكذب حجة عندنا وعند الجمهور قد اجمع عليه سابقا لما ذكره
 ابن جبريل الطبراني علان من سائل الى العاصيه مقبول وهو الثقات
 الاثبات اخبر له استنه وكذا اما قال الدارقطني ان سنده من
 خالفوه فاسلوه علان الرفع زائدة فيقبل من الشافعي والشافعي
 ابوهريرة اخبر حديثه الدارقطني في سنده من طريق الحسن
 مرفوعا واحد في حديثه عبد العزيز ضعيف وعبد الكبريم متروك
 والمسمع الحسن من ابى هريرة لكن ضعيف عبد الكبريم كذا عليه
 به فانه شريح السند لاني خيفة شريعا وعنده ما هو في ضعفه
 بهود الوهم والخيال وقد روى عنه مالك وهو شيخه والاقطاع
 ليس به جرحا عندنا علان قد عدا باهريرة في التتبع وبغبره
 ممن روى عنه الحسن وذكر عدم سماعه منه بالتمرين والاشاف
 ابن جبر اخبر حديثه ابن عدي في كذا عن مرفوعا وفيه بقره
 لكنهم صرح بالسماع فقال حديثه عن ابن جبريل في بقره
 والاربع النسخ من مالك اخبر حديثه الدارقطني عنه مرفوعا
 واعله بادود بن الجبير والوب ضعيفان لكن ليطرقتا احسرى
 اخرجه ابو القاسم بن يوسف سببه في تاريخ مرجان عن الحسن
 مرفوعا والحقس جابر اخبر الدارقطني واعله بنير بن عثمان
 ضعيف وبخالفه الثقات رددوه عن جابر مرفوعا وان اشبه
 محمد بن يزيد ايضا ضعيف قلنا قال البخاري يزيد مقاب الحديث
 وقال ابو حاتم محمد بن حبان كان رجلا صالحا فقيه نفع لسيده علان
 الموت مناله حكم المرفوع واساوس عمر ابن جبريل
 اخبر جده الدارقطني من طريق الحسن عنه واعله جبريل

ما حاشیه اصول الشافعی مشتمله بر ۸۴ صفحه است

كثيرا من وعن الثالثة ما سياتي والثالث ما أخرجه الدارقطني في مسنده
عن أبي رافع عنه مرفوعا والمراتب ما أخرجه عن أبي عبيدة و
أبي الأحوص عنه مرفوعا وأما شمس ما أخرجه عن ابن غيلان
عنه وأما شمس ما أخرجه عن أبي وأصل عنه وأما شمس ما أخرجه الطحاوي
عن قابوس عن أبيه والثالث ما أخرجه أبو داود عن أبي زيد عن
وفي كذا ما كان سبعة الجرب ما في مسلم لم يكن سبعة فإجاب عنه أما
وفوقه الجرب وهو قولي كما قال ابن حجر وأثبت كونه مرفوعا ما رواه أبو نعيم
في الدلائل عن محمد بن غيلان وما أخرجه البيهقي عن علي بن رافع عن
أبي عثمان عنه وبأن الظاهر لم يكن سبعة حال كلامهم وإنما خرج مرفوعا فقه
في مكان التي رجوعه إليه يدل عليه لأخبار كافي مسلم وغيره وما قاله البيهقي
المراد من فقده غير الذي علم بخروجه وروى ابن شاذان عنه أنه كان
سبعة ليلة الجرب ثم جاز التوضي بسبب لطرفين وثبت لما قال عليه السلام
وحديث جليل الحسين بن حمي وداودي وقد قال يروى قال أبو داود
وما كان في الشافعي وأحمد وغيرهم من العلماء واختاره الطحاوي ومعه ما نحن عليه
قال وهو قوله الأخير وقد رجح البيهقي الإمام وروى ابن قدامة في
عن علي بن رضا المازني بأسا بالوضوء وبه قال الحسين بن حمي قوله
أو استيقظ الخ أي عليه وعرضه وهذا الأصل ثابت بأكثر الأخبار
الأثر ما لأخبار فتننا ما أخرجه ابن ماجه من حديث عائشة مرفوعا
من أصابه فيني أو عافت أو فاس أو ندى فليغتسل في ثلاث
ثم لم يكن عليه صلوة وهو منه ذلك لا يتكلم ما أخرجه الدارقطني نحوه
وفي مسنده أحمد بن حنبل بن عياش ضعيف في غير الثنايين كما نقله
الذهبي في ميزانه عن القسوي وابن معين ووجه النجاشي
وعلى بن المديني وذكره الزاهد في أسناده ونقل عن أحمد
أن صوابه رسل وكذا قال الدارقطني والحفاظ يقولون عن
ابن جرير عن أبيه رسل ثم ساق لك وهو البيهقي لكن لم يسل
عن الثقة عندهما حتى وثبتا ما أخرجه الدارقطني عن الهذلي
وهو ضعيف الباق ومثله ما أخرجه عن ابن عباس وفيه سليمان
ابن الرقيم ضعيف وأخرجه ابن عدي عنه من وجه آخر ومثله
ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر مرفوعا من وجه في الباقين
ولكنه ضايع وأما الآثار فتننا ما أخرجه مالك والشافعي
عن ابن عمر من قوله إذا رعت رجعت فتوضأ ولم يتكلم

كثيرا من وعن الثالثة ما سياتي والثالث ما أخرجه الدارقطني في مسنده
عن أبي رافع عنه مرفوعا والمراتب ما أخرجه عن أبي عبيدة و
أبي الأحوص عنه مرفوعا وأما شمس ما أخرجه عن ابن غيلان
عنه وأما شمس ما أخرجه عن أبي وأصل عنه وأما شمس ما أخرجه الطحاوي
عن قابوس عن أبيه والثالث ما أخرجه أبو داود عن أبي زيد عن
وفي كذا ما كان سبعة الجرب ما في مسلم لم يكن سبعة فالجواب عنه
وفوقه الجرب وهو قولي كما قال ابن حجر وأثبت كونه مرفوعا رواه أبو نعيم
في الدلائل عن محمد بن غيلان وما أخرجه البيهقي عن علي بن رافع عن
أبي عثمان عنه وبأن الظاهر لم يكن سبعة حال كلامهم وإنما خرج مرفوعا
في مكان أبي رجوة إليه يدل عليه لأخبار كافي مسلم وغيره وما قاله البيهقي
المراد من فقده غير الذي علم بخروجه وروى ابن شاذان عنه أنه كان
سبعة ليلة الجرب ثم جاز التوضي بنسب لطرفين وهو كما قال علي بن الجارود
وحديث جليل الحسين بن حميد وأما وقد قال يروى قال أبو داود
وما كان في الشافعي وأحمد وغيرهم من العلماء واختاره الطحاوي ومحمد بن حنبل
قال وهو قوله الأخير وقد رجع إليه الإمام وروى ابن قدامة في
عن علي بن رضا المازني بأسا بالوضوء وبه قال الحسين بن أحمد
أو استيقظ الخ أي غلبه وعرضه وهذا الأصل ثابت بكثرة الأخبار
الأثر ما لا أخبار فمنها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عائشة مرفوعا
من أصابه قيئ أو عاف أو فاس أو دى فليغتسل
ثم لم يكن سبعة صلوة وهو منه ذلك لا يتكلم ما أخرجه الدارقطني نحوه
وفي مسنده أحمد بن حنبل بن عياش ضعيف في غير الثنايين كما نقله
الذهبي في ميزان عن القسوي وابن معين ووجه النجاشي
وعلى بن المديني وذكره الزاهد في مسنده ونقل عن أحمد
أن صوابه رسل وكذا قال الدارقطني والحفاظ يقولون عن
ابن جرير عن أبيه رسل ثم ساق ذلك هو والبيهقي لكن لم يسل
عن الثقة عندهما حتى وثبتا ما أخرجه الدارقطني عن الهذلي
وهو ضعيف الباق ومنها ما أخرجه عن ابن عباس وفيه سليمان
ابن الرقيم ضعيف وأخرجه ابن عدي عنه من وجه آخر ومنها
ما أخرجه الطبراني عن ابن عمر مرفوعا من وجه في الباقين
ولكنه ضايع وأما الآثار فمنها ما أخرجه مالك والشافعي
عن ابن عمر من قوله إذا رعت رجع فتوضأ ولم يتكلم

وعدم المانع غير كات في وجوده فتدبر الا ان يقال في وجوده
كان سائلا لكن وجوده التقدير جاء مانعا عن وجوده او انما
فبغير رفع المانع يعود كمال الاقتضاء واستتباع الشك في كماله
وجوده بوجوده والتفتي ورفع المانع كما قيل في التيميم بعد وجود الماء
من عود الميراث السابق وفي معنى هذه المسألة لطف في الوقت
في حق المخذور مع عدم وجود سبب جديد لحدث ففكر فالتسا
بحول منها ۱۲ سنة قوله الميراث في الحج السبب اذا عجز عن
عصير اما وام حلو اذا اشتد وصار مسمى غرا اذا مال في الموضع
سمى خلافا للميراث وفي طهارة وصار سببا في اذنا واذا طهرا على
النصف سمي منصفها واذا طهرا حتى ذهب ثلثها سمي مثلثا واذا طهرا
بالماء ثم طهرا حتى يتقربا ويوسف لان ابا يوسف رتب للمرشد
كما قيل وقد يسمى جهوريا لان الجهور يشهدونه ويسمى جديدا
لانه جديد محمود وعند حم ۱۲ سنة قوله خمر الخ قال في الآية الثالثة
واصحاب النواظر وتكلمهم ليس مجرد القياس فقط بل لهم اخبار
ايضا منها ما رواه مسلم عن طريق اليبوب عن نافع عن ابن عمر
رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومنها ما اخرجه احمد في مسنده
وابن جبان في صحيحه وعبد الرزاق في مصنفه والدارقطني في مسنده
عنه رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومنها ما اخرجه الجماعة الا البخاري
عن ابي هريرة رفعه الخمر من اثنين الشجرتين الخلة والعنبه وفي
لفظ مسلم الكرمه والخمر ومنها ما اخرجه البخاري عن ابن عمر
حدثنا الخمر وبالمدينة منها شاشي اي العنبه ومنها ما اخرجه
عنه نزل تحريم الخمر وان بالمدينة يؤمنه فلهذا اشترط ما فيها فرب
العنب ومنها ما اخرجه اليه عن النس عرفت الخمر عليها حين
واما نجد خمر الاغراب الا قليلا واما خمرنا البسرة والخمر ومنها ما اخرجه
الشيخان عن النس وفيه وصفت الخمر في بيت ابي طلحة وما نزل
الا الفصح البسرة والخمر ومنها ما اخرجه البخاري عن ابن عمر
نزل تحريم الخمر وهي خمسة من العنب والنمر والعسل والخميرة واما
ومنها ما رواه ابي عن عمر وقعه عليه الخمر ما خمر العسل ومنها
ما اخرجه الدارقطني عن جعفر بن محمد عن بعض اهل بيته انه سأل
عائشة عن النبي قال ان الله قد لكم حرم الخمر لاسمها وانما حرم
معها قبحها فكل مشرب يكون عاقبة كعاقبة الخمر فهو حرام كتحريم

الخمر ومنها ما اخرجه ابو عن عبد الله بن ابي المنذر كان عليه السلام
يعلمت بالله ان النبي امر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان تكسر
ذاته حين حرس الخمر من الخمر والزبيب فذكره اثنتا عشرة
خبره مع عدم القياس ومثلا لخصفة بوجوده الاول انه الطبق ال
اللفظ على انه اسم خاص للنبي من ماء العنب اذا صار سكر قال
ابو عبيد والوزيد وابن السكيت ما اتخذ من غير العنب ليسن سكر
والثاني انه استعمل استعماله فيه وغيره في غيره حيث ليسن مثلنا
ابا قحاد البها وفي الاستعمال قرينة الحقيقة والشراف خلاف
الاصل والثالث ان حرسها قطعية حتى يحرم قطرة منها كالقبح
المسكر وحرسه البواقي قطعية ولذا لا يحرم منها الا القدر المسكر فكل
ارضا غير ما واليها سبب عن اولئك فاما عن قياس فهو انه قياس
اللفظ لا يجوز كما في القارورة وغيره من المنقولات ولذا انكر
وجوه النسابة في النقل ليس منها طائفة الاطلاق كما في
الخبز بل اعتبر وجه الترتيب الاسم من بين الاسماء والالهي في رفق
بين المنقول عنه واليه في العموم وانه يمكن ان يسمى خمر الخمر
وقوته او الخمره وخمها طهارة بالماء وغيره لا الخمره المعقل وعن الاربعة
السبعة ان المراد منها بيان الحكم لا اللفظ فانه لم يثبت تعليلها و
يؤيده ما نقلوه عن عائشة من رواية الدارقطني وقوله المرفوع
قد طعن فيه ابن مسعود كما نقله عنه عماد الدين وهو اعلم بطريق
الطوائف انه لا يصح ثلثة احاديث دلالتها على حرقه الا نكاح
الاولى وشا بهي عدل ومن سس ذكره فليقوضا وكل مسكر
خمر كونه لم يجره لربا يتخرج الاحاديث كالذي نقله وابن جرير
لو ثبتت لما اتفقا والا في جرح الحجة الثانية وكذا الجواب الاول لا يخبر
في الجمع كلها كما لا يخفى بعد الفحص ۱۲ سنة قوله اخذ الخمر ولذا
لم يكن على خاش ولا على شبيب ولا على شمس قطع كما ورد في حديث
جابر مرفوعا اخرجه احمد والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه الشريفي و
ابن جبان وفي حديث عبد الرحمن بن عوف اخرجه ابن ماجه با
صحيح وفي حديث شمس اخرجه ابو داود الطبراني في الاوسط وفي حديث
ابن عباس رواه ابن الجوزي في العلل المتناهيه وضعفه فاعلم ان
الحقيقة مستهتر في مضموم السارق والسحاني فكل من تصوم انكر كونه
قصر ما الاخبار النبوية ۱۲ سنة قوله البشاش الخ لانه ليس

في حواشي اصول الشاشي متعلقة صفحته ١١٤

<p>ويأخذ المال وهو كفن الميت على طريق الخفية فصدق عليه معنى لست فيقطع يده اليها كما هو مذموم الشافعي وروى محمد في آثاره من طريق ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في النباش اذا تمسك بالرجل فسلبه انه يقطع قال وقال ابو حنيفة لا يقطع الا متاع غير محرمة لانه يوجب فزاد كيبس حتى يجره حيز قال وبلغنا عن ابن عباس رده افق مروان بن الحكم ان لا يقطع وهو قولنا هو وسن هبت قيل السيرة شرعا عبارة عن اخذ مال محرمة ملك خفية وكفن اليها ليس محرزا ولا مملوكا لانه لا يصلح للميت المالكية ولا الاحتراز قد فرغنا عن هذا البحث فيما سبق من قوله مع اعترافه قد يورد عليه او لا بان قد رجع الرغب ان الخمر اسم لكل سائر للعقل وتحوى عن جماعة من رباب اللغة منهم الجوهري والقشيري والذبي والقيصري والبادي في القاموس واما ان لم يكن عندهم عند تعميم الخمر في المدينة الانبياء السيرة والتمرة والثان ما دونه لست وسنه التمرة لانه لست ايا ما دونه خمر اى غطاء وسنه خمر وانما اى غطاء اى غطاء والخمر وسنه خامر اى خالط وسنه داء مخامر اى غطاء</p>	<p>وراجع ان القياس في اللغة جائز عندنا لا كشر وخاسا ان هذا كله مخالفة للغة والسنة صحيحة وفهم الصحابة امانة حين نزول متنا فهو السيرة كل مسكر ولم يفرقوا بين ما دونه وبين ما دونه ونزل القرآن بلغتهم فلو شكوا اتوقفوا في اراقتهم واستفسروا وشكوا عندنا وسادسا انه وان كان حقيقة في عصره المصنوع لانه فهو حقيقة شرعية في كل مسكر ولما حذره ما قيل انه كان محجولا للمسيرة فسره الشارع بالمسكر كما في العساة والكوكبة من الحقائق الشرعية وسادسا انه اطلق على غيره غير على وسعد وابن جرير واليوتوسي واليوتوسي وابن عباس وعائنه من الصحابة وابن السكيت والشافعي واحمد واسحق وعامة اهل الحديث والكلب والاوزاعي وهم اهل اللسان والجواب عن الكل ما مر ان المقصود بيان الحكم لا بيان الاطلاق والى الذين من الحقائق الشرعية بل هي من شهر سنة العربية وقدم حكم من حكم الحكماء ظاهر بطور العلة كما قال تعالى ولما حكم عن ذكر المسكر عن الصلوة والتحقيق عندنا ان اللغة ما دونه القياس اللغة لا يجوز ان يكون</p>
--	---

وكذلك اذا قلنا الطواف صلاة بالجملة فيستر طله الطهارة وسائر
 العورة كالصلاة كان هذا قياساً يوجب تسيار رخص الطواف
 من الاطلاق الى القيد ومثال الثالث وهو ما لا يعقل معناه
 في حق جواز التوضي^{عليه} بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيرة من الابدنة
 بالقياس على نبيذ التمر او قال لو شرب في صلوة واحتمل نبيذ على صلوة
 بالقياس على ما اذا سبقه الحدث لا يصح لان الحكم في الاصل
 لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع ومثال
 اصحاب الشافعي رحم قلتان نجستان اذا اجتمعتا صارتا طاهرتين
 فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة
 القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير محقول معناه ومثال
 الرابع وهو ما يكون التعليل لا مسمى لا مسمى في قولهم
 المطبوخ المنصف خم كان الخمر انما كان خمر لانه يخامو العقل وغيره
 يخامو العقل فيكون خمر بالقياس والسارق انما كان سارقاً لانه
 اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه البناء في هذا المعنى
 فيكون سارقاً بالقياس وهذا مع اعترافه ان الاسم لم يوضع له

قوله صلوة بالجملة فيستر طله الطهارة وسائر العورة كالصلاة كان هذا قياساً يوجب تسيار رخص الطواف من الاطلاق الى القيد ومثال الثالث وهو ما لا يعقل معناه في حق جواز التوضي^{عليه} بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيرة من الابدنة بالقياس على نبيذ التمر او قال لو شرب في صلوة واحتمل نبيذ على صلوة بالقياس على ما اذا سبقه الحدث لا يصح لان الحكم في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع ومثال اصحاب الشافعي رحم قلتان نجستان اذا اجتمعتا صارتا طاهرتين فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير محقول معناه ومثال الرابع وهو ما يكون التعليل لا مسمى لا مسمى في قولهم المطبوخ المنصف خم كان الخمر انما كان خمر لانه يخامو العقل وغيره يخامو العقل فيكون خمر بالقياس والسارق انما كان سارقاً لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه البناء في هذا المعنى فيكون سارقاً بالقياس وهذا مع اعترافه ان الاسم لم يوضع له

قوله صلوة بالجملة فيستر طله الطهارة وسائر العورة كالصلاة كان هذا قياساً يوجب تسيار رخص الطواف من الاطلاق الى القيد ومثال الثالث وهو ما لا يعقل معناه في حق جواز التوضي^{عليه} بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيرة من الابدنة بالقياس على نبيذ التمر او قال لو شرب في صلوة واحتمل نبيذ على صلوة بالقياس على ما اذا سبقه الحدث لا يصح لان الحكم في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع ومثال اصحاب الشافعي رحم قلتان نجستان اذا اجتمعتا صارتا طاهرتين فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير محقول معناه ومثال الرابع وهو ما يكون التعليل لا مسمى لا مسمى في قولهم المطبوخ المنصف خم كان الخمر انما كان خمر لانه يخامو العقل وغيره يخامو العقل فيكون خمر بالقياس والسارق انما كان سارقاً لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه البناء في هذا المعنى فيكون سارقاً بالقياس وهذا مع اعترافه ان الاسم لم يوضع له

في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس ان العرب يستعملون
 القياس اذ هم لسواده وكما حجة ثم لا يطبق هذا الاسم على التبرج والتف
 الا حرم ولو جرت المقايضة في الاسامي اللغوية بما زاد ذلك لوجوه العلة
 وكان هذا الذي الى ابطال الاسباب الشرعية وذلك لان الشرع
 جعل السرقة سببا لنوع من الاحكام فاذا اعلقنا الحكم بما هو اعلم من
 السرقة وهو اخذ مال الغير على طريق الحقيقة تبين ان السبب
 كان في الاصل معنى هو غير السرقة وكان ذلك جعل شرب الخمر سببا
 لنوع من الاحكام فاذا اعلقنا الحكم بما اعلم من الخمر تبين ان الحكم كان
 في الاصل متعلقا بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما لا يكون
 الفهم متصوفا عليه كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة
 النيبس والظواهر لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع المظاهر
 في خلل الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز
 للمحصر ان يتخلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتمتع اذا لم يصم في
 ايام التشريق يصوم بعد ما بالقياس على قضاء رمضان **فصل**
 القياس الشرعي هو ترتيب الحكم في غير المنصوص عليه على مفعول

في الاصل لا يترك في السواد قولا كان
 يرم على النقص في الاصل انفسا فيكون على
 سببا لنوع من الاحكام في الاصل انفسا فيكون على
 الحكم بما هو اعلم من السواد قولا كان
 والايام من التناقض وهو ما لا يعلق
 قضاها او بالقياس تبين ان السبب
 كان في الاصل معنى هو غير السرقة وكان ذلك جعل شرب الخمر سببا
 لنوع من الاحكام فاذا اعلقنا الحكم بما اعلم من الخمر تبين ان الحكم كان
 في الاصل متعلقا بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما لا يكون
 الفهم متصوفا عليه كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة
 النيبس والظواهر لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع المظاهر
 في خلل الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز
 للمحصر ان يتخلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتمتع اذا لم يصم في
 ايام التشريق يصوم بعد ما بالقياس على قضاء رمضان **فصل**
 القياس الشرعي هو ترتيب الحكم في غير المنصوص عليه على مفعول

١٢

في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس ان العرب يستعملون
 القياس اذ هم لسواده وكما حجة ثم لا يطبق هذا الاسم على التبرج والتف
 الا حرم ولو جرت المقايضة في الاسامي اللغوية بما زاد ذلك لوجوه العلة
 وكان هذا الذي الى ابطال الاسباب الشرعية وذلك لان الشرع
 جعل السرقة سببا لنوع من الاحكام فاذا اعلقنا الحكم بما هو اعلم من
 السرقة وهو اخذ مال الغير على طريق الحقيقة تبين ان السبب
 كان في الاصل معنى هو غير السرقة وكان ذلك جعل شرب الخمر سببا
 لنوع من الاحكام فاذا اعلقنا الحكم بما اعلم من الخمر تبين ان الحكم كان
 في الاصل متعلقا بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما لا يكون
 الفهم متصوفا عليه كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة
 النيبس والظواهر لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع المظاهر
 في خلل الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز
 للمحصر ان يتخلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتمتع اذا لم يصم في
 ايام التشريق يصوم بعد ما بالقياس على قضاء رمضان **فصل**
 القياس الشرعي هو ترتيب الحكم في غير المنصوص عليه على مفعول

في هذا المقيد بالثاني في تحريك الكفار من الفلاح
 سطرته في قوله فكفارته الطامع عشرة الى قوله او تحسب رقبته وفي
 قوله والذين يكفرون من نسايتهم الى قوله فمحرير رقبته من
 قبل ان يناسا الآية فالحكم في الفرع وهو الكفار ان ينصوب
 عليه بالاطلاق لانه مسكوت عنه حتى يعدي اليهم الحكم المنصوص
 به في التحليل بالقياس ثم لما في ان يقول ان المنصوص عليه
 مجرد مطلق الرقبة في الاعتاق والما يقيد به و قد مسكوت
 عنها فيمكن تحديده بحكم كفاية العقل بالتحديد الى الكفار من هذه
 الملاحظة والجملة لا من جهة المنصوصية وليس المراد ان كفاية
 منصوص عليه من حيث الذات كك منصوص عليه من حيث
 عروض وصف الاطلاق وان كان المنصوصية بهذه الجهة فمقتضى
 منجته بالعرض لا بالقصد الاصل كما في اشتراك النقص في
 والمعتبر هو عدم المنصوصية المطلقة لا عدم مطلق المنصوصية
 ولا عدم فردا الكمال فالمراد هو عدم المطلق لا مطلق النقص
 لكن يقال ان لا يوجد من قبل ان هذا المنصوص مطالب بالتحليل
 لان المنصوص بالعرض هو غير المنصوص حقيقة فيكون مسكوتا
 عنه حقيقة ويمكن تعدي الحكم المنصوص اليه من المنطوق اليه وفيما
 بناء على ان التقييد امر مطلق فيكون منصوصا به لا بل
 مطلقا مطلقا اليه ايضا بخلاف الاطلاق فانه امر عدمي اعماني
 بما لا لا يخطئ بل لا يفهم ولا يتصور لو نظر اليه نظر الملاحظ فانما هو
 بمثابة التقييد من حيث انه سلب له وقد في منبذ من هذا
 المتقدم سابقا فتذكر انك قوله ولو جامع الخ في اصل
 للمطلق على المقيد في حادثة واحدة لكن في حكاية فان التقدم
 على التكميل قيد للتحرير والصوم الاطعام فلا يستأنف عندنا
 وليست انت عندك لفت التقدم ولو سلمنا ان قمانا في عدم الاستئناف
 تقدم للملوك على بعض الكفارة وفي الاستئناف على كلها فلا
 يستأنف فانتم ثم الجاس في الاول الى الملة هو مطلق معنى الكفارة
 عن الجنابة وفي الثاني كفاية الطهار خصوصاً وفي الثالث هو
 عن اداء الحج بالاحرام الموجود او الحج عنه وفي الرابع بقا الوجوب
 على الذمة بعد الوقت لعدم المسقط عنها فتذكر انك قوله
 الخ الذي هو من الحج وهو بعد احرامه من او عدوا

غيرها وتخلله انما هو بجهت المدي بقوله تعالى فان احصرتم فما ايسر
 من المدي والتمتع الذي احرم للحرمة من البقيات ثم يحرم الحج
 بعد التحلل عنها عليه من التمتع وهو دم شكر او دم جبر فان لم يقيد
 عليه من دم شكر ايا من في الحج او لما لم يحرم عنه وسبغ بوجع
 بقوله تسعة من تسعة في العروة الى الحج فما يستند من المدي فمن
 لم يحرم فخصا من ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجعتا تسعة كانت
 فحكم التحلل عن الاحرام بالاحرام منصوص بالنقص هو كونه بالمدي
 فله رتب الحكم عليه بالفرج عنه بالصوم بالقياس على مدي
 المتعة قياسا في تحليل منصوص بالنقص وكذا احرام ايام شكر للتمتع
 منصوص بالنقص منها في ايام التشديد في تنعدي حكم الجواز عليه في غير
 بالقياس على قضاء رمضان قياسا في معرض النص فالحق ان
 يقول من هذا اول بالتحليل من التمتع مع رد النص على الاداء
 بالقياس على قضا الصلوة والصوم قياسا في معرض النص بل
 لقضاء الصلوة والصوم اذا فوجها بعد الاداء لا في النص واداء
 في الوقت فتعدي الحكم الى غيره قياسا في معرض النص جازا ان
 اراد يكون الغرض من تنصها عليه في تنعدي منصوص عليه من غير اعتبار
 عود من وجهه لورش الكفارة فانها من الاصول الفرع فلا معنى
 للتعدي وان اراد به ان منصوص عليه من خطه هو وصفه والتعدي
 في غير مسلم مستوخ ذك بان ان اراد ان التحليل من حيث الاداء
 وكذا الصوم في المتعة منصوص عليه مسلم كما لا يخفى بهذا الاعتبار
 وان اراد من حيث القضاء عنه منصوص منصوص كما لا يخفى فليفت
 والاداء كذا في النص فلهذا عن المتلوقة بل قبل ان ينص في
 الاداء كانه نص في القضاء بموجب السبل مخقول في وقت قضاء
 فضل الوقت لا الى بدل فقلت فتذكر انك قوله وهو جامع الخ
 اخلفت في ان الحكم في الاصل بقيات ويستند الى النص في
 بانه ثبت منه او منها فاختار الاول مشايخ العراق لعدم الملاحظة الى
 اشارة بالعلم وفيه ان النص محرف وكاشفت بعض فتدبر الملة في
 الاضافة الى العلة طلائع لا معنى لكونها معنى شتر كما جامعنا في
 على انما علة في الاصل الفية واختار الثاني مشايخ سمرقند على هو الظاهر
 وهو ما يوجب اليقين في النقص من كفاية فانه لو كان كذا لم يجر من
 وفيه الفرع المسكول بينهما ولو قلنا انه لم يوجد علة الا في الفرع المسكول

والاداء في النص في خطه الملة في الاصل

فقال تعجبين يا ابنه اخي قلت نعم فقال الخ مرفوعا في صفة من
 وملك واحد وابن جبان وغيرهم لفظ الطوائف عليهم و
 الا كلام فيه الا ان ابن منذر قال هل هذا الحديث بان جسد
 وحاله كجسد سحابة محل الجبال والاميرت لها الا هذا الحديث ولو لم
 اذ ان الجبل عند المسيس حلة كما مر غيره وثانياته قال ابن حجر
 في التفسير حيدة منب صبيد من رفاة الانصارية السنية نوح
 اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة وهي والدته ولد له يحيى بن اسحق بن
 من لحيته اخبره الاربع وسبعة بنت له بن مالك الانصارية
 نوح عبد الله بن ابي قتادة قال ابن جبان لما سمعته وثالثاته
 لمحمد بن حنيفة اخر في تسميت العاصم رواه ابو داود ورواه
 رواه ابو يعقوب وروى عنه اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة ورواه
 ابن جبير بن النضر عن ابي جابر مالك الرواية كان ليعقوب شهيرة
 بالثبات ثم ان من رواة بعد ذلك اسحق وثقه ابو زرقة والوجه
 والشافعي وقال ابن حبان ثقة حجة وحيدة كوثق وثقه ابن جبان
 كما نقله السيوطي وقال كاشفة حيدة وثقه المستقري ١٢٢٠ في قوله
 بنجدة بن عبد الله بن علي ان سورا لم يثبت عليه كثر من الآثار
 منها ما مر منها ما رواه الدارقطني من طريق عن عاتقة مرفوعا
 حربة البرة فيصنع لها الا ما في شرب منه ثم يتوضأ ليعقوبها وفيه
 محمد بن عبد الله بن عبد القادر في حديث قال ابن مسعود بن جابر
 قال مرفوعا في حديث وقال الفلاس شكرا لمحمد بن شريك وقال يحيى
 ابن سعيد استبان لي كثر في حديث قال الدارقطني مرفوعا في
 وقال احمد بن حنبل في حديث مرفوعا وقال النضر بن عاتقة
 ومن طريق عن مرفوعا في الحديث في حديث قال واخرجه الطحاوي
 عنها وفيه صالح بن حسان العبدي ضعيف مرفوعا كما قال ابن حجر
 وغيره واخرجه ابن عدي في كتابه عن ابي تميم بن ابي يوسف القاسمي
 عنه عن شام عن ابيه عن مرفوعا واخرجه الطبراني في المعجم
 برجال ثقات وكذا روى نحوه ابو داود وعنه مرفوعا في حديث
 ورواه الدارقطني وقال في حديث جابر بن عبد الله بن عدي عن داود
 ابن صالح عن ابيه ورواه ابن جابر بن ابي تميم عن جابر بن عبد الله مرفوعا كانت
 انا رسول الله صلى الله عليه وسلم في انا واهل بيته اصابته لهم البرة قبل ان يمتنع
 قال الدارقطني في الحديث لا بأس بمرور في الحكم وابن جابر عن مرفوعا انما

ينحس كعوض البعيت يعني البرة ومنها ما اخرجه الطبراني في صغيره عن
 مرفوعا وفيه فرائض برقة في الاثنا وثقفت له حتى شرب ثم
 ساله فقال يا انس ان البرة من شاة البعيت لمن ينفذ شيئا
 ولين ينجي فيه ضعف ومنها ما اخرجه احمد بن حنبل والدارقطني في
 عن ابي هريرة مرفوعا البرة ليست من الطوائف عليكم والطوائف والذوات
 ابو ثوبان والشافعي مالك بن النوري الا في حديث اسحق وابو عبد الله
 وقيل مرفوعا في حديث من اهل المدينة والبيت وغيره من اهل مصر الا في حديث
 الشافعي والنوري وغيره من اهل العراق والشافعي وصحاح واحد
 واسحق وابي ثور وابي عبيد وعلقمة وعكرمة وابراهيم وعطاء بن
 الحسن كما قال ابن عبد البر واقطار الطحاوي ورواه عن محمد بن
 ذكره الطحاوي في سحافي الآثار يدل عليه ذكره تحريما واقتار الكثر
 انه مكره تنبيه وهو الاصح الا قرب الى موافقة الآثار وقال ابن قدامة
 في المعنى لا يكره ومنها الفارة وابن عرس وغيره من الحسنين وهو قول
 اكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين من اهل المدينة والشافعي والكنوز
 واصحاب الرواية الا انهم فانه مكره في مرفوعا في حديث فان فعل اخبره
 انه لم يكن اخبر الطحاوي عن ابن عمر مرفوعا في حديث مرفوعا في حديث
 سورا لم يثبت عليه كثر من الآثار فانه مكره في حديث الطبراني و
 طاووس ابن سيرين وابن ابي ليلى ويحيى بن سعيد الانصاري ورواه
 الطحاوي عن ابن السبيعي يحيى الانصاري والحسن بن زيد بن علي وابن جابر
 وابيه عباس بن عمر وعائشة بن قتادة والحسن بن الحسن بن ابي اس
 به واختلف فيه عن ابي هريرة فروي عطاء عنه انه يفسل عنه والوجه
 انه من اهل البيت ذكره ابن عبد البر وقال لا أعلم احد من الصحابة يروي
 انه لا يتوضأ منه الا ابا هريرة وقد عرفت ما عن ابن عمر قلت لعل اياه
 لما روى مرفوعا عنها سبغ اخبره الحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه في الحديث
 صحيح عن ابي هريرة مرفوعا ورواه احمد والدارقطني وابن ابي شيبة
 ابن راهويه واخرجه العقيلي في ترجمة يحيى بن السبيعي ضعيف واخرجه الطحاوي
 عنه رفعه الخليل الا ان من دلوع البرة مرة او مرتين ومعه واخرجه
 والدارقطني مرفوعا ورواه واخرجه الترمذي في المعجم عنه رفعه لم يثبت
 مرة ومعه ثم انما يرون الكثرة للتنبيه لما من الصحيح حديث ابي قتادة
 واخرجه ابن منذر في صحيحه وحديث عاتقة مرفوعا ابو داود والدارقطني
 واخرجه الطيب بن وجه اخر وفيه سلمة بن السبيعي ضعيف ورواه الحاكم

<p>والتفتي ونجا به وروى عن ابن عمر وابن المسيب والشافعي والفرعي وسحق ابن الغضائري في حقه وعنه احمد والشافعي والفرعي ورواه الشيخان في الصحيحين في الصحيحين في الصحيحين في الصحيحين واحسنه عبد الرزاق في مصنفه بلطيمس من ابن ابي عمير في المسند وذكر ابن قدامة في المغني عن عمر بن ابي هريرة في الصحيحين وعن عبد الرحمن بن عوف بن مسعود ذكره المنذري في مختصره ابى داود وقال ابن عبد البر قول ابن علقمة الشافعي في قوله في قوله فلان لم يثبت الخ جواب لما دأبوا الفاء على جوابها قيل ما در قوله فلان لم يثبت الخ الفاء فيه للجواب اللام للتاكيد مفتوحة ولما ان ناصبة مصدرية والفعل بها تاء ولام المصدر مبتدأ على ما هو مقتضى اللام والضمير في له يعود الى السافر وذلك إشارة الى الترخيس وهو معنى غير محسوس استعمل فيه الإشارة للكمال العناية بالتميز والتقنية والبناء في ما يرجع للشو لم يسم بغيره ما مصدرية او موصولة وهو الظاهر وقوله وهو الخ اي افرغ الذممة عن الواجب جازم معتد فنه بيان لما الموصولة وقوله ولي خبر له المبتدأ اي شئت الرفعة في التاخير مجاز بدنه وهو الترخيس رفع المشتقة فثبتوها بجمع فيه وهو الترخيس بالحققة عن نقل المسالك اولى في ما فهم ١٢</p>	<p>ليحفظ لبعض أهل البيت وقال علي بن شاذان في صحيحه ما في مسنده محمد بن عمر الوافدي الكوفي ابن النعمان عن ابن شاذان العبد انه قال في الامام فخر شيخنا ابو الفتح بن سعيد الناس سنة اولى كتابه المغازي والسير من ضعفه ومن وثقه يرجع وثقه وذكر الاجابة عما قيل فيه وسدث ما بره فوجاهه في الامام المسعودي بلغ فيه ثم يوفى ما منه اخرجه ابن شاذان في الناسخ والنسخ فنه ١٢ قوله وكذا لك الخ فانه وقع في معرض تعليل قوله ومن كان يكلمه ليليا او على سفر فنه من ايام اخذ فنه ان اجازة التاخير الى ايام اخرها هو بالنظر الى رفع المشتقة والخرج ووقع العسر والتاخير عليه نظرهما وشققة عليهما ليتحررا في التاخير بين الايام والترك الى ايام اخره يرجع كفة مصالح النفس على ايمان وظيفة الوقت وهو موصوفه فنه ان واختلفت في ان الافضل ما به في حق المسافر اذ لم يضره الصوم فنه الصوم افضل وبقوله ما لا شك في اني ما صرح به الفخر الى والنووي وهو قول السمعاني بن الحسن الشافعي وخزائفة وابن عباس وعائشة وبقوله قال عمر بن الخطاب واخوه بن عبد الرحمن وطاوس بن العنبر بن عياض بن ابي بكر و ابو ثور والبلد والي شقيق بن سلمة والاسود بن سنان والشعبي</p>
---	--

لأن الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون العلة بالكتاب
وبالنسبة وبالإجماع وبالأجتهاد وبالأستنباط فمثال العلة المسلوقة
بالكتائب كثرة الطواف فانها جعلت علة لسقوط الخروج في الاستسكان
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد من طوافوا عليكم
بعضكم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه السلام حرج مناسكهم
المرّة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام المرّة ليست بمنسبة فانها
من الطوائين عليكم والطوافات تقاس أضابنا ما ليسكن في
اليوت كالقارة والحجة على المرّة بعبادة الطواف وكذلك قوله تعالى
يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ بَيِّنَ الشَّرْعِ ان الاخطار للمريض
والمسافر لتيسير الامر عليهم ليقنوا من تحقيق ما يتخرج في نظر هذه
من الاثبات بوظيفة الوقت او تأخيرها الى ايام اخرى باعتبار هذا
المرّة قال ابو حنيفة رح المسافر اذا نوى في ايام رمضان واجبا آخر
عن واجب آخر لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصباح
بدنه وهو الاخطار فلا ان يثبت له ذلك فيما يرجع الى مصباح دينه
وهو اتواج النفس عن عبادة الواجب اولى ومثال العلة المسلوقة
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد من طوافوا عليكم

في نسخة بروي عن أبي بكر بن أبي مريم ضعيف واخره ابن عدي
عن احمد بن حنبل عن جويرية موقوفه واستثنى ما اخرجه الدارقطني عن
ابن ابي عمير في حديثه عن جويرية موقوفه على كل نائم الا من نطق برأسه نطقه
او نطقه في العلق في بيان هذا حديث النسيان صاحب رسول
الله صلى الله عليه وسلم على عهده فيقولون العشاء حتى يتحقق ركوعه
ثم يبيتون ولا ينامون وفي نسخة نيامون ثم اخرج اخرجه مسلم
والودود وصححه الدارقطني وقد يؤول باندرابه النوم جاسا كما
قاله ابن المبارك في رواية لكن واه الزمار في تفسيره اصح وفيه
نقصان جوهري فممن من نيام اخرج وقال ابن دقيق العيد
على النوم الحقيق فوقيها من الادلة وقد غلب الغلط في الحقيق
ايضا لبعض الناس وقد ورد حديث صفوان بن عسال في آخره
ولكن من غايط بول ونوم اخرجه الشيخ والتبريزي وابن خزيمة
وصحاه ورواه الشافعي واحمد وابن ماجه وابن جبران في صحيحه
وليس في الدارقطني ونقل التبريزي عن البخاري انه حسن ومجهد
الخطابي في تعليق النوم حمل على الغفل فيما اذا استرخت مفاصله
والضمان وان لم يتجرب بها فقد قيل شواهدا على موافقته
على ان كثرة الطرق ترقبها الى ان لا تنزل عن درجة الحسن مع
القياس والمعنى معاصره وهو ان النوم ليس شبة ناضحا وبما
هو لما لا يخرج عنه عادة وهو يلوغ الاسترخاء غاية سلك قوله
في قدسي اخرج اختلف فيه العلماء قال مالك بن نعيم كما اوسا جدا
فليتوضأ ومن نام جاسا فلا الا يطول نومه وهو قول التبريزي
وربما في الازاعي واحمد وقال ابو حنيفة وصحابه لا وضوء الا على
من نام شطبا او منوركا وقال ابو يوسف ان تجد النوم في
السجود فعليه الوضوء وقال الثوري والسنن بن طيبي وجاهدين
ابي سليمان والنخعي انه لا وضوء على من شطبا وقال الشافعي
على كل نائم الوضوء الا الجالس وحده وروي عن ابي موسى
ما يدل على ان النوم عنده ليس بجرح على اي حال كان كذا
ذكره ابن عبد البر وقال ابن القطان اجمع الفقهاء ان النوم
الغفل لا يفتقر الوضوء الا المرنى فانه خرق الاجماع وجعل عليه
حدنا وذكر ان اسحق بن عمار يوجب فيه سجدة قالوا واما هو على ان
نوم المخطئ يفتقر الوضوء وماروي عن ابي موسى قال لا يفتقر

في نسخة بروي عن احمد بن حنبل عن جويرية موقوفه واستثنى ما اخرجه الدارقطني عن
ابن ابي عمير في حديثه عن جويرية موقوفه على كل نائم الا من نطق برأسه نطقه
او نطقه في العلق في بيان هذا حديث النسيان صاحب رسول
الله صلى الله عليه وسلم على عهده فيقولون العشاء حتى يتحقق ركوعه
ثم يبيتون ولا ينامون وفي نسخة نيامون ثم اخرج اخرجه مسلم
والودود وصححه الدارقطني وقد يؤول باندرابه النوم جاسا كما
قاله ابن المبارك في رواية لكن واه الزمار في تفسيره اصح وفيه
نقصان جوهري فممن من نيام اخرج وقال ابن دقيق العيد
على النوم الحقيق فوقيها من الادلة وقد غلب الغلط في الحقيق
ايضا لبعض الناس وقد ورد حديث صفوان بن عسال في آخره
ولكن من غايط بول ونوم اخرجه الشيخ والتبريزي وابن خزيمة
وصحاه ورواه الشافعي واحمد وابن ماجه وابن جبران في صحيحه
وليس في الدارقطني ونقل التبريزي عن البخاري انه حسن ومجهد
الخطابي في تعليق النوم حمل على الغفل فيما اذا استرخت مفاصله
والضمان وان لم يتجرب بها فقد قيل شواهدا على موافقته
على ان كثرة الطرق ترقبها الى ان لا تنزل عن درجة الحسن مع
القياس والمعنى معاصره وهو ان النوم ليس شبة ناضحا وبما
هو لما لا يخرج عنه عادة وهو يلوغ الاسترخاء غاية سلك قوله
في قدسي اخرج اختلف فيه العلماء قال مالك بن نعيم كما اوسا جدا
فليتوضأ ومن نام جاسا فلا الا يطول نومه وهو قول التبريزي
وربما في الازاعي واحمد وقال ابو حنيفة وصحابه لا وضوء الا على
من نام شطبا او منوركا وقال ابو يوسف ان تجد النوم في
السجود فعليه الوضوء وقال الثوري والسنن بن طيبي وجاهدين
ابي سليمان والنخعي انه لا وضوء على من شطبا وقال الشافعي
على كل نائم الوضوء الا الجالس وحده وروي عن ابي موسى
ما يدل على ان النوم عنده ليس بجرح على اي حال كان كذا
ذكره ابن عبد البر وقال ابن القطان اجمع الفقهاء ان النوم
الغفل لا يفتقر الوضوء الا المرنى فانه خرق الاجماع وجعل عليه
حدنا وذكر ان اسحق بن عمار يوجب فيه سجدة قالوا واما هو على ان
نوم المخطئ يفتقر الوضوء وماروي عن ابي موسى قال لا يفتقر

وعبدية ومن ابن السيب ان ينام في بيتهم في الليل ولا يبيتون
وقيل في سنة ١٢٠٠ لا يبيتون في بيتهم في الليل ولا يبيتون
وما لك واجد في رواية وقيل لا يبيتون الا في النوم المراكب والساجد
روى بن عمار عن احمد والشافعي خمسة اقوال الصحيح منها انه ان نام
استسكا مقعد من الارض فليجوز له ان يبيت في الصلوة وغيره
سنة قوله الى المقوم الا في النوم ساجدا من الحديث ايضا مرسيا
ولما رواه البيهقي في خلافاه عن نسف ان ان نام العبد في السجود
يباى الله تعالى كنيته فيقول انظر الى عبدى روجه عندى حبه
في طاعتى وفيه داود بن الزبير ضعيف ومن وجه آخر عن ابان
عن النسفي ان شريك احد الضعفاء قال شبيب بن حرب سجدت
شعبه يقول ان شريك من بول عمارى حتى ارى احبا الى من
ان قول عن ابان بن ابي عياش وروى ابن ادريس وغيره عن شعبه
قال لان ينزى الرجل خبر عن ابن عمارى ان قال في حديثه
شريك وكذا قال ابن عمارى وقال مرة ضعيف وقال ابو عوانه ما
استحل ان ارى عنده وقال في حديثه قال بن عمارى ان
قال شبيب داري وحاري في المساكين صدقة ان لم يكن ابان
ابن عباس يكذب في الحديث ورواه ابن شاذان في التماسخ
والسنوخ من حديث المبارك بن فضال وهو مختلف فيه و
وثقه يحيى القطان وابن عمار وقال النسائي وغيره ضعيف قال
ابو عمار بن ابي ابي السبع بن صبح وكان عفاك يرفعه ويؤثقه
والحديث اوردته الدارقطني في العلل عن ابى هريرة بلطف اذا نام
وهو ساجد يقول المية انظر الى عبدى قال والحسن لم يسمع من
ابى هريرة ومروان الحسن اخبرنا احمد بن الزبير ورواه ابن شاذان
عن ابى سعيد سمعناه واستفاده ضعيف ثم اعلم ان المروان يفتك
هو المقتد على احد دركبه والمستند الى ما لا يثبت به من غيره
على نحو جدار محمود وسير وغيره وقوله لو انزل ليقيد لم يذكره
في السيرة وانما هو مما اختاره الطحاوي والدارقطني وهو يفتك
سنة المقتد وهو ما هو منسوخا في صحيحه الا انه جاء في بعض
بنى الحديث عندنا وتفصيل في الفتحة ١٢٠٠ قوله قوله
الح يا فتحة من حديثه فانه روى ابى عمارى ورواه ابن عمار
في سنة من طريق الاغش عن شبيب بن ابي ثابت عن عروة

ابن الزبير عن عائشة في قمته استخاضت فاطمة في فاطمة ثم انفسى
صلى وقوله خاضى على صلوة وان قطر الدم على الحصى في رواية
انما ذلك عرق وليست بالحقيقة فاذا اقبلت الخ اخرجه احمد بن محمد
الترمذي ورواه ابو داود وقوله يلقى وان قطر الدم على الحصى اخرجه
اسحق بن راسم ورواه ابن ابي شيبة والبيهقي في مسنده محمد بن فضال
عروة انه ابن الزبير لا ابن عمار والبيهقي في نسخة لابن ابي شيبة
نعم في نسخة فاطمة وان قطر الدم على الحصى ورواه الدارقطني في
وقال عروة بن الزبير في بعض الفاظه واعلمه او لا بله موت
على عائشة وقيل عليها حصص بن عياض واسباط بن محمد في رواها
عن الاغش في ثمانية ائنه لم يسمع وان قطر الخ في ثمانية ائنه عروة غير
منه في ثمانية ائنه لم يسمع من عروة والباب ان هذا اللقب
في رواية ابن ابي شيبة وابن عمار الدارقطني وانه نسبه كمانه ابن عمار
والبيهقي وان شبيب لا شك انه اورد عروة وروى ابو داود عن عروة الزبير
عن شبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا وهو في بعض
على سماعه منه والمثبت مقدم وايضا لا يثبت لجاهه عروة لرواية عن
هو اكبر منه داخل القدم والمساكن كلف كما سجد اياك مسلم في نسخة
صحيحه وهو سجد طه ورفعه ثابت من رواية وكثير والبيهقي في صحيحه
ابن محمد الوارث وعبد الله بن بن زبادة التقيته في نسخة واما حبيب
ذكره الذهبي عن النجاشي انه سمع عروة بن عباس فابن عروة التقيته
واما قوله انما ذلك عرق وليست بالحقيقة فاذا الخ فروى في صحيح النجاشي
اليهم من حديث عائشة في نسخة فاطمة وقوله ابو داود والبيهقي في صحيحه
الاولى فضعف يحيى بن المحدث وقال ابن المحدث حبيب لم يرو عنه
الزبير وذكره صاحب الاطراف كابي القاسم بن عمار في الحديث
في ترجمة عروة الزبير عن عائشة ولم يذكره في ترجمة عروة بن الزبير
قلنا الزبير اليه فله ولو سلم انه لم يرو عنه فالا فليقلع ليس جبره
في رواية الثقة وفي حديثه من حديثه خمس ائنه من الشافعي
رواه الخ في الاثني عشر في نسخة الترمذي وحسنه النجاشي ومحمد بن عمار
فلم ان العلة تباك يكون الدم دم عرق في حق الوضوء وخصه
مخرج دون مخرج كاسبيلين وغيرهما ملطخة في ثمانية ائنه في الحكم
فنه بر ١١٠٠ قوله الضعيف الخ اعلم ان المختلف فيه منها ثلث
مسائل الاولى ان ابن عمار بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار

مننا وبعض من العلم انه يجوز وقال اكثرهم وبه قال انفاضى منانى
روايه انه لا يجوز واليه ذهب على وعمر وابن عباس وابن عمر
ابن مسعود وابو هريره وعائشه والحسن البصري وابن السكيت
مسند ابن ابي بليلى واحمد وسحق والشافعي ومسال
ابن المنذر لا يثبت عن احمد من الصحابة خلاف ذلك واستدل عليه
باجاز مناجديت ابى برة عن ابيه الى موسى رفته لانكاح الابوي
رواه احمد والاربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان اعلى
بالارسال فحقا رسله شيعة والثوري عن ابى اسحق وسنده اصيل
والحاكم مسنده من طريق ابن المديني والبخاري والذليل وغيرهم
وقال انهم صححو حديثه لم يزل وكذا صححه ابن مديني فاحكامه عنده
ابن القتيبي وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ ورواه ابو يعلى في
مسنده عن جابر بن عبد الله باسناد رجاله كلهم ثقات واخرجه احمد
الدارقطني البيهقي في العمل من حديث الحسن بن عثمان بن الحسن بن علي
لانكاح الابوي وشا بهي عدل وفيه عبد الله بن حمزة شريك وابنه
الشافعي عن الحسن بن رواه الشافعي البيهقي عنه موقوف وروى
الدارقطني عن الشعبي قال ما كان احد من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم اشهد في النكاح بغير ولي من على عليه السلام كان يغرب فيه
وفي الباب عن ابن عباس لانكاح الابوي رواه احمد وابو حنيفة
والطبراني وفيه حجاج بن اوطاة وهو ضعيف لكن قال ابن حجر
صدوق بشرطه والبيهقي وسنده حديث عائشة رفته ايما
امراة تكلمت بغيره فون وليها فحكمها باطل فان دخل بها فلها
المهر ما استحل من فرجها فان اشتموا فانما سلطان ولي من طاولي
له اخرجه الاربع الا الشافعي وصححه ابو عوانة وابن حبان الحاكم
وحسن الترمذي ومننا حديث ابى هريرة لا تزوج المرأة نفسها
ابن حنبل في مسنده الثانية انه لا يجوز ان تتولى البياضة بنفسها
لنكاحها بل ينفذ النكاح بعبارة النساء او لا فعدت بخروج وعنده
مالك والشافعي والاكثرون لا يجوز ولا ينفذ لهم في ذلك الا بطريق
سندنا حديث ابى هريرة رفته لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة
نفسها رواه ابن حنبل والدارقطني برجاله ثقات واخرجه البيهقي
البيهقي وعامة فان الزانية هي التي تزوج نفسها قال ابن كثير الصحيح
وقد على ابى هريرة وفي لفظ الدارقطني كذا نقول التي تزوج نفسها

ولانته وهو معاصد للمنفذ وكذا كذا واهل البيهقي في طريق موقوف
وباني الحديث عن الامام جابر بن عبد الله والسنن في المسند ان علة الولاية
على المرأة في النكاح بل هي المصاهرة كما في النكاح والمصاهرة فاختصنا
الادل وهو قول الاوزاعي والشافعي ومالك وسحق وسحق وسحق وسحق
ابى جبيرة اسلماني والثوري وابى ثور واحمد في روايته وانما تزوجها
ابن المنذر وانما الشاشي الثاني وبه قال مالك في شهر الزمان
عنه واحمد في رواية ابن ابي بليلى لم يزوجها من الزنا في النكاح
ان البكر باطلة بامر النكاح بعد المصاهرة لم يزوجها من الرجال فافقت
على مصالح النكاح ومفسده فلا اثر ليلو عنها كبلوغ المصاهرة
مختل لا غير عارضة لم ينفذ في النكاح على النكاح فافقت
ودون تخلف النكاح او المصاهرة لان الرجال كل الموقوف بالبلوغ
من غير حالة فتنطرق وتختار المال فانه لا يحصل بها المصاهرة
تمام المصاهرة بمصاهرة بالتفريق فلهذا الكثرة والنيابة فيه سيان فافقت
الحقيقة في السالمى ستمالى عن قسرب فافقت في قوله
والبلوغ في النكاح اي البلوغ الشاشي عن عقل لاص مخته وجون
فلفظ عن معنى مع او على اصلها اي التجاوز الصادر عن هذا
من الوصف لا عن غيره او بمعنى بعد وعقبه اي بعد عقل علة
لرذال الولاية قد ظهر اثرها في موقع هو النكاح والمصاهرة كان علة للولاية
فيه فعلم ان عدم العلة المصاهرة على عدم السلول لانه كان محصورا
في هذه العلة واللازم تعدد العمل لسلول واحد عند عدم علة عقل
فما يوجب ان العلة بعدم المصاهرة كانت المحصر الكلى في فرد واحد فافقت
عدم المحصل عدم المصاهرة فافقت على ما في اخباره ونصوصه كسنة فيهما
حديث ابى هريرة رفته لا يجوز الا بامر من يتكلم بالبكر حتى تستأن
رواه الجماعة فعلى ما ليس عليها ولاية الاجازة سندنا حديث
ابن عباس بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله
الا البخاري في التفضيل المستفاد من الاصلية يقتضي ان للولي حقا
وهي التمسك بها ولا يقصور الا بغير التوقيف في البياضة ويؤيده ما هو
في لفظه فيمسك للولي مع النبي امره بالتمسك امره بالوداد
والشامى وصححه ابن حبان ورواه ثقات وهو يبيح باستيفادها
ينفذه في نكاحها ومنها الآثار الكثيرة المتقدمة في الشيات والامكان في
رواها آباءهم في تحبير نكاحها وبجرحها صحيح الاخبار وقد سبق

[illegible][illegible]

في ولاية المال وهي مجالس لولاية النكاح الماس نوعا وانما لست
ان يغير خبره في عين الحكم كالميزون ظهر اثره في استعارة الصلوة و
الاغناء مجالس للجنون ومن خبره لاس نوعا مع جعله اليه علة
لاستعارة الرابع ان يغير خبره في جنس الحكم كمنفعة السفر كشره
في سقوط الركعتين وعدم وجوب الاول في الصوم فانفعة جهالة
المريض ومن خبره سقوط الركعتين من جنس سقوطها كمنفعة من
المريض علة لسقوط الصلوة وفيما فيه فتدبر ^{١٢} قوله صحت
جنس الحكم لان حقيقة مرجع الاستنباط غير لطيفة في جميع الحكم
باختلاف الاضافات والصفات الذي هو المطلق انما هو خبر الحكم
المختلفين وكذلك ساطق الولاية امرهم تنزل غير متغير في جميعها
له تحصل نوعي وانما يحصل بالاضافة الى النكاح او المال او الشئ
نوعان فان قيل العاقل المصدر ليس لها الا حصص وقس
لقراران الكل نوع لما هو مقتضى في الحقيقة والقياس انما يغير خبره
رابطه ونسبة في الماهيات والعنوان لاني الحقيقة فلما اول الامر الاول
غير مسلم وقد ثبت ان كان المنع وكنهه اوجه في حواشيها
على لواء الهدى نظام يحيى بل قد يتكلف مفهوم المفرد المعنى الصريح
بالطبيعة كالضرب للفعل والجرح والتماسي للضرب واسماء ما ياتي
ان الحكم قد يكون مباحيا يحصل بمصاديق الاضافة او التوقيف
فيكون جنسا للمقتضى بهذا الاعتبار غاية الامر ان هذه الامور لا يحصل
تفصيل بها النوع اعتبارا به بالتفصيل بالاسماء العشرة الاشارة
اللاترى ان من المبادئ ما يجعل اليه ايضا ان الجبل بطبيعة هذا
بالذات بطبيعة المعنى لا انما يتبين ان نوعا من حيث كونهما
لمطلق لعدم ذلك ان النوعية والجنسية منها باعتبارها حصة
المفاهيم ولا مرية ان الاضافة معتبرة في المقوم داخل في الصفات
بجرات الاضافة الى الموضوعات والمحال فاعلم ان مقتضى في التوضيح
والقيمة وارتباطا ان اختلاف الالزام يدل على اختلاف المذاهب
والترتيب ان احكام ولاية المال كثيرة تحت ائمة لاحكام ولاية النكاح
بل انظر اليها في حواشي لا يشترط ان يكون الالزام اللفظي لا انظر
الى المعنى وكذلك حال احكام النجوس للمرجع ونحوها ان الموضع بها
هنا النوع والجنس الاصوليان لا يلزم ان يكون فان البحث عن
الاصول ولا شك ان مطلق الولاية والمجمل مختلف الاحكام

والاخر احكاما في خصوص ولاية النكاح وولاية المال فان
كلما استعمل احكاما واخرى متفقة كذا الحكم كل من نوعي الحكم
سواء في ولاية النكاح او في ولاية المال الصغر عن الزوال الولاية اليه
بوجودها على طائفة في نفسه ما اذ يبقا زوال الصغر على الجوار
ودلايتها على نفسها واما عرفت ان المقصود الواحد يكون له
عيارات ومقتضى متفقة في حقيقة وجودية وحدانية وجودية
بايمكان ولا يتكلف السطوح في الشرائع في مذهب الهدى للوجود
مما لا يلزم ابل التحقيق وقد نقل عن ابي عبد الله الحسيني في كلام
من الحقيقة انه لا يجوز وتبعه ابن ابي عمير في الخبر وكثير من المتأخرين
اختلفت المناقشة في حقيقة وجودهم قدرة المانع للتفريق والامانة
لا وجه لاسيما لعدم التفريق بعدم القدرة بالمرضى وفيما لا يجوز
وعلى عليه بانه ان اخذ عدم ساطقها فلا يصح للعلية وان اخذ
مصادقا فاما الى الحقيقة فيجب ان يكون علة الحكم الوجودي المقصود
وجوده او الى العدة وهي بالغة في موضع المانع وهو غير العلة الحقيقة
او الى الحقيقة المناسبة من حيث ان التماسي في كل المعنى ان مقتضى
علة تلك الحقيقة في هذا عدم الصفات الالزام الى الحقيقة غير التماسي
فيكون جميعه الحقيقة المناسبة فلا يكون علة للموجود في الاستحسان
عن التماسي انت قل ان هذه كلها مقدمات خطا في جميعها الفصل
والتحقيق عنده ان الحكم لا ياتي ليس هو لعدم المطلق بالبيد
العدم من حيثية هي بل هو لعدم التماسي وهي لعدم الماخوذ في
وجوده وحقيقة في نفسه سواء اعتمد على النية ما خذ في الحقيقة
لعدم هي محو او معتبر في مصاديق خارجة محو حقيقة التماس
في صفة العلم والكتابة والالفاظ بها وفيها عروضا في مصاديق
الكلمات المستترة او معتبر في مرتبة العنوان او مرتبة المقوم او مرتبة الماهيات
فقط بمرتبة المصاديق وبما غير ظاهر وفي حقيقة الفرق بين مرتبة
العنوان ومرتبة المقوم ومرتبة الماهيات في كتب العقول وبما لان
العلية من خواص الوجود اذ لم يغير وجودها في الوجود والوجود
او غير ذلك فاعلم في وجوده وجودا في وجوده في حقيقة المعنى عليه لعدم
ان يغير وجوده او قوته او لا في شئ في غير وجوده ما يشبهه في وجوده
الانسان ولا محالة يكون مصادقا الى شئ حتى يتفصيل في حقيقة
منه او المطلق لا معنى لعلية شئ من غير صفات فان اعتبر في

العلة فيها وبه ثبت الحكم في الثيب الصغيرة ولكن لك قلنا الطوف
 علة سقوط نجاسة السور في سائر الهرة فيتعدى الحكم الى سور
 سواكن البيوت لوجود العلة وبلوغ الغلام عن عقل علة زواله
 الانكاح فيزول الولاية عن الجارية بحكم هذه العلة ومثال الاتحاد في
 الجنس ما يقال كثرة الطوف علة سقوط حرج الاستيدان في حق
 ما ملكت ايماننا فيسقط حرج نجاسة السور بهذه العلة فان
 هذا الحرج من جنس ذلك الحرجة من نوعه وكذلك الصغر علة
 ولاية التصرف للاب في المال فثبت ولاية التصرف في
 النفس بحكم هذه العلة وان بلوغ الجارية عن عقل علة زوال ولاية
 الاب في المال فيزول ولايته في حق النفس هذه العلة ثم لا بد في
 هذا النوع من القياس من تخييس العلة بان نقول انما ثبتت
 ولاية الاب في مال الصغيرة لانها عاجزة عن التصرف بنفسها
 فانبت الشرع ولاية الاب كيلا يتعطل مصالحها المتعلقة بذلك
 وقد عجزت عن التصرف في نفسها فوجب القول بولاية الاب
 عليها وعلى هذا نظائره وحكم القياس الاول ان لا يبطل بالفرق لان

بنا في ثبوت الحكم في الثيب الصغيرة
 والولاية في الثيب الصغيرة لوجود العلة
 والولاية في الثيب الصغيرة لوجود العلة
 والولاية في الثيب الصغيرة لوجود العلة

والعلة فيها وبه ثبت الحكم في الثيب الصغيرة
 علة سقوط نجاسة السور في سائر الهرة
 سواكن البيوت لوجود العلة وبلوغ الغلام
 الانكاح فيزول الولاية عن الجارية بحكم
 الجنس ما يقال كثرة الطوف علة سقوط
 ما ملكت ايماننا فيسقط حرج نجاسة
 هذا الحرج من جنس ذلك الحرجة من نوعه
 ولاية التصرف للاب في المال فثبت ولاية
 النفس بحكم هذه العلة وان بلوغ الجارية
 الاب في المال فيزول ولايته في حق النفس
 هذا النوع من القياس من تخييس العلة بان
 ولاية الاب في مال الصغيرة لانها عاجزة
 فانبت الشرع ولاية الاب كيلا يتعطل
 وقد عجزت عن التصرف في نفسها فوجب
 عليها وعلى هذا نظائره وحكم القياس

في عين الحكم في الثيب الصغيرة
 في عين الحكم في الثيب الصغيرة
 في عين الحكم في الثيب الصغيرة
 في عين الحكم في الثيب الصغيرة

الأصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وان
 اختلفا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادا بما تقدم في القياس
 والفرق الخاص وهو بيان ان تأثير الصغر في ولاية التصرف
 في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس وبيان القسم
 الثالث وهو القياس بجملة مستنبطة بالرأى والاحتياط ظاهر
 وتحقيق ذلك اذا وجدنا وصفا مناسبا للحكم وهو بحال يوجب
 ثبوت الحكم وتقاضيه بالنظر اليه وقد قلنا به الحكم في موضع
 الاجماع يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة
 وتظيرة اذ اراينا شخصا اعطى فقيرا رها غلب على الظن الاعطاء
 لدفع حاجة الفقير وتخصيل وضام الثواب اذا عرف هذا فتقول
 اذ اراينا وصفا مناسبا للحكم وقد قلنا به الحكم في موضع الاجماع
 يغلب الظن باضافة الحكم الى ذلك الوصف وغلبة الظن في الشرع
 توجب العمل بما نعلم ما في قها من الدليل منزلة المسافر اذا غلب
 على ظن ان يقرب به ماء لم يجره التيمم وعلى من مسائل القهر وحكم هذا
 القياس ان يسهل بالفرق المذكور ان يكون له يوجب مناسبا

اي ولاية الحكم في العلة وجب اتحادها في الحكم وان
 اختلفا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادا بما تقدم في القياس
 والفرق الخاص وهو بيان ان تأثير الصغر في ولاية التصرف
 في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس وبيان القسم
 الثالث وهو القياس بجملة مستنبطة بالرأى والاحتياط ظاهر
 وتحقيق ذلك اذا وجدنا وصفا مناسبا للحكم وهو بحال يوجب
 ثبوت الحكم وتقاضيه بالنظر اليه وقد قلنا به الحكم في موضع
 الاجماع يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة
 وتظيرة اذ اراينا شخصا اعطى فقيرا رها غلب على الظن الاعطاء
 لدفع حاجة الفقير وتخصيل وضام الثواب اذا عرف هذا فتقول
 اذ اراينا وصفا مناسبا للحكم وقد قلنا به الحكم في موضع الاجماع
 يغلب الظن باضافة الحكم الى ذلك الوصف وغلبة الظن في الشرع
 توجب العمل بما نعلم ما في قها من الدليل منزلة المسافر اذا غلب
 على ظن ان يقرب به ماء لم يجره التيمم وعلى من مسائل القهر وحكم هذا
 القياس ان يسهل بالفرق المذكور ان يكون له يوجب مناسبا

اي ولاية الحكم في العلة وجب اتحادها في الحكم وان
 اختلفا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادا بما تقدم في القياس
 والفرق الخاص وهو بيان ان تأثير الصغر في ولاية التصرف
 في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس وبيان القسم
 الثالث وهو القياس بجملة مستنبطة بالرأى والاحتياط ظاهر
 وتحقيق ذلك اذا وجدنا وصفا مناسبا للحكم وهو بحال يوجب
 ثبوت الحكم وتقاضيه بالنظر اليه وقد قلنا به الحكم في موضع
 الاجماع يضاف الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة
 وتظيرة اذ اراينا شخصا اعطى فقيرا رها غلب على الظن الاعطاء
 لدفع حاجة الفقير وتخصيل وضام الثواب اذا عرف هذا فتقول
 اذ اراينا وصفا مناسبا للحكم وقد قلنا به الحكم في موضع الاجماع
 يغلب الظن باضافة الحكم الى ذلك الوصف وغلبة الظن في الشرع
 توجب العمل بما نعلم ما في قها من الدليل منزلة المسافر اذا غلب
 على ظن ان يقرب به ماء لم يجره التيمم وعلى من مسائل القهر وحكم هذا
 القياس ان يسهل بالفرق المذكور ان يكون له يوجب مناسبا

أو جعلت لما خوذ في الجارية العلية مناسبا لما لمعنى الحكم لا سيما
عند فخرج منه غير السلام كوصف الجدة والجدوة في حكم حرة الجدة والجدوة
أن يكون سوجا الحكم إذا لو كان مناسبا بالغير موجب له لم يكن علة
كالاعتبار والقبض منه كغير الجدة والثالث أن يكون شفا ضيفا
بالنظر إلى نفس ذواته لا بالانتماء إلى المحض إذا لو كان سوجا لغيره متعلق
بغيره نفس طبعه لم يكن علة بل سببا للقبض كسبب الرقبة على الوطى في
الجارية والاعتناق لحرة الجارية والفرار يوجب أن يكون معتبرا بالحكم في موضع
الاجتماع وهو أن يرضى أي لا يرضى به بل يرضى به من الوجه في أمر مشترك الحكم
نوعا أو جنسا وهذا معنى على اعتبار القول بالعمل المؤثرة لا بالعمل المؤثرة
كما هو من سبب الشافعية إذا لو لم يرضى به لكانت علة طردية لا مستثناة
ولم تكن مشهودة بالعلية من قبل الشريعة وشهادته بالباطنية الظاهر
والطهارة بطوره والصباح والعدالة كما في الشاهد والخامس أن يكون
صالحا لضافته الحكم إليه شهادته المناسبة بمنزلة الشهادة والشهادة
والشريعة صريحة بانه لا كالقوى والطوائف في المعين والاستبعاد
وسورة الهرة كقوله يشهدون له قبيل كما إذا أعلن في ولاية
الانكاح في الصغير بعد الصغر لثبوت سببه لان ولاية الانكاح
للمشروع الا على وجه النظر والاعتبار بحجة كغير مباشرة النتائج
حاجة إلى مقصوده والمصغر سورث للغير فكان ياتعليل به بوجوب
مناسيب الحكم في ظاهره في موضع الاجماع وهو ولاية المال على
الظاهر ان الصغير هو المانع عن حصول الولاية بنفسه عدم حصوله
ليضطر المشرع إلى حكم الولاية للغير كذا نص في المفسر والمال على العبدان
والصغير من مقارنات العدم الاصل السابق على علة حصول القربة

والاعتبار في الباطن بل المبلغ في الباطن أيضا من مقارنات أصل العلة التي
في حصول الولاية كالمالك والاعتبار في الباطن أيضا من مقارنات أصل العلة التي
والاعتبار في الباطن أيضا من مقارنات أصل العلة التي
بالعلية في الكل على الجدة والتوسع كجدة الوقت للصحة والعدوم
والا فلا يصل فيه به تميز لا يميز مثل كسب المال والامانة بهذا الاعتبار
تأنيبا مناب المدلول والمعلم بغيره كسب المال حظه من وجود أصل العلة
وعدمها كما في السفر فيثبت الرخصة في سفر التمرين التمرين
لا تثبت في مشقة أخرى وهو مثلا كاحياء الاحمال والامانة في قوله
فرض وجوده يحصل له العقل التام والاعتبار بالبالغ والوقوف
السابق في الجواب لمعاملات العلوم فوق ما يكون للباقيين لا يكون
موجوبا من أن يكون محجرا ولا يتقرب عن تميزه ولو فرض أنه غير متعلق
بما فصح من قبل المصنف لا يوجب له الا ان يرفع الى ان صار شيئا مستويا
ينكح عنه في شفع منه غشاة من حين لم يرضى من الجدة وهو منتهى
عامة استدل قوله ان الاعطاف اليه إذا لم يرضى على انه اعطاه
لهذه الجدة ونشأ عليه الزعم وجوده وصف الفقر في الفقر وكون الولاية
بلا عوم من اذ يحل في الاقربهم فيه فمن ينوي الا ان يرضى به بغيره
المعنى الفقير من حيث انه يعلم او يصير او صاحب المال أخرجه من
عليه والنظر بانه علة الغاية هو مثل الثواب وعلة الغاية هي
سعيته في رجب على دون العلم كما في اعتبار الامانة وسائر الترتيبات
وتكون المسافر ان يقر به بان يوجب عليه طهارة من جهة علة
النظر في سائر النظائر والنجاسة كما سئل في الفقه وهو ردها عنه
مخرج المسافر وهو استثنى المداية والاحتياطية على شريح الوثائق
من شأنه في هذا

<p>البسحقی ایضا و فیه القاسم بن محمد بن محمد بن عبد الله قال ابو جهم تبرک وقال احمد لم یسبشقی وقال ابو زرقة احادیثه مشککه وقال یحیی لم یسبشقی لکن ذکره ابن حبان فی الثقات والحدیث فضعفه المندری وابن الصلاح والذووی لکن لا شواهد تقویه الا ان نجد افعال لا تدل علی الوجوب ۱۲ اشیه قوله بدرون الخ ای سئلنا ان اداء الفرض علیه لوجوب یاتیین کذلک فی الدعی اذ هو وجوب علی المبد و انما یثبت اذالم یکن متعینا من قبل الشیخ اذ لا حاجة الی تعیین التبعین وانما یتحتاج الی البینه فی التبعین والتبعین وقال الشافعی یجب علی العبد ایضا تعیینه فلا یتایدها بینه سطلق الصوم و بینه النفل والواجب الآخر و یقال مالک واحمد واستظهر لهم ابن الهمام بان الثابت عن الشارع هو تعیین المصل ای الزمان بقبول السجود مع المعین ولازمه نفی صحته غیره وهذا لا یستلزم نفی لزوم التبعین من الکلیه لان الزامه لم یسب التبعین المستدوع المعین بل یشبهه الواجب عن اختیار منه فی ادائه جبراً ثم وثق النظر فیه بما هو شأنه مما یرید الاستدلال للحنفیه ولشیرلی وجوب التبعین وکذا الاجاب عن قولهم التوجه فی الدار یجاب باسم جنسه قلنا فعل المسکک الحنفی بناء علی تصحیح فعل الکلف وعبادته لکن كما یثبت منه فی وقد یرجع عن عمده البینه لفظی الصوم ۱۲</p>	<p>خارج عن ذی الطریق فکون الشاشی غایه جعله عند الخروج خرج حکم المینا فقلنا فی جوابه بوجهین الاول یمنع العلة فان انما تنقذ سببا و علة للخروج اذالم یتناول صدر الکلام لحد او اذالم یکن الحد من جنس المخرج و اذالم یکن غایه الاستیطاق بل کان غایه الاستیطاق و اذ اذ ادل القدریه الخارجیه والحد علی الدخول كما هو الحق و لم یسبشقی منها والثانی القول بوجوب العبد ای او سئلنا انه علة للخروج فنقول هو غایه الاستیطاق بمعنی انه غایه لمعنه الاستیطاق ای یخفف منها لفظ مستقلین فیکون المرفق غایه لکه فکون خارجیه عن حکم الاستیطاق فتشکون داخله فی حکم الغسل اذ لا مخرج عن وجود احدیما فبذلک التعلیل لا ینفعک بل یشکک والجواب عن الاول ان کلما عد قوله الا الاخر فاذا لم یبدل دلیل علی الخروج والدخول والاصل عدم المسکک فی المواقف فلا یثبت بالشک وعن الشاشی انه لا یخرجت الا عند الضرورة ولا ضرورة هنا فلا یجوز الیه بناءً علی کلف و لئلا یجزع الامت علی ما تقدست ففی واجبار منها ما احس به مسلم عن ابی هریره انه توضأ حتی یشیع فی العشد ثم رفعه و سبها ما احس به الدار قطعی من حدیث عثمان انه غسل والیدین الی ان اوصل الید الی الخراف العند و سبها ما و عن جابر مرفوعا اذ توضأ اوار الماء علی مرفقیه و احس به</p>
--	--

فی الامام و علی العبد ان یجبر بالزجر قالوا و لا یجوز

[illegible]

رمضان لا يجوز ذبحه من التعيين من العبد كالقضاء قلنا لا يجوز
القضاء بذون التعيين لأن التعيين لم يثبت من جهة الشرع
في القضاء فلذلك يشترط تعيين العبد وهنا وجد التعيين
من جهة الشرع فلا يشترط تعيين العبد وأما القلب فيكون
أحد هما أن يجعل ما جعله المعلن علة الحكم معولا لذلك الحكم
ومثاله في الشرعيات جريان الربوا في الكثرة وجب جريانه
في القليل كالاثمان فيحرم بيعه من الطعام بالحفتين منه
فلنا بل جريان الربوا في القليل يوجب جريانه في الكثرة كالاثمان
وكن ذلك في مسألة الملبس بالحرم حرمة أكله في النفس يوجب
حرمة أكله في الطرف كالصيد قلنا بل حرمة أكله في الطرف
يوجب حرمة أكله في النفس كالصيد فاذا جعلت عليه معولا
لذلك الحكم لا يفتي علة له لاستحالة أن يكون الشيء الواحد علة
لشيئين ومعولا له والتبوع الثاني من القلب أن يجعل السائل
ما جعله المعلن علة لطلبه من الحكم علة لطلبه ذلك الحكم
فيصير حجة للسائل بعد أن كان حجة للمعلن مثاله صوم رمضان

[illegible][illegible]

صوم فرض فيشترط التعيين له كالقضاء قلنا لما كان الصوم
 فرضا لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم له كالقضاء وآما
 العكس فنحن في ان يتيسر السائل بأصل المجل على وجه يكون
 المجل مضطرا الى المفارقة بين الاصل والفرع ومثاله الحلي اعذر
 للامتناع فلا يجب فيه الزكوة كشباب البذلة قلنا لو كان
 بمثولة الثياب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال كشباب البذل
 وآما في ايراد الوضوء فالمراد بدارك يحصل الصلاة وصفه لا يبق بندا
 الحكم مثاله في قوله في اسلام احد الزوجين اختلاف الد
 طرا على الديكاح فيفسده كارتداد احد الزوجين فانه جعل
 علة زوال الملك قلنا الاسلام هو كونه عاصما له انك فلا يكتفي
 مؤثرا في زوال الملك وكذا لك في طول الحرة انه حرقا دس
 النكاح فلا يجوز له الامة كما لو كانت تحت حرة فوصف كود
 خرقا دس اليقظة حواز النكاح فلا يكون مؤثرا في عدم الحجب
 وآما القرض فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له الن
 كالتميم قلنا ينعض بغسل الثوب ولا ناء وآما المعارضة فم
 كالتيميم قلنا ينعض بغسل الثوب ولا ناء وآما المعارضة فم

[illegible]

مالك واحمد وسمع في روايته انه لا يجب فيه الزكوة وقد قال الشاشي في الحواشي وتوقف في مصر وقال قد اعلمنا ان فيه وقال البيهقي ما كان ما ليس ويلزمه الزكوة فيه وان اتخذ التحريم من الزكوة فحجب فيه ويريد ما رواه الدارقطني عن انس واسما بنسب الى بكر وروى البيهقي عن انس انه يتركها ما رواه الاخير وقال الحسن البصري و
عبد الله بن عتبة وقفاة واحدة وكذا عارية ويروي هذا عن ابن عمر وجابر ولكن في رواية مالك انه يجب فيه كل عام مما تشفع به في البس والاحتفال وفي رواية انه يجب فيه الزكوة مطلقا وهو منزه عن ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وروى موسى وابن اسيد وابن جبير وعبد الله بن شداد وعطاء وطاوس وسيدون بن مهران و
ابو بوبويه وحماد بن عمار بن زيد والفتح بن علقمة والاولاد وعمر بن عبد العزيز والثوري والزهري والحسن بن يحيى قال ابو بصير
نفس الله ان في الحلي الزكوة وهو قول عائشة وام سلمة وفاطمة بنت
ذكره عبد المحسن في الاحكام الصغرى واستدل بمضمون ما جازا
ما رواه ابن الجوزي في التحقيق من جابر بن عبد الله في الحلي زكوة
قلنا ضعف ابن الجوزي وقال البيهقي لا اصل له وفيه علقته بن ابي
محمول فمن اتبع به مرفوعا كان مقرا به واما فينا فيجب به من
خرج بالكذا بين وقال ابن الجوزي ضعيف مع انه موقوف على ما
ومنها ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان على بناء ثم لا يخرج
من حلي من الزكوة قال الاشعث قال احمد بن حنبل من الصالحين كانوا
لا يرون في الحلي زكوة ابن عمرو بن جابر واسما انا اثر ابن
عمرو وعائشة فخره مالك بسند صحيح وحمل الخليفة على انه لا زكوة
في مال الصبي واما ابن عمر كان يرى المملوك يملك ولا زكوة عليه
واما اثره فخره الدارقطني من طريق علي بن سليمان عنه واما اثر
جابر فرواه الشاشي ثم البيهقي عن سفيان عن عمرو بن شعيب عن
ابن جابر عن الحلي اقيمة زكوة قال لا واما اثره فخره
الدارقطني من هشام بن عروة عن امرأة فاطمة بنت المنذر عن
اسماء بنت ابى بكر انها كانت تسكن ببيتها الذي ذهب ولا تزكي من
حسين الفا قلنا هذه الاثر في بعضها ضعف او جهالة ومع ذلك
موقوفه لا يخرج بها لاسيما عند الشاشي واما ما على ان في
هذا الباب احاديث مرفوعة عامتها صحاح او حسن او ضعيف
بمعرفة بكثرة الطرق وشدة دودة بعضها بعض بل في رواية

مالك ورواه الدارقطني عن انس واسما بنسب الى بكر وروى البيهقي عن انس انه يتركها ما رواه الاخير وقال الحسن البصري و
عبد الله بن عتبة وقفاة واحدة وكذا عارية ويروي هذا عن ابن عمر وجابر ولكن في رواية مالك انه يجب فيه كل عام مما تشفع به في البس والاحتفال وفي رواية انه يجب فيه الزكوة مطلقا وهو منزه عن ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وروى موسى وابن اسيد وابن جبير وعبد الله بن شداد وعطاء وطاوس وسيدون بن مهران و
ابو بوبويه وحماد بن عمار بن زيد والفتح بن علقمة والاولاد وعمر بن عبد العزيز والثوري والزهري والحسن بن يحيى قال ابو بصير
نفس الله ان في الحلي الزكوة وهو قول عائشة وام سلمة وفاطمة بنت
ذكره عبد المحسن في الاحكام الصغرى واستدل بمضمون ما جازا
ما رواه ابن الجوزي في التحقيق من جابر بن عبد الله في الحلي زكوة
قلنا ضعف ابن الجوزي وقال البيهقي لا اصل له وفيه علقته بن ابي
محمول فمن اتبع به مرفوعا كان مقرا به واما فينا فيجب به من
خرج بالكذا بين وقال ابن الجوزي ضعيف مع انه موقوف على ما
ومنها ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان على بناء ثم لا يخرج
من حلي من الزكوة قال الاشعث قال احمد بن حنبل من الصالحين كانوا
لا يرون في الحلي زكوة ابن عمرو بن جابر واسما انا اثر ابن
عمرو وعائشة فخره مالك بسند صحيح وحمل الخليفة على انه لا زكوة
في مال الصبي واما ابن عمر كان يرى المملوك يملك ولا زكوة عليه
واما اثره فخره الدارقطني من طريق علي بن سليمان عنه واما اثر
جابر فرواه الشاشي ثم البيهقي عن سفيان عن عمرو بن شعيب عن
ابن جابر عن الحلي اقيمة زكوة قال لا واما اثره فخره
الدارقطني من هشام بن عروة عن امرأة فاطمة بنت المنذر عن
اسماء بنت ابى بكر انها كانت تسكن ببيتها الذي ذهب ولا تزكي من
حسين الفا قلنا هذه الاثر في بعضها ضعف او جهالة ومع ذلك
موقوفه لا يخرج بها لاسيما عند الشاشي واما ما على ان في
هذا الباب احاديث مرفوعة عامتها صحاح او حسن او ضعيف
بمعرفة بكثرة الطرق وشدة دودة بعضها بعض بل في رواية

بالكتاب وهو قوله تعالى والذين يكتفون الخ من غير فضل وقد مره
احاديث الزكوة صراحة ايضا كما سنذكر وثابت برفوعات مجموعها
تطعن في توليفها آحادا وجامعا مع جمهور الصحابة وتتم وبالقضية
الاجلية القوية سلكه قوله والحلي الخ نصيب الحار المملوكة والمملوك
وتشديد الياء وفتح الحاء فيكون ما يحل به الذكاة وتخرج بالقرينة
زيور ولا زكوة في الحلي من الجواهر وهذا جواب بالزام العكس على
التحقيق فالجواب ان السبب مال نام ودليل انما موجود وهو الاثر
للخارجة حقيقة بخلافه شيئا بل ليدل ثم هذا كله على التزلز على الاثر
او عايشة مع انهم في سلوك طريق القياس في معرض النقص الاثنا
اخبار كثيرة منها حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن عهده رفعه في قصة
امراة اتته ومعاينة في يد ابنتها مسكتان غنيماتان من غنم
فقال تعطين زكوة فذا قالت لا قال لا قال لا قال لا قال لا قال لا
من النار فقامت بها فقتلتها وقالت هذا لله ورسوله رواه ابو داود
عن خالد بن الحارث عن جسيم المعلمين عمرو بن وهاب لا ستدعيكم كما
قال ابن القطان وقال النذري لا طلة له ولا مقال فيه الا ان
النسائي رواه من طريق معمر بن جهم مرسلا وقال خالد بن
من معمر حديث المعتمر اولى بالصواب وقد عيب هذا اطلاق يادة
اشقة مقبولة لاسيما رواية الاوثين الاشعث ورواه احمد وابن
ابى شيبة والنذري من طريق ابي بن الصبح وابن لمية و
ضيقان عن عمرو بن وهاب قال النذري لا يصح الا ان الخليفة
يحتج بآبى بن لمية هو لفته وثقة مالك وكثير وخرج في الموطا بها
علا انه قد تابعها عليه بجراح بن اربعة عن عمرو بن وهاب وقد
عن عبد الله بن عمرو بن موقفا ايضا ومنها حديث عائشة رفته دخل
على فراس في يدي فقامت من رفق فقال ما هذا يا عائشة فقلت من
انزلن كسب بن يارسول الله قال انزلن زكوة من قلت لا قال
هذه حبيبتك انما رواه ابو داود والدارقطني والبيهقي في الحلي
وصح وقال اسناده على شرط الشيخين قال ابن دقيق العيد هو على
شرط مسلم لكن فيه محمد بن عمرو قال الدارقطني مجبول قلنا قال البيهقي
في المعرفة هو محمد بن عمرو بن عطاء لكنه نسب اليه فطعن في مجبول
وليس لك وعبد المحسن تبع الدارقطني في تحميلة قال ابن القطان
خفي عليه كما خفي على الدارقطني وهو من ثقاة ورواه حديث
م سلمة كانت تلبس وضاها من زعمها فقالت يا رسول الله انك

في منع عقيد الوصف يمنع معلول الوصف للعلية ومنع إضافة الحكم
 الى الوصف ومنع كون الحكم حكما للوصف والاول منها مما سار
 المصنف بالفرق وجعل منع العلل الموثرة في الممانعة والمعارضة وجعل
 اجتماع الممانعة الموثرة على الموثرة ودفنها محصورة في الدفع بالوصف
 ثم بالشي الثابت بالوصف ثم بالحكم ثم بالفرق ثم قسم المعارضة الى
 معارضة فيما منقضة وما انقلب كما سألنا المصنف وجعل قسمها على عدة
 ونوعه بنوعين كالصواب واخر له نوعا ثانيا سماه بالعكس وجعله للمعاني
 قسمها براسه لمعارضة مخالفة وقسمها الى معارضة في حكم الفسخ وقسمها
 ومعارضة في علم الاصل والعلل ما قلته هذا كله بعد التتبع لطول الفسخ
 بلا طائل ودانته الاستحباب في البحث قبل التفتيش وعلى العقدة من
 ايسر المعنى وقبل الاستدلال قوله الى شيء آخر المحال ان
 ما فيه افتضار لا اقتضار هو السبب وما فيه اقتضار الحكم الين بزاره
 اي باليقينية بل بغير العلم واليدين فيما افتضار ولا اقتضار بل
 لوجوده مثل في تحقق الحكم بانه منوط بموقوف عليه هو الشرط
 واليدين له دخل الين بل له كجود قولين وكشف من الحكم وهو
 والامارة فلا يصل في اضافة الحكم ان يضاف اليه علمه ماوة
 العلم واذا انفردت فالعلم الحلة في السقوط والوجود وعند التفتيش
 على سبب الشخص عند التفتيش في الشر كعدمه في العلم وجملة الاسلام وقد يضاف
 الى غير الصلوة التفتيش وصلوة الاستحابة وصلوة اقتضار الفصل ١٢
 سلكه قوله لا يفتن في شيء اي دية قلته بانه على ان نوعه سبب
 الفتنة وانما لا يفتن لان سببه مضاف اليه فعلة بفتنة وادوم
 صالح لاضافة الحكم اليه لكونه اختياريا فلا يكون مضافا اليه
 اسبب بعد صراحة لاضافة اليه علمه الحقيقة فتكون كذا في حارة اياه على
 الدابة وتفسيره ايا ما يجوز لانه لان فتايرت يضاف اليه فعلة وادوم
 التفسير وهو العلة لكونه ناشيا عنه الحكم بل هو سبب لاضافة اليه
 السبب وهو العمل وكذا في الدلالة وذلك بناء على ان الصالح لاضافة
 الحكم اليه هو فعل انساني اختياريا لا فعل غير انساني لان الفصل
 الغير الاختياري للانسان وذلك لضمين ارشائ الخوارج في قتل المسلمين
 من غير ايهي لانه ليس بتقديري ودية المقتول تحت رسل الانبياء
 لضمينها السابق لكونه فعل غير انساني والضمين في استقره و
 القتل لا مكان مضافه اليه فعل اسارق والقاتل وارسال افعاله
 لا يكون الحكم غاية له بل هو موقوف له والغاية لا تكون الا فعل اختياريا انساني

الشيء يتبين من استقراره بانما كان في احوالها فان الملك
 يتقرر ويتم به عند الاذعان بالشيء ان يجب ان يكون له الاثر بعد وجوده
 قلنا لعل وجوب الثمن ليس له وجود الدلالة من حيث كونها مخطوطة
 عليه بل هي مجموع تركها الحفظ مع التمسك بوجود المخطوطة المتكلمة
 قد برز اسقطه قوله وقد يكون السمع جارية صاحبها انما عليه
 جزا لاسباب لها شبه بالاسباب وشكها في اثره القريب من اثر
 والتركيبية عند الامام قال وكذا اكل ما هو عليه العلة فعنده المصلحة
 من قسم الاسباب فخرج فيه جنة استجابة على جنة العلة وصاحبها
 به من قسم العمل فخرج فعنده جنة العلة في جنة العلة استجابة
 كل تقدير يجب في علة العلة اذا انضمت الحكم اليها ان تتخذ شراطة
 في علة فانه الاصل فعند الاصل يستحق العلة فانه العلة
 ان علة في اثنى ليست هو الملك بل هو العلة الملك بل هو العلة
 ملحق بوجود الملك الفراقه لكن لما كان الملك هو العلة
 للعلة فيثبت اليه الحكم ثم علم ان ما فظا الدين انفسى قسم السبب
 سبب محض ليس له شبه احيائية كغير البشر والدلالة على مال الانسان
 او نفسه فالى سبب مجازى كشيء العلة كما ليس للكفارة في تحقيق
 الاطلاق وبعدها في الوقوع واسل سبب في علم العلة فعلة العلة
 عند تعدد الاضافة الى العلة كالسوق والوقود فاجتبر الاخير
 الاسباب اليهم وقسم العلة الى سبعة اشياء سماها حكما وهي
 مجموع الثلاثة ومجموعات الاثنين الثلاثة والوعدان الثلاثة قلت
 في كون السوق والوقود علة العلة للثمن لظلال علة هو فعل الربا
 والسوق ليس علة لظلال السوق غير موجب ولا موضوع
 لوضع رجلها على الانسان وبقا هو امر اتفق في ليس سببا حقيقيا

موجباً قد لا يسيس كما يقع الضرر بسبب وعلة للزمن او لو كان
 انما انما العلة هو وجوده او حيزه مجموعا وعلته علة علة
 هي الموجبة لا المانعة قيمة وانما هي سبب محض فاجتبر العلة
 انما يجوز فاقم سبب قوله بعد ان اشار الى ان فعل القضاء
 من الثاني وان كان قهرا واختيارا باعداد امن وجهد الاختيار
 باختياره وهو القاضى فكان في ان ايضا حكم صفات المال
 ايضا علة فعل القضاء ولم يثبت في العلة والمان شراطة سبب
 محض كما في الدلالة الا ان القاضى لما اختيرت شراطة عاجزا
 مجبر راس من حيث لا يسجد في الشريعة غير القضاء على حسب
 شراطة العلة وجهد العلة ثم وتكررت في فعله هذا المظهر فاعلم
 اختياره في المال اختار الشريعة وما كان حكم فعله سبب
 عدم حصوله اضافة الحكم اليه فاجتبر العلة اضافة اعا
 في التزنية فاذا رجع المكون عن التزنية فعند الامام ايضا ان
 المال بهذا الوجه وعندنا لا فاقم شراطة اسلمه والثنا ليس
 سببا للثمن ليست علة الا قضاء القاضى وهو كمن رضى قضاء
 فلو حكم بشيء غير عدل فقد قضاه على ان رجعهم لا يستلزم كونه
 وشهوده ايضا انما هو ما له رجعهم عن التزنية اصلا قلنا
 استنادا ومقتضى الطريقة كثيرة غير حصة ليقض بالاصل
 فعلا وحصة شراطة اذا دل انسانا على مال نفسه هو في حال الحرج
 فاحظه وانما كما اذا اكله فاذا هو مال غيره مع انه لا يضمن
 وكما اذا اكله احدان بغير اقرار فادى تركه اليه فاذا هو غير
 الخبز المالى مع ان الاكل والترك مجبوران معا او شراطة بالمال

[illegible]

عند تعذر الاطلاع على حقيقة العلة يتيسر الامر على المكلف

ويستقطبه اعتبار العلة ويؤيد الحكم على السبب ومثاله في

الشريعت النعم الكامل فانه لما اقيم مقام الحدث سقط اعتداله

حقيقة الحديث ويدار التقاض على كمال النوم وكذلك الخلة

لصحة لما اقيمت مقام الوطن سيقط اعتبار حقيقة الوطن
اي غير ان من اولي الامر

فقدار الحكم على صحة الخلوة في حق كمال المهر وتزويج العدة وكذلك

لسفرا اقيم مقام المشقة في حق الرخصة سقط اعتبار حقيقة

استشفه ويدار الحكم على نفس السفر حتى ان السلطان لوطاف في
 اسكاهم الرفعة ١٢
 نقل منه والامام تقي ١٦

طرفي مملته بقصد مقدار السفر كان له الرخصة في الاططار
منه في الاططار

المقصود قد يسمى غير السبب سبباً مجازاً كاليمين يسمى سبباً

لقد اذله وانما ليسب بسبب في الحقيقة فان السبب ينافي

جهود السلب واليمين ينافي وجوب القارة فان الكفارة انما تجب

حيث وبه يدهي اليمين ولذلك تعليق الحكم بالشروط كالطوائف
والسبب في بيان لا يثبت بعد الحكم ومنها أحد الكفارة بانتهائها ١٢٥١

لعلنا يسمي سبباً وانما ليس بسبب في الحقيقة لان الحكم

لا يثبت عند الشرط والعليق بل هو بوجود الشرط والعلق
لا قبله لأنه ناتج عن السبب كما سبق

[illegible]

ان الاشيا في حياها عليه
 وبها يتحقق لها وبها على ذلك
 جوز تقديم الكفارة على
 الحسن نفذ ان ان ايد
 بعدين الكفارة فليس تقصيرا
 على علة الكفارة
 على سبيل جعل الكفارة
 العقاب لسبب الكفارة
 فخره على موجب الكفارة
 كما ان الاقامة في الكفارة
 كونه في الكفارة
 كونه في الكفارة

قوله في ذلك الجزء اعتبار حال العبد فيه انه لو كان صيبا
 في اول الوقت بالغافي ذلك الجزء او كان كافرا في اول الوقت
 مسلما في ذلك الجزء او كانت حايضا ونفسا في اول الوقت
 طاهرة في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور
 حدوث الاهلية في آخر الوقت وعلى العكس بان يحدث
 جيب او نقاس او جنون مستوعب او اخفاء تمتد في ذلك
 انفسا سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما
 في آخره يصل اربعا ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في آخره
 يصل ركعتين ويبان اعتبار ضفة ذلك الجزء ان ذلك الجزء
 امكن كاملا وتقررت الوطيفة كاملة فلا يخرج عن السوكة
 بادائها في الاوقات المذكورة ومثاله فيما يقال ان آخر الوقت
 في الفجر كامل وانما يصير الوقت فاسدا بطلوع الشمس في ذلك
 بعد خروج الوقت فيبقر الواجب بوصف الكمال فاذا
 طلع الشمس في اثناء الصلوة بطل الفرض لانه لا يمكن اتمام الصلوة
 الا بوصف التقدم بان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا

ذلك الجزء ويبان اعتبار حال العبد فيه انه لو كان صيبا
 في اول الوقت بالغافي ذلك الجزء او كان كافرا في اول الوقت
 مسلما في ذلك الجزء او كانت حايضا ونفسا في اول الوقت
 طاهرة في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور
 حدوث الاهلية في آخر الوقت وعلى العكس بان يحدث
 جيب او نقاس او جنون مستوعب او اخفاء تمتد في ذلك
 انفسا سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما
 في آخره يصل اربعا ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في آخره
 يصل ركعتين ويبان اعتبار ضفة ذلك الجزء ان ذلك الجزء
 امكن كاملا وتقررت الوطيفة كاملة فلا يخرج عن السوكة
 بادائها في الاوقات المذكورة ومثاله فيما يقال ان آخر الوقت
 في الفجر كامل وانما يصير الوقت فاسدا بطلوع الشمس في ذلك
 بعد خروج الوقت فيبقر الواجب بوصف الكمال فاذا
 طلع الشمس في اثناء الصلوة بطل الفرض لانه لا يمكن اتمام الصلوة
 الا بوصف التقدم بان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا

قوله في ذلك الجزء اعتبار حال العبد فيه انه لو كان صيبا
 في اول الوقت بالغافي ذلك الجزء او كان كافرا في اول الوقت
 مسلما في ذلك الجزء او كانت حايضا ونفسا في اول الوقت
 طاهرة في ذلك الجزء وجبت الصلوة وعلى هذا جميع صور
 حدوث الاهلية في آخر الوقت وعلى العكس بان يحدث
 جيب او نقاس او جنون مستوعب او اخفاء تمتد في ذلك
 انفسا سقطت عنه الصلوة ولو كان مسافرا في اول الوقت مقيما
 في آخره يصل اربعا ولو كان مقيما في اول الوقت مسافرا في آخره
 يصل ركعتين ويبان اعتبار ضفة ذلك الجزء ان ذلك الجزء
 امكن كاملا وتقررت الوطيفة كاملة فلا يخرج عن السوكة
 بادائها في الاوقات المذكورة ومثاله فيما يقال ان آخر الوقت
 في الفجر كامل وانما يصير الوقت فاسدا بطلوع الشمس في ذلك
 بعد خروج الوقت فيبقر الواجب بوصف الكمال فاذا
 طلع الشمس في اثناء الصلوة بطل الفرض لانه لا يمكن اتمام الصلوة
 الا بوصف التقدم بان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصا

۱- وقت از خواب بیدار شدن
 ۲- وقت از خواب بیدار شدن
 ۳- وقت از خواب بیدار شدن
 ۴- وقت از خواب بیدار شدن
 ۵- وقت از خواب بیدار شدن
 ۶- وقت از خواب بیدار شدن
 ۷- وقت از خواب بیدار شدن
 ۸- وقت از خواب بیدار شدن
 ۹- وقت از خواب بیدار شدن
 ۱۰- وقت از خواب بیدار شدن

كما في صلوة العصر فان آخر الوقت وقت اجراء الشمس والوقت
عند فاسد ففقرت الوظيفة بصفة نقصان ولهذا
وجب القول بانحوار عنده مع فساد الوقت والطريق
الثاني ان يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سببا لا على طريق
الاتصال فان القول فيه قول البطل السببية الثابتة بالشريعة ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما انت عين
الجزء الاول فكان من باب ترادف العلل وكثرة
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهوة
الشهوة هو وجه الخطاب عند شهوة الشهر واصافة الصوم اليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة
وحكم او بانه تبار وجوب السبب جاز التجهيل في باب الاداء
وسبب وجوب الحج البيت لا ضافته الى البيت وعدم
الزكاة قبل وجوب الاداء وجوب السبب جاز التجهيل في باب الاداء
وجوب ذلك عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء
الزكاة قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب

[illegible]

الاستغفری از حبه‌های زردی که در پیشانی و دهان و بدن مسلمانان فی الجمله برقرار است
صلواته

لا يجهل بالانسان خصوصيته وارتباطها فليس معلوما وجوب شيء على غيره
انما يكون ما يقوم به بعد ويتقوم به الوقت ليس من اوصافه انما هو
الوقت امر واحد والوجوب متعدد وتعدد الامتيازات الى الاشخاص
ليس بصيغة شئ كثير من جهة واحدة والى اشخاص لا يحيل فيكون
ما يقتضي المعلول وتيقنا انه بذاته والوجوب مجزئ على زيد مثلا لا يقتضي
الوقت اذ ليس له اختصاص بطريق لا يسهل عاينه الى غيره على
المسوية والتساوي ان يجوز ان يكون سبب نفس وجوبه لغيره او لغيره
المعظم به عليه لو نفس ذات العبد لا مطلقا بل مأخوذة مع جهة نسبتها
الى اجتماع من يشهد في اوقات مختلفة في توالي انهم فيكون نزول تكرار
الجماعة من جهة هذا الاخذ مع الاضافة كما قالوا اسبب وجوبه
الغطر راس يمينه على علمه كان يلزم عيدين لا يتكرر لغيره فيكون
الاتحاد والراسل خذوا فيه الاضافة التي شهدت ان الغطر او في جملة
المؤثرات والاولا في كل عام واستلحق انه لا يمكن ان يكون سبب كل جزء
من اجزاء الغطر مثلا لان كل واحد وجوبها ثابت بالثاني اما فيكون
عين ثابت بالاول او غيره على الاول يلزم ان يكون الموجود
وعلى الثاني تضاعف الواجبات بل عدم تناسلها على سبب تسلسل
اجزاء الزمان في سيقط ما وقع به لهم كما ترى ولا يبعد ان ياب
الخصيات وانما لها بان هذا نظرية من مسامحاتهم الفاضلة
وضوح المقصود وانما المراد وجوبه في الغطر ورضان النفس
وعلمك المال لا نفس المال انما هي في حيز البيت لا نفس البيت والحق
المذكورة انما تقتضي في الاسباب الحقيقية والعلة الحقيقية لا في الاسباب
والنفسانية اه الاطلاعية وليتم كما عرفت ان هذه اسباب مجزئة
اعادت وعلايم متفرقة كما شئت عن الحكم فلا يثبت لها احكام
حقيقية في قوله وكثرة الخ هذا اشارة الى دفع ما قيل في
من يتناع وجدة المعلول وتعدد العلة بناء على ما يشترط في
العلة استقلاله على المعلول وانما يتخصى محال سوا كان على سبيل
الاجتماع او على وجه التقابل بما عاود على فطرية البدلية على حق
التي يقتضي قد فقه ان هذا قد جوزته الفقهاء كما في تراوفا
مثل ما اذا اجتمعت عدة علة على حكم واحد كما اذا بال وعنه
وفسد شرط ايضا فان الحكم ليس كل من كان ردي نحوه عن محمد
وكما قالوا في معنى كون الودي ناقضا للمؤثر مع انه يقتضي

ونقص الاستقلال وكما في كثرة اشهر وكثرة قضايا الحكم على كل
اشيئ منهم والى كل واحد منها كفي فيه شاهد واحد كروية لاهل رمضان
وكثرة طوابع قضايا الحكم بوجوب الصوم او اداء الفطر في كل بلد
او الى كل آية وتعلق ان القول من قبل الاولين بما يضاف الى الاول
كاول شاهر من وشاهد من الشهود او اول آية منها لعدم المزامنة لان
المعظم لا يعارض الموجود ولا حادثة بعدة الى اضافة الى الثاني وتيقنه
ما اذا اجتمع لعل بل ترتيب ومدة في وقت واحد بل ادلت فان لم
محالة ثم يضاف الى المجزئ ولا يلزم الترجيع بل اجمع والتحقيق هندي ان الحكم
ايضا حقيقة الى القدر الشكر لفظه وهو العلة بدني لولاه يتبع و
افادة على توسيعه بالتوقف بالمعنى ارجح لدخول الفاعل في مطلق
الترتب في السبب منها بطلان الجزئ في نقص بالاداء وهو كل انما يتكرر
افادة كثر لربها ولا كان دائما او دائما في اشياء طبيعية ومدة
ولا افادة كثر مجزئ وكذا طبيعة مفهوم الشاهد وتكرار يكون سبب
هو الفرد المنتشر انتشاره في الاشخاص المجزئة ولا يخبر في اقسام العلة
مع تحصل المعلول فيمكن علة باعلية مؤثرة وتزويد التحقيق
التي يقتضي في الحاشية البسيطة على شرح الوقاية **الاسئلة** قوله وهو ان
قوله نعم من شهد منكم اشهر فليصمه وفيه قد تقر في الاصول ان
انما يقتضي على شئ غير دال على علقته للعلة ولذا تضمنه
عليه في انما ثلثة علة بشرط ولا علة ولا شر لا يضاف اليه وجوب
ولا الوجوب كما في ان دخلت الدار الخ وهذا قد عايناه في احوالنا
الطولية علة وجوب الوضوء هو القيام الى الصلوة لقوله نعم اذا
الى الصلوة فاعلموا آلاية وقد عايناه الى ان علة وجوبه احد شاذ
الصلوة او نفس الصلوة اذا ارادتها او ارادة ما لا يحل الا بغير
وانما علة به لهم روح اولية وجوبه في ان الثابت به مجرد الفطر
الا بشرطية فضلا عن اعلية والآن كان يوم الفطر واجال الدار
وشر الحزم ومثاله علة للوجوب وانما علة به مما يقال له في انما
ففيه انه غير طالع فيه كما في صدقة الفطر وجبة الاسلام وصلوة
علا انه غير مضان الى شهوده بل الى نفسه مع ان رمضان عبارة
عن الليالي والشرع فيها وليس مجموعها علة ولا غير فانه غير مضان
ايها ولو فرض في ايضا ليست علة لتسا في بسببية والفطر في كل
اول من جزاء الدنيا لانه ايضا ظرف لجزا اول من الصوم وسبب

التقدم على كل جزء من أجزاء البناء على اعتبارية الوقت لا على اعتبارية المكان
فإن الوقت هنا ظرف لوجوده وليس بشيء له ولا سبب لوجوده
أما عند الاتصال الزماني لا جزء له بالفعل لا فساد وهو لا يتحقق عند
أصل التيقن فهو آخر جزء الليل ولا مرتبة في عدم إضافة أصوات
إليه عرفاً وشرعاً ۱۲ قوله حقيقة الخ قوله لا إضافة المنع إلى البناء
وهو المدلول الترتيباً والنسبة تيقينية يغير بعضها باتصال الذات
المسببة بوضع المنع وهو المدلول ثانياً للفظ الذي لكنه لم يوفق
على ما حقق فيجوز من سبب من جزئيتين في أجزاء المبنى
الواجب في الأجزاء وإنما حقيقة كفاي أموال التجارة واسم
وذلك كما في التقييد والمحل في ما كان سبباً لاضافتها إلى المال في
حديثة أو ذكوة أموالكم بالاضافة وهي باصطحاب دليل سببية
ما قد سلطت فتدبر ۱۳ قوله في باب الإدارة أي نصيب
قبل حلول الحول لأنه شرط الوجود لا الإدارة وكذا السبب
لأنه بعد وفاء كل نصيب من النصيب سبب فقد رعين من ذكوة
كما تقرر في موضع فادركوا أنها قبل وجودها تقديمها على وجود
السبب لأن لغير الوجوب لا دارم هو تقدم سبب مطلق الوجوب
لا الامتياز المعتبر للوجوب في ذاته بل من سببها ما كانت لها
وجود سبب مطلق الوجوب في ضمن وجوب حين لأن لغير المرد
وجود سبب وجوب حين تنويعه عليه الوجوب بات الاختلاف هو جزء من
ذلك الوجوب بات فتدبر ۱۴ قوله وعدم الخ فيه ما قد سبق
أن يكون سبب وجوب وجوده العبد من حيث اليهودية وليدته
والاستقامة كالمسلم من شرائط وجوبه لا سبباً على هذا الوجه لا يلزم
مكرار الوظيفه لوجوده العبد من حيث اليهودية لا لو كان سبباً لوجوده
ففيه أنه يلزم أن يكون الحجر فرض كفاية تبادلي بأدائه لا بغيره
على استلزامه لوجوبه وأدائه وجوبه بأدائه بعض ولا يتصور له وجوب
سوجه المادي بعد من السامعة وفيه سبب هي حصص تحيط بها
المتعلقة بكل شخص شخص فتدبر فالقائم لا يتصور من عموم ۱۲

تاريخه كان من الكبراء أصحاب إلى حقيقة ومن يفرق بين
هو أول من وقع عليه الخلاف وأبرزه إلى الوجود ورد
تأثيره بعض الفقهاء وكان كلامه الزمير قسم أو ضحك كالتدبر
دريد ۱۵ قوله إذا الزمته حجة قال بغير الضحك والتقية ۱۶
بالمؤمن فقهه قال لا يشك في الصواب ۱۷ قوله
الكل لم يعمل تماثيل للأفعى المراكبي فان عدم المالكية
يقوم من جهة حقيقة البيع وتفسير هذا أمر خارج عن معنى
بيع ومفهومه فكانه يتمكن في مصلحتها وقد ان كان خارجاً
يعنون حقيقة المالكية وهي المباداة المضادة والمخالفة
بالمقولات مع الجزاء الصوري أي الارتباط الشرعي والموقع
إخائيه قلنا تنكح من الشئ فإذا صار الحريم بالطلب وسبي
يته حجة بغير في المادة وكذا الدم صلحت لطلبه البيع بغير المادة
مع العلة عن وجودها أو ثبوتها بعد تمام حقيقة باجرائها
إخائيه ما يمنع عن تمام الحقيقة بأركانها ومقوماتها فضلاً
لوجودها وتحصل البيع مع ثباتها القبول مثالي لما منع
دوام العلة وتماثلها فانما تقدم إذا قلنا الخ الحول في ثبوتها
بما ذكرتم الحول والظاهر أن البيع بشرط الخيار مثالي لما
دوام حكمه وتماثلها لا يمنع استلزامه لما تقرر أن خيار
بشرط الخيار لا يمنع من العمل مثلاً العناد في البيع لا يلزم
لأنه لا فساد له الخ وقت مرسومه وبهذا وانظر في
التعليق ليس تعليلنا حقيقة فلا ينافي في الآثار المدعى
أو منية قبل الملك وكذا التناق ۱۲

في ارضه نامية حقيقة او اخرج منها او حركها اذا عطلها ولا يوجد
لو اصابها آفة سماوية بعد ان زر عما بقي منها بيان اسباب
العقوبات والكفارات فاسباب العقوبة بالقضاء من المبدء
كذلك الزنا وحمل القذف والشرب وقصاص القتل واسباب الكفارة
امور دائمة بين الحظر والاباحة ككفارة القتل خطا وذلك
لان الكفارة عبادة من وجوب عقوبة من وجوب عقوبة التي يجب
سببها البقية منها الجنتان من وجوبين فالقتل
خطا ببلع من حيث انه رمي الى هيب وحرمان من حيث ترك
التباعد وكذا الاطعام في رمضان ببلع من حيث انه تصرف
في ملكه واكل من حيث ان قد اطلق الشبع في نفسها وانما حشره
ازالة من حيث خصوص وقوعه في رمضان فكونه معصية كبيرة
اجماعا لا ينافي في كونه على سنة من الالابحة من وجوب ولا وجه
لما قاله في تنوير المنار انه لا وجه للاباحة فيه اصلا وكذا وجوب
الشكر من القول والالابحة لا ينافي في الالابحة في نفسه فان
تكملة الحلية امر وخلق من الحرمة امر آخر وما اختاره ان سمي
صدا والذنب كما هو مذهب وجوب العقوبة فيه انه عليه
ان يثبت في كل ذنب وما قاله انها سائرة لبعض الذنوب بل هو
يجب الى ان سببه هو الذنب الذي لا يخرج من الجواز ولو وجبه
وجوب سائرة فاحتمل لا مطلق حتى لا يخل بالتوبة فافهم ١٨
قوله وقد روي في الخ اورد عليه بانه ناقض فكيف يكون موجبا
للتباعد وواجب عنه استغاث في النهاية بانه ناقض للسايق
سواء كان حق الجوارح فكل ساقاة وقيل لعلنا ان سببه وجوبه
ونحن في التذام كمال التيقين في المحو شفي السبب على شريح الوفا
والهداية ١٨ ساقاة قوله ابو شيبه ان سببه عليه الدين محمد بن
القاضي ابو زيد الدين سببه الى وجوبه فريه سببه فقهه
على ابي حنيفة الاستسرة شفي عن ابي بكر محمد بن الفضل عن عبد الله
السبي سوي به هو اول من وضع علم الخلاف واجل تصانيفه
الاسرار دونه النظم في الفتاوى وكتاب تقويم الاول كذا في
الكفوي في كتابه وقال السماعي في الساب كان يفرس بين
من النظر واستخرج الادلة وكان له سبب فقهه ونجا بانظاره
مع القول توفي في جمادى سنة ثمانين واربعمائة وقال ابن خلكان

في تاريخه كان من اكبر اصحاب ابي حنيفة ومن يفرس بين
وهو اول من وضع علم الخلاف وابرزاه الى الوجود وروى
انه ناظر لبعض الفقهاء وكان كلما الزم به قسم او ضحك وانشد
الوزيد حقه الى اذا الزمته حجة فالجني بالضحك والفقهاء بالانكار
ضحك المرء من فقده فانه يضحك في الضحك او الفقهاء حقه قوله
مع الحكم لم يعل تداشال للمانع الى اخطى فان عدم الممانعة
لم يقيم من حجة حقيقة البيع وليس بها امر خارج عن معنى
البيع ومعنونه فكانه متمكن في حله لوضوحه وان كان خارجا
عن معنونه حقيقة الذمينة وهي المباداة المفضاة والمانعة
وهي المتقولات مع الجواز الصوري اى الارتباط الشرعي والموقع
الداخلية فلما تكلم عن الشيء فاذا صار له عيبا بالطلب وهو
والمنية حجة بخرق العادة وكذا الدم صلحت للبيعة بطلانها
ما يمنع المصلحة من وجودها او ان يتركها بعد تمام حقيقة ما جازها
والداخلية ما يمنع عن تمام الحقيقة باركانها ومقوماتها فضلا
عن الوجود والحصل والبيع مع تمامه غير القبول مثال لما منع
يمنع دوام العلة وتامها فانما تقيم اذا القيل المحلوس فيتم لها
الاستدراك فيقول والظاهر ان البيع بشرط الخيار مثال لما
يمنع دوام الحكم وتامه لا يمنع الاستدراك لما تقران خيار
المشتري بغير ملك البائع ولعل مثاله العناد في البيع لا يطل
قوله ما ذكره في الخ وقد مر مرسله بهذا وبما تفرع
فظهر ان التعليق ليس تعليلنا حقيقة فلانها فيه الآثار الباقية
على فقهه او منه قبل المكاب وكذا المعلق ١٢

سلطان و صدوقه
آل الخ و آل حسن و آل حسن
بیت النبوت المصلوتم ان حجت
فاخذ الاوقاف و حجت علیها
انما و در وسطها بنامه و در
نفس الیها و بنامه و در
بیت نبوت و بنامه و در
مختصا بالیس و بنامه و در
بابها و بنامه و در
ان المال و بنامه و در
فی بیت نبوت و بنامه و در
اراس الصدوقه و بنامه و در

صدقة الفطر راس يؤخذ ويبي عليه وباعتبار السبب يجوز
التعجيل حتى جازا داؤها قبل يوم الفطر وسبب وجوب
العشر الاراضى النامية بحقيقة الركعة وسبب وجوب الخراج
الارضى الصالحة للزراعة فكانت نامية حكما وسبب
وجوب الوضوء الصلوة عند البعض وهكذا وجب
الوضوء على من وجب عليه الصلوة ولا وضوء على من لا صلوة
عليه وقال البعض سبب وجوبه الحديث وهو وجوب
الصلوة شرط وقد روي عن محمد بن ذلك نصا وسبب وجوب الغسل
الحض والغسل المجابة فصل قال القاضى الامام ابو زيد رحمه
المواضع اربعة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة ومانع يمنع
تمامها ومانع يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع دوامه نظير الاول
بيع الحرة والميتة والدم فان عدم الحلية يمنع انعقاد التصرف
علة لانادة الحكم وعلى هذا سائر التعليقات عند فان
التعليق يمنع انعقاد التصرف علة قبل وجود الشرط على
ما ذكرناه ولهذا لو حلف لا يطلق امرأته فمطلق طلاق امرأته

[illegible]

۱۰۲

[illegible]

الصلوات على النبي وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بدخول الدار لا يثبت ومثال الثاني هكوك النصاب
في اثناء الحول وأمتناع أحد الشاهدين عن الشهادة ورد
شطر العقد ومثال الثالث البيع بشرط الخيار وتقاء الوقت
في حق صاحب العذر ومثال الرابع خيار البلوغ والعقد
الرؤية وعدم الكفاءة والاند مال في باب الجراحات
على هذا الأصل وقد اعي اعتكاز جواز تخصيص العلة الشرعية
فاما على قول من لا يقول بجواز تخصيص العلة فالمانع
عنده ثلاثة أقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها
وما منع يمنع دوام الحكم واما عند تمام العلة فيثبت الحكم
لا محالة وعلى هذا كل ما جعله الفريق الاول مانع التثبت
الحكم جعله الفريق الثاني مانع تمام العلة وعلى هذا الأصل
يدور الكلام بين الفريقين فصل في فرض لغة التقدير
ومفروضات الشرع مقدرة لانه بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان
وفي الشرع ما يثبت بدليل قطعي وحكمه لزوم العمل به ولا عتقا
والواجب هو السقوط بعينه ما يقطع على الصلابة والافتقار

الادارة احد اركانها
فوله منقول احد اركانها
الاستعانة بالاعتناء به هو العمل على
فصل العقد ومثال الثاني هكوك النصاب
في اثناء الحول وأمتناع أحد الشاهدين عن الشهادة ورد
شطر العقد ومثال الثالث البيع بشرط الخيار وتقاء الوقت
في حق صاحب العذر ومثال الرابع خيار البلوغ والعقد
الرؤية وعدم الكفاءة والاند مال في باب الجراحات
على هذا الأصل وقد اعي اعتكاز جواز تخصيص العلة الشرعية
فاما على قول من لا يقول بجواز تخصيص العلة فالمانع
عنده ثلاثة أقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها
وما منع يمنع دوام الحكم واما عند تمام العلة فيثبت الحكم
لا محالة وعلى هذا كل ما جعله الفريق الاول مانع التثبت
الحكم جعله الفريق الثاني مانع تمام العلة وعلى هذا الأصل
يدور الكلام بين الفريقين فصل في فرض لغة التقدير
ومفروضات الشرع مقدرة لانه بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان
وفي الشرع ما يثبت بدليل قطعي وحكمه لزوم العمل به ولا عتقا
والواجب هو السقوط بعينه ما يقطع على الصلابة والافتقار

الصلوات على النبي وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

فريق مثل صاحب لنا وبيننا وجل المدة ان على ثمة تقاسم مثل المانع
عن بقا حكم فقام بخيار الرتبة والمانع عن لزوم الحكم بخيار العيب والاض
عندي ان خيار الشرع مانع عن بقا الحكم لا عن ابتداءه وخيار الرتبة
مانع عن لزوم الحكم اي لزوم بقا حكمه وخيار العيب مانع عن تمام لزوم
البقا لا عن ابتداءه ولا عن البقا ولا عن نفس لزومه بل عن تمامه
بل الظاهر ان خيار الشرع لا يمنع عن نفس البقا بل عن لزومه والذا
يبقى الى ايام لم يمتد بعد ثمة اسلعه وشره واعتدله بكونه
خيارا لا في تلك المدة امراته زوجته نفسها في غير الكفو او شار فنته
او اجازة فلا مانع جواز النكاح ولا نقاذه ولا ملك الزوج حتى
يجب المهر وثبتت نسب الاولاد بل لا يمتنع ايضا **مسألة**
قوله المجرى احاطت بالشيء يعني اذا اجرت رجل رجلا فبأنظر ان سرت
الى قتل النفس مع نقص منته وان انه طلع بلا اثر سابق فلا اثر
وان عذر المجرى وان ثبت جرمه فمقتضى نقصه من المجرى
وهو الارش فقلت هذه الاشياء باعتبار استعلاية واهل سنة والاشياء
فبعد الامعان يمكن تدخل الاشياء بعدد في بعض الحكمين
ابا **مسألة** قوله الشرعية ان معنى تخصيصها بغير الحكم
عنها المانع بعد وجوده قال به اكثر مني ومما في اوراقه كونه
وهو ان يقاسم على العلة المنصوصة فان تخصيصها بغير اتفاقا
فخر الاسلام ومن تبعه وكثير من متوابعه ما قالت هذا نزاع
لغفلي واختصام اصطلاحى فان العلة ان عتبرت على موجبة
اختلاف في الموانع في جانب العلة في تخصيصها بغير اتفاقا
المعقول من علة الموجبة وان اجترت مقتضى مستعدة لوجود
المعقول وموجبة للحكم على تقدير عدم الموانع من غير افتقارها
جزا من العلة ومعتبر في جانب العلة في تخصيصها بغير اتفاقا
لا وجه لتخصيص معنى العلة في انصوص فان الزنا وسرقة غير موجب
مسألة قوله ومانع المانع في ان تخصيصها بغير اتفاقا
قيد ايضا لان المانع اذا لم يمتد الحكم وذاك بعد وجوده مع وجود العلة
لزم تنكح الحكم منها بقا الا ان يقترن وان العلة ايضا فيكون
المانع مانعا من تمام العلة فودوا منها ايضا **مسألة** قوله و
النقصان المانع وقد استعملت في تقدير اى التعيين المقتضى
فان اشي لا يزيد على مقداره ولا ينقص عنه ومعنى عدم احتمال الزيادة

والنقصان ان يكون لها قدر معين لقطع به شيئا من دليل
الموجب لا يزداد عليه ولا ينقص عنه من حيث القوة وان
التمثل لا من هذه التحسينة لا في صفة العلة لما قد رسمين
هو اربع ركعات وهي فرض مع انها تملك النقص عنها ايضا كما
في سفر لا نقول انها ايضا فرض وهو فرض آخر بل هو اصل الحكم
كما تقرر في القائل ان يعود ويقول فليس هذا بل احتمال الزيادة
بالا قاته ولا تنقص الا بتبعا للذين ادواها اذا تعين المقتضى
تدريس ومن عذر من حاله او وقت كاسفر والا قاته ويوم
المحتمل فحينئذ لا يمكن الزيادة والنقص عنه من حيث
الفرضية بخلاف النقص كالمصلحة ركعات من النقص يجوز عليها الزيادة
وعنه انقص كالمصلحة والاشياء من من حيث القليلة وحكمها
حكم النقص في هذا الموضع عدم الاحتمال لانها في حكمها في العمل
مسألة قوله وفي الشرع المانع غير عليا لان الاول له غير مطلق
اي ليس مانع له في جميع الواجبات والمستحبات والامارات
الاشياء بل في اى وجودا في الشرع قلبي وان كان في شئ
وصفت وجودها وانما في حتمها قطعية في كل وقت وكثير من الزيادة
وهو ليس بالشرع والاصلاح والاشياء في غير حكمها في غير حالت
لانها لا تملك كثير من الزيادة كسبح الراس بقدر الناحية وعمل
والخلاف والمخروج نصبت عن اهلها فيمكن ان يكون هذا المقتضى
الا اعتقادى لا العلمى وهو ما يثبت بقوة الجواز لا بدعية اذ في
قوى الفرض وقديما على اى الواجب والموافق عن الاول ان الموانع
ما ثبتت لزومه بل على اى غير محتمل خلافا لاحتلالنا عن دليل
وان اجل احتمالنا شيئا من الدليل كما احتمال تخصيص في العام والجزء
فيه وفي الخاص **مسألة** قوله والموجب المانع اعلان الاشياء
لم يفرق بينه وبين الفرض والظاهر انه نزاع لعل كما بسطناه في
في التلويح وانما هو اختصاص في المطلق لا في مقتضى الفرض
على القول احد هما على الآخر كقولهم المانع واجب الزكاة واجبة
غير ذلك من الموانع ١٢

الهادي بن عصفوا عليها بالنواخذة وقال هذا حديث حسن صحيح واخرجه
 من حديث عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن الرباض بن
 طريقيين ومن طريق جابر بن الرباض ومن هذا الحديث
 كثير من الائمة بل جاء به جميع سنية الشرايع كقولنا سنية الخلفاء
 الثلاثة المتأخرة وقد تكلم بعض الناس في هذا الحديث ليس في
 مقام اتهامه وايرادوا به وقد وردوا مثله في الحديث كقوله
 اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر وعمر والقدار المشرك فثبت
 قطعي ووثقا صليهما اتحادا كاتبا قسب مولانا والمراد بالخلفاء جميع
 الذين يليون من ابى بكر وعمر وعثمان وعلي واهل بيته
 ائمة الراشدة ابوبكر وعمر وعثمان وعلي واهل بيته
 الله منهم قدسوا والاعم يشعناهم ائمة الدين كالراشدين واهل بيته
 كالحديث عليه السلام وعمر بن عبد العزيز وبعض العامة
 والنواخذة اتهموا الاضراس وهي اربعة في اتهموا الانسان وبعض
 بها كمنى بعم شدة التمسك والشافعي لا يطلق ائمة الا على
 ائمة النبوة ولا على غير الا ائمة باهنا طرانا مراد ائمة
 من اصحابهم ائمة القدر والافاقوا حبيب من ائمة
 ما عاصره بشرى عليه كمن باهنا ائمة شيم ائمة شيم والافاقوا
 فيما هو خطا لهما او قلنا كاتبا كاتبا في عهد ائمة شيم
 مسائل المتعة ومسح الربيعين ومسح المتقين في عدة الاحوال
 منها زوجهاد صدقات المفوضة ومثاله فثبت
 بعده راجح كالمسح والاشيان والنوم وكذا السفر على ما
 الاتفاقي بمسح وجهه بمسح في المسح في المسح

الفيلسوفان المشتهرون عند الامم من ترك ما دللوا عليه على ما دلت
 سنة محمد بن ميث واما اسف من الزوال فمما حكم الفاضل و...
 والراي بالمطلق اي سب من الهدي اي الموكدة اي الثابتة
 بالعدالة البعوتية حقيقة او حكما على وجه العباد و...
 ولا يفرق الترك اميانا... قوله ولا يفرق...
 لم يكن الترك مقرونا بالانكار والاسست...
 قلبي البشوة...
 في الطهي ولم يذكر البياض...
 الاما حكم...
 بفساد...
 واذ احاطت...
 الكبر...
 و...
 ف...
 ترك...
 اس...
 انعكاس...
 قوله...
 افضل...
 كما...
 نفس...
 قال...

منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطراب سمي الواجب
بذلك لكونه مضطربا بين الفرض والنقل فصار فرضا في حق
العمل حتى لا يجوز تركه ونقله في حق الاعتقاد فانه لا يجوز تركه
جونا وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالآية المأولة
والصحيح من الاجتهاد وحكمه ما ذكرنا والسنة عبارة عن القول
السلوك المأمية في باب الدين سواء كانت من رتبة العلم
صلى الله عليه وسلم او من الصحابة قال عليه السلام عليكم
سنتي وسنة الخلفاء من بعدي جمعي عليها بانواحي وحكمها
ان يطالبوا بها ويسبقوا للائمة بتركها لان بتركها بعد ذلك
والنقل عبارة عن الزيادة والعناية تسمى نقلا لانها زيادة على
ما هو المقصود من الاجتهاد وحكمه ان يثبت المروءة على فعله
ولا يعاقب بتركه والنقل والتطوع نظيران لفصل المروءة
هي القصد اذا كانت في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان الغرض
على الوطى عود في باب الظاهر لانه كالموجود فجاز ان يعتبر
عند قيام الدلالة ولهذا لو قال انهم يكون حالنا في الشرع

منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطراب سمي الواجب
بذلك لكونه مضطربا بين الفرض والنقل فصار فرضا في حق
العمل حتى لا يجوز تركه ونقله في حق الاعتقاد فانه لا يجوز تركه
جونا وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالآية المأولة
والصحيح من الاجتهاد وحكمه ما ذكرنا والسنة عبارة عن القول
السلوك المأمية في باب الدين سواء كانت من رتبة العلم
صلى الله عليه وسلم او من الصحابة قال عليه السلام عليكم
سنتي وسنة الخلفاء من بعدي جمعي عليها بانواحي وحكمها
ان يطالبوا بها ويسبقوا للائمة بتركها لان بتركها بعد ذلك
والنقل عبارة عن الزيادة والعناية تسمى نقلا لانها زيادة على
ما هو المقصود من الاجتهاد وحكمه ان يثبت المروءة على فعله
ولا يعاقب بتركه والنقل والتطوع نظيران لفصل المروءة
هي القصد اذا كانت في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان الغرض
على الوطى عود في باب الظاهر لانه كالموجود فجاز ان يعتبر
عند قيام الدلالة ولهذا لو قال انهم يكون حالنا في الشرع

منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطراب سمي الواجب
بذلك لكونه مضطربا بين الفرض والنقل فصار فرضا في حق
العمل حتى لا يجوز تركه ونقله في حق الاعتقاد فانه لا يجوز تركه
جونا وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالآية المأولة
والصحيح من الاجتهاد وحكمه ما ذكرنا والسنة عبارة عن القول
السلوك المأمية في باب الدين سواء كانت من رتبة العلم
صلى الله عليه وسلم او من الصحابة قال عليه السلام عليكم
سنتي وسنة الخلفاء من بعدي جمعي عليها بانواحي وحكمها
ان يطالبوا بها ويسبقوا للائمة بتركها لان بتركها بعد ذلك
والنقل عبارة عن الزيادة والعناية تسمى نقلا لانها زيادة على
ما هو المقصود من الاجتهاد وحكمه ان يثبت المروءة على فعله
ولا يعاقب بتركه والنقل والتطوع نظيران لفصل المروءة
هي القصد اذا كانت في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان الغرض
على الوطى عود في باب الظاهر لانه كالموجود فجاز ان يعتبر
عند قيام الدلالة ولهذا لو قال انهم يكون حالنا في الشرع

من الفقه في الدين
والشريعة في الدين
والفقه في الدين
والشريعة في الدين
والفقه في الدين
والشريعة في الدين

عجالة مما لم ينص عليه من الأحكام ابتدأ سميت غريبة لأنها غاية
الوكادة لو كانت سببها وهو كون الأمر مفترض الطاعة حكم أنه
المعاند بخلاف عبيده وأقسام العزيمة ما ذكرنا من الفرض
والواجب وأما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة وفي
الشرح صوف الأمر من عسر إلى يسر بواسطة عذر في المكلف
وأنواعها مختلفة لاختلاف الأسباب وهي أعذار العباد وفي
الماقية قول إلى نوعين أحدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة
بمنزلة العفو في باب الجنابة وذلك نحو إجراء طهارة الكفر على
اللسان مع اطمئنان القلب عند الكراهة وسبب النبي عليه السلام
وأما وف مال المسلم وقتل النفس ظلماً وحكمة أنه لو صبر حتى
قتل يكون مأجوراً لا متناعه عن الحرام تعظيماً للنهي الشارع والنوع
الثاني تغيير صفة الفعل بأن يصير سائطاً في حقه قال الله
تعالى فمن اضطر في مخمصة وذلك نحو الكراهة على أكل الميتة
وشرب الخمر وحكمه أنه لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون
أثماً بامتناعه عن السباح وصار كقاتل نفسه فصل الاحتجاج

انما هو عبارة عن الأحكام التي هي مفترضة الطاعة
على ما هو عليه في الأحكام الشرعية
والشريعة في الدين
والفقه في الدين
والشريعة في الدين
والفقه في الدين
والشريعة في الدين

والشريعة في الدين
والفقه في الدين
والشريعة في الدين
والفقه في الدين
والشريعة في الدين
والفقه في الدين

والاصل في قوله تم ومن كفر به من بعد اياته الان ان كان
 وقابله عليهم السلام بالامان ولكن من شرع بالكفر بعد اياته عليهم السلام
 من بعد اياته فانه اياته وان كان في قوله فليس فيه غضب
 لا عفو ولا عفو ولا استثناء من حكمه في قوله فليس فيه غضب
 فلا يكون فيها حقيقة ولا اية ولا بر على نفس الغرضية كما سياتي
 من اياته الا بما راجع عليه من الاستثناء في قوله لا ايمان
 اياه لانه استثناء من حكم التحريم في قوله قد نقص لكم ما
 عليكم من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 مستثناة من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 قالوا اني ايماني عليه وسلم قال ما رايكم قال شرع
 يا رسول الله ما رايكم من شرع من شرع من شرع من شرع
 قال عليه وسلم عليه وسلم قال ما رايكم قال ما رايكم
 قال عليه وسلم عليه وسلم قال ما رايكم قال ما رايكم
 ان كان من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 مستثناة من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 المستثناة من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 وانه لما في شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 حلاله الى شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع

قال لا ايمان له افعول واولان في ما في الارض جميعا لم يثبت
 رواه ابو ابي في قوله من شرع من شرع من شرع من شرع
 اليه في قوله من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 الصواب والذكر ان كان يوجب لال بن رباح في قوله من شرع
 فليس فيه غضب ولا عفو ولا استثناء من حكمه في قوله قد نقص
 رفته لهم المرد لال وهو سبب لشداد وقد يستدل عليه قوله
 الحجة باقية والامتناع لا عز الدين عزيمه وانما رخص من
 حيث ان الايمان لا يثبت الا بان حقيقة لقيام التصديق
 في الايمان فثبت انفس حقيقة خفيوت حق بعد طاهر
 برب السبب البينة بان باق المردع ويزول حقه صورة
 مستثناة من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 الى شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 في قوله قال الله تعالى انما من شرع من شرع من شرع
 انهم عليه ان شرع من شرع من شرع من شرع من شرع من شرع
 بل كرفع الاثم ومفاده ان يخال مع معاملة المباح في قوله
 اصل المقصود فالكنا سبب ان يستدل بقوله تم وقد فصل لكم
 ما حكم عليكم الا ما اضطرتم اليه فانه استثناء من مفعول حكم
 فلا يكون انضطر اليه جوا فيكون مباحا فاختار القائل على ان
 المباح يكون حراما ويكون قتل نفسه فدية ١٢

حواشی اصول الشافعی متعلقہ مصنف ۱۰۴۵

[illegible]

[illegible]

بل و دليل انواع منها الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم
 قوله قوي مستند عندنا ولا يمكن دليلا عند المستدل بل لان عدم العلة لا يدل على عدم الحكم فمما لا يثبت من ذلك
 مثاله القى غيرة فاقض لانه لم يخرج من السبيلين والام لا يعتق
 على الاخ لانه لا ولا بينهما سئل محمد رح اوجب القصاص على
 شريك الصبي قال لا لان الصبي رُفِعَ عنه القلم قال السائل وجب
 ان يجزى شريك الاب لان الاب لم يرفع عنه القلم فصار القسك بعد
 العلة على عدم الحكم بمذلة ما يقال لم يمت فلان لانه لم يسقط من السطح
 الا اذا كانت علة الحكم متحصنة في معنى فيكون ذلك المعنى لازما للحكم
 فاستدل باقتضائه على عدم الحكم مثاله ما روى عن محمد انه قال في القتل
 ليس بمضمون لانه ليس بمغضوب ولا قصاص على الشاهد في مسئلة
 شهود القصاص اذا رجعو لانه ليس تقابل وذلك لان القصب
 ان لم يضمن الغصب القتل لازم لوجوب القصاص وكذلك القسك
 المستصحب اب الحمال قسك لعدم الدليل اذ وجود الشيء لا يوجب
 ثبوت بل و دليل وعلى هذا قلنا اذا زاد العلم على الشك في الوجود فثبت
 عليه احد رقاته حتى عليه جناية لا يجب عليه ان يكون ايجابا لشيء اخر الزام
 يثبت بل و دليل وعلى هذا قلنا اذا زاد العلم على الشك في الوجود فثبت

من يدين زيدا وفضل
 المستقيم عاتقه ودينه
 الحق ودين الحسن بن الحسن
 بالكلية لان الاشكاله مذكور
 بالكلية كدينه او كدينه
 بالكلية من الدين
 الحق ودين الحسن بن الحسن
 بالكلية لان الاشكاله مذكور
 بالكلية كدينه او كدينه
 بالكلية من الدين

[illegible]

والعلامة ضعفة ابن المديني وقال البخاري في المنكر له شيء وقال احمد
 وغيره ليس بشي وقال ابن عدي انه عن كحول نفع عن الصحابة
 كذا في غير محفوظ قلنا انما هو الاطلاق غير جرح عندنا كذا في غير
 واطمعت مني بما ياتي من الطرق في حديثه واثمة في فضل بعض
 ثلثة ايام واكثر عشرة اخرجه الدارقطني وفيه جهل قال الطبراني
 مجهول ومجهول في حديثه قال ابن حبان كثير المناكير في روايته
 فاستخرج الترمذي وقال الحديث ليس بالمشي وقال ابن حاتم كان
 في حديثه فاني وثقه احمد وغيره وقال ابو حاتم صدوق وقال سليمان
 ابن احمد انه مشي فقلت لما بن عدي تقدمت عن رجل وجماعنا
 يكرهونه قال من هو فقلت محمد بن راشد الله شقي قال ولم قلت
 كان قد رآه ففحصت وقال فما لي فيه ان يكون قد رآه في ثقة
 وقال لنا عبد الرزاق ما رايت رجلا في الحديث اوسع من قوله
 عباس بن علي في ثقة قال الدارقطني كيف يكون في شقي قد نزل
 والبصرة ما فيها اقامة علم وفيه في حديثه انما هو ليس ضعفة
 الدارقطني ورواه في معارفه لا يحسن ودون ثلثة ايام ولا يحسن
 في ثلثة ايام فما زاد على ذلك فمضى في ثقة احمد في حديثه روى
 ابن عدي في كماله في حديثه بن سعيد بن شامي قال ابو احمد انهم
 كان الشيخ احمد بن عيسى بن عيسى بن يونس عن الثوري كذا في
 ورواه ابو زرقة في حديثه عن احمد كان كذا با وعنه صلبه ابو
 علي الزندي قد روى الحسن بن النعماني قال واكثر ابو زرقة
 بوضع الحديث ابن النعماني بالمدنية ورواه في حديثه ورواه
 ابن سليمان بن عيسى بن محمد بن سعيد بن شام وقال الدارقطني في
 مشروك وروى عباس بن عيسى بن النعماني في حديثه وقال ابو داود
 ليس كذا في حديثه في الزندقة لكنه منكر الحديث قلنا اخرجه
 في حديثه من وجه آخر غير افشده ورواه في حديثه احمد بن عيسى
 اقل الحديث ثلث والكثرة عشر الحديث اخرجه ابن الجوزي في
 العمل المتناهي وفيه ابو داود النخعي قال احمد وابن حبان كان
 يفتح الحديث وقال البخاري معروف بالكتب في حديثه الحسن
 بن عيسى في ثلثة ايام فاذا اجازت في حديثه في حديثه اخرجه
 ابن عدي في كماله وفيه الحسن بن دينار ورواه في حديثه في ثلثة
 روضة اكثر الحديث عشر واثمة ثلث اخرجه ابن حبان في حديثه

وابن الجوزي في التحقيق وفيه الحسين بن علوان مشروك
 قلنا الضمان بشد بعضها بعضا يصحح جميعا لا اجتماع به وادب
 في اصرع ١٢ اسئلة قوله استحقاق الخ لان دليس الاستحقاق
 جهة قاصرة لتعلق الدرع فاذا اعتبر المفتوح بها استحقاق الاحمال
 لما في الحديث الذي كان فيه دينا فدينا فدينا فدينا فدينا فدينا فدينا
 فقد تمسك بالاصل وهو حيوة الساقية فاعتبرت في نفع استحقاق
 الغير من ماله في حال فقد لا بعد انقضاء مدة لانه حكمك لم يشرع
 بموته ولا تعتبر بموته على الغير ان يجهل ان ثامن تركه غيره ايت
 في حال فقد من حيث ان الحكمي يرث ايت لكنه حتى حكمه لا
 حقيقة وحياته حكمته في حق نفسه وماله وامرأة ١٢ اسئلة قوله
 التمسك الخ يمكن تقريره ايراد على الاول اي الاستدلال
 بعدم العلة عليه عدم الحكم فاستدلال ورواه في كان علة
 للحكم لوجوب الخمس في العينة فلا استدلال على عدمه في العينة
 لعدم ورود الاشارة بالاستدلال بالتمسك المذكور وقائمة فاستدلال
 اخرج به اما حكمه ايراد على الثاني اي التمسك بالاستحقاق
 فاستدلال في عدم وجوب الخمس في العينة وهو متسلسل
 بالاصل الذي هو عدم الوجوب في العينة فاستدلال بالاستدلال
 سأل ان جهة قاصرة فاستدلال في وان لم يتعلق بالانضمام ورواه
 في الخمس عن العينة ١٢ اسئلة قوله با الخمس الخ اي عدم
 ورود لم يجهل جهة طرفة عليه الخمس مما يجهل به بازا بل جهة قاصرة
 في اقل القولي بنفسه وبيان اعتداله في عدم قوله بوجوب
 حاصلا ان كون الخمس في مباح القياس لا يوجب من الثامن
 لانه لم يرد عليه الاسلام فاستدلال بالتمسك المذكور في الاستدلال
 لاصل الجواز لم يرد عليه وهذا ما فقه من قوله نعم ما افاد الله على رسوله
 في اقل القولي بنفسه وبيان اعتداله في عدم قوله بوجوب
 بوجوب علة كتاب الاسلام ورواه في حديثه على ان
 هذا القياس لم يترك وبهذه يظهر ان هذه الجهة القاصرة قد
 بالآخرة الى الكمال ورواه الحسن بن القياس ورواه المزمع في
 الايراد عن صلبه ١٢ اسئلة قوله بال الخ اي ما حاله
 ورواه في عدم الخمس في فاجابه بالقياس على التمسك بما يجهل
 الا انه من الجرح لكن لما ثبت اصل القياس في وجه الحكم

خاتمة التعليق والطبع

حمد له وشكره على ان الله تعالى ختم لي هذا التعليق بحسن النظام فوق ما كنت
 اتخيله من القصور في الاهتمام من حيث انه عاطفي جم غفير من الاشغال وكم
 على الخلاء كثير من الاعمال والافعال من انواع التعجيب والتعشية واصناف من
 التفكير والتروية فقد بدت به وشدت له وانيت به ارتجالا وجمريت
 عليه استيعاب الاجممة من الانشيد الجنية واللكنة والضوادي وهو خير من خسر الزاد
 وافصح من ركب الخوادي وابلغ من حلب العوادي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 ارباب افاضة لا يادي بالروائع والعوادي ومدفع معرفة العوادي بالكرم التام
 ماناح الحمام الشاد وساح النعام القاد ثم استتب نطباع **اصول الشاش**
 مع الحاشي المطبع العالي التقويمه العالي المعزى الى صاحب الهمم والمعالى بكارمة السارية
 في المظاهر والمجالي ذي الغر الشهور والفيض المذكور الشهر **عشر** فوالكشور
 صامه عن الغوائل والشرد ورانته على السرور والحبور يوم الحشر والشور سنة ثنتين
 بعشر مائة من اعيان الهجرة على صاحبها الوف من التحية والصلوة والسلام في المحرم الحرام
 منها على وفق التوبة سنة اربع وثمانين وثمان عشرة مائة من الاحوال العيسوية
 على صاحبها وعلى نبينا الصلوات والتسليمات **تمت**

مورث
 ١٠٤

غلطنامہ متن اصول الشاشی

صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر	صفحہ نمبر
۱۲	۶	افرضا	افرضا	۵۰	۸	الاولی	الاولی	۱۹	لا یتقال
۷	۹	آتیا	آتیا	۵۹	۹	۱۱	۱۱	۱۶	انجلیہ
۳	۱۳	بہد الیون	بہد الیون	۴۳	۳	فی	فی	متعلقہ ۳۶	للعید
۱۷	۱۱	ہذا الجدار	ہذا الجدار	۴۸	۸	المزرقہ	المزرقہ	۱	۸
۹	۲۰	فیقولہ	فیقولہ	۶۱	۸	کالاخاد	کالاخاد	متعلقہ ۲۶	۲۶
۱	۲۱	علیم	علیم	۶۳	۱۵	۱۵	۱۵	متعلقہ ۳۸	قوله
۱۱	۲۳	سے	سے	۶۴	۱۰	الجبر فیہما	الجبر فیہما	متعلقہ ۱	سے
۱۵	۱۱	سے	سے	۶۴	۱۰	سے	سے	۱۹	قوله
۱۵	۲۴	ہذا الشاق	ہذا الشاق	۶۴	۳	لو	لو	۱	۵۱
۱۰	۲۵	الاجتہاد	الاجتہاد	۶۸	۹	ولا	ولا	متعلقہ ۱	لرجل
۱۷	۳۲	باداء	باداء	۸۱	۸	سے	سے	متعلقہ ۱۰	وجودہ
۸	۳۵	نبیۃ	نبیۃ	۸۵	۳	الاسئل	الاسئل	۱	۴۹
۱۵	۳۶	حتی	حتی	۸۵	۱	ثم انما	ثم انما	۱	۴۳
۳	۳۷	یبعی	یبعی	۸۵	۹	الرق	الرق	۱۵	۴۴
۸	۳۸	بوسطہ	بوسطہ	۸۵	۸	وکذلك	وکذلك	۱	۴۵
۵	۳۹	المیبع	المیبع	۸۵	۱۷	فلان	فلان	۱	۸۶
۶	۴۰	لصقہ	لصقہ	۹۳	۶	لسطہ	لسطہ	۹۱	۴۱
۶	۴۱	لاغر	لاغر	۹۹	۹	البوزید	البوزید	۹۵	۴۵
۱۵	۴۲	علی الوقاع	علی الوقاع	۱۰۵	۳	الاولی	الاولی	۱۱	۱۰۶
۲	۵۰	ویشبت	ویشبت	غلطنامہ	۱۰۵	الاولی	الاولی	۱۱	۱۰۶
۸	۵۱	فانت	فانت	۱۲	۱۲	لا یتخل	لا یتخل	۱۲	۱۲

50

DUE DATE

12/11

2015

7/1
27/1

11/11

[illegible]